الآثار السياسية والاقتصادية للمياه

د. رواء زكي يونس الطويل

أستاذ التنمية الاقتصادية المساعد

جامعة الموصل / العراق




صدر حديثاً
محاضرات
الاقتصاد السياسي
الآثار السياسية والاقتصادية للمياه
978-9957-504-45-8
Bibliotheca Alexandrina
0799835
ZAHRAN
زهران للنشر
PUBLISHERS
المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي
دار زهران للنشر والتوزيع
تلفاكس : 0096265331289 ص.ب. 1170 عمان -الرمز البريدي : 11941 الأردن
Email: zahran.publishers@gmail.com www.darzahran.net


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

الآثار
السياسية والاقتصادية للمياه

الآثار
السياسية والاقتصادية للمياه

د. رواء زكي يونس الطويل
أستاذ التنمية الاقتصادية المساعد
جامعة الموصل / العراق

الطبعة الأولى

1431هـ-2010م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2009/9/4003)

341.44

الطويل، رواء زكي يونس

الآثار السياسية والاقتصادية للمياه /رواء زكي يونس الطويل.-
عمان: دار زهران، 2009.

(   ) ص.

ر.أ : (2009/9/4003)

الواصفات: /البيئة المائية//السياسة//الاقتصاد/

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 – 6 – 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن
E-mail : Zahran.publishers@gmail.com
www.darzahran.net

المحتويات

الموضـــــوع	الصفـــحة

الاثار السياسية والاقتصادية للمياه

الدكتورة رواء زكي يونس(*)

المقدمة :

تعد مسألة المياه من أكثر المسائل اثارة للخلافات والصراعات في منطقة الشرق الاوسط، فهي ليست مسألة اقتصادية أو اجتماعية أو ثانوية ولكنها مسألة استراتيجية، وتتفق الدراسات المتخصصة على أن منطقة الشرق الاوسط تعاني من نقص حاد في الموارد المائية، فقد أخذت هذه المشكلة تطغى على ماسواها وتعطى لها الاولية على الصعيد السياسي والامني لكل دولة، وتتوقع بعض الدراسات أن يكون التنافس على المصادر المائية سبباً لقيام حروب مسلحة جديدة في المنطقة.

ونظراً لأهمية المياه المتزايدة وثقلها الاقتصادي ومعناها السياسي في الوطن العربي، فهي تشكل تحدياً رئيسياً في الوقت الحاضر، وفي ضوء وجود ثماني دول مجاورة للدول العربية تتحكم بأكثر من 85٪ من منابع المياه الداخلية للوطن العربي، وبعض هذه الدول تعاني من مشاكل الجفاف وبعضها الآخر ينفذ مشاريع مائية على حساب حقوق الدول العربية المجاورة لها، فضلاً عن الاخطار التي تسببها اسرائيل من حيث المشاريع التي تنوي اقامتها كقناة البحرين والمشاريع التي تهدف الى تحويل مصب ومنابع نهر الاردن، وسرقة مياه الليطاني، أو من حيث تحكمها بـ 3, 3 مليار متر مكعب من الموارد المائية في الوطن العربي(1)، علماً بأن حاجة اسرائيل الى المياه تزداد بنسبة 30٪ بسبب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي السابق والتوسع العمراني والزراعي والصناعي(2).

لقد أصبحت مشكلة المياه مصدراً من المصادر الرئيسة للتهديد في المنطقة، وترتبط مع مشاكل أخرى موجودة في المنطقة مثل مشاكل الحدود والاحتلال والتوسع

(*) استاذ مساعد/ كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل / جمهورية العراق .

والاقليات فقد كان للتحولات الدولية والاقليمية أثرها على مفهوم الامن القومي العربي، وتواجه الامة العربية ذلك في اضعف حالات الاستعداد، فضلاً عن ذلك تسعى كل من تركيا واسرائيل الى أن تقوم بدور اقليمي من خلال مسألة المياه، فتركيا تسعى لاقامة خط أنابيب السلام بحيث يتجه الاول الى سوريا والاردن والسعودية والثاني لبقية دول الخليج، وتسعى اسرائيل للحصول على المياه من النيل والتسلل الى دول الخليج ومساعدتها على اقامة بعض السدود ومشروعات الري، مما سيكون له انعكاسات سلبية على كل من مصر والسودان واستقرار المنطقة بشكل عام، في الوقت الذي يغلب الانقسام الشديد على الموقف العربي حيال المسائل الامنية، وتقف الاقطار العربية والجامعة العربية موقف المتفرج، دون التخفيف من الآثار السلبية أو تعظيم الفرص الايجابية لمصلحتها، فالامن القومي العربي لايمكن أن يصبح واقعاً معاشاً دون وحدة عربية جامعة، وقوة ردع عربية قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الامن المائي العربي خلال القرن الحادي والعشرين نظراً للصلة الوثيقة بين الامن المائي العربي والامن الغذائي العربي وخاصة إذا علمنا أن الغذاء غدا سلاحاً فعالاً يستخدم في العلاقات الدولية ويترك أثره في السياسة الداخلية والخارجية للدول وخاصة العربية.

ولأجل حماية الامن الغذائي العربي وعدم فسح المجال لحالة الاختراق المعادي فلا بد من حماية المصالح المائية العربية وتحقيق التنمية المطلوبة للموارد المائية العربية وبالتالي تحقيق الامن الغذائي العربي والتي تشكل السياج الواقي للامن الاقتصادي القومي، ولهذا لا يمكن فصل الامن المائي العربي عن الامن القومي العربي.

إن الاهتمام المتزايد في الوقت الحاضر بدراسة الامن القومي العربي قاد الى اكتشاف جوانب جديدة فيه غير الجانب العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي ومنها الجانب المتصل بالامن المائي العربي، فهو الآن مثار اهتمام الدارسين في الشؤون الاستراتيجية، فالامن المائي يطرح نفسه كمشكلة اقتصادية

يتطلب حلولاً والامن المائي العربي يطرح نفسه كمشكلة عسكرية تتطلب جواباً سياسياً وعسكرياً.

فلا بد أن تنطلق الاقطار العربية في رسم سياستها المائية القطرية وفق النظرة القومية الشاملة، لذا فإن الآفاق المستقبلية للامن المائي العربي تتحدد من خلال كون الموارد المائية تشكل الركيزة الأساسية من ركائز تحقيق الامن الغذائي العربي وبالتالي الامن القومي العربي، من هنا فإن رسم سياسة مائية عربية مستقلة واضحة تطرح نفسها في الوقت الحاضر ضرورة ملحة لحماية الامن المائي العربي حالياً ومستقبلياً لاعتبارات متعددة منها الحاجة المتزايدة الى المياه ولمختلف الاستعمالات الصناعية والزراعية والمدنية في ضوء الزيادة السكانية المطردة للوطن العربي حيث أن زيادة السكان يتطلب زيادة الانتاج الغذائي مما يتطلب ري جميع الاراضي الصالحة للزراعة علاوة على توفير المياه لدى مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية، والنتائج السلبية للسياسات المائية لدول الجوار الجغرافي ووجود خلافات مائية بين أقطار الوطن العربي.

إن الآفاق المستقبلية للامن المائي العربي مرهون بجهود الاقطار العربية وقد تكون ذات نتائج ايجابية أو سلبية، ففي حالة تكاتف الاقطار العربية واتباع سياسة مائية عربية موحدة بعيدة عن المصالح القطرية والخلافات فمن الممكن بناء سياج مائي عربي منيع، وتفرز نتائج ايجابية على الصعيد القطري وأن الاساليب التي تمكن من تحقيق سياسة مائية عربية موحدة هي : مجابهة الاقطار النامية عن التباين المكاني والزماني للانهار من خلال برنامج خزني متكامل على الأنهار واكمال المشاريع الاروائية، فضلاً عن أن هذا البرنامج المتكامل سيكون أحد الاساليب المبرمجة للسياسة المائية لدول الجوار الجغرافي، والعمل على وضع برنامج مائي سليم من خلال تحديد متطلبات الشعب العربي للموارد المائية وللاحتياجات المختلفة، واصدار التشريعات القانونية للحفاظ على المياه العربية، وصيانة أحواض الانهار العربية من عملية التعرية

والانجراف، والابتعاد عن المصالح المائية القطرية وعدم عكس الخلافات السياسية على التوجهات القومية ومصالح الامة العربية المائية.

وقد أثبتت الدراسات إمكانية توفير جزء كبير من المياه المتجددة في الزراعة أو في الصناعة أو الشرب عن طريق ترشيد استخداماتها بطريقة عملية، ومنع التسرب والهدر واستعمال أساليب الري الحديثة مثل الري بالرذاذ أو الري بالتنقيط، وعن طريق صيانة شبكات الري ومنشآته ودراسة إمكانية استغلال مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي والاستفادة من المياه الجوفية التي تتسرب الى البحر واستخدام الفائض في زراعة أراضي جديدة.

مشكلة الدراسة :

إن الامن المائي هو التنمية المائية، وبغير التنمية لا يكون الامن، وأساس التنمية المائية هو المياه، فمن ملك المياه فقد ملك الامن، وتزداد أهمية الامن المائي خطورة من منظور النمو السكاني والعجز الغذائي وتزايد الحاجة الى المياه. وتتفاقم خطورة الامن المائي العربي من منظور الواقع الاقليمي والمشاريع المائية الحاضرة والمستقبلية لدول الجوار، وإذا ما أضيف الى هذا الاعتبار أن المنطقة العربية تعد من المناطق شبه الجافة والتي يهاجمها الجفاف بين الحين والحين، بما يترتب على ذلك من خسائر باهظة تتحملها الدول العربية.

إن مستقبل الحصة العربية من المياه الاقليمية يبدو مرتهناً الى حد كبير لارادات غير عربية، فالامن القومي متعدد الجوانب يعالج الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي تؤكد على الاستقرار، والرفاه الاجتماعي، وسلامة الكيان الوطني، فضلاً عن الظروف والاوضاع الأخرى التي تهدد الامن القومي، والتي تتطلب اجراءاً متقدماً لمنع حدوثها. إنها قضية تمتزج فيها السياسة والاقتصاد والجغرافية والعسكرية والاوضاع الاجتماعية مع قوة الدولة ونظامها السياسي ومع الاستراتيجية القومية، فنقص المياه في البلاد العربية له أهمية كبرى وخاصة في المناطق التي تتزايد سكانياً وتنمو حضارياً، ويمكن القول بأن دراسة المياه تعد أساساً لمعالجة

مشاكل الوطن العربي كنمو سكان الحضر المطرد وما يرافقه من تطور صناعي وتركز سكاني كثيف، فضلاً عن ذلك فهي تحديد موارد الامن الغذائي العربي.

إن عقدة المياه هي من العقد المستعصية في العلاقات العربية مع بعض دول الجوار، فلقد كتب لثلاث عشرة دولة أن تتعامل مع الوطن العربي بحكم الجوار الجغرافي، كما أن تزامن الظروف الحالية من مستجدات اقليمية وبخاصة السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي للبلاد العربية، ومؤتمر التسوية، ومؤتمر المياه الذي انعقد في فيينا أدى الى اعتبار الموضوع من المواضيع الحيوية والمهمة المطروحة الآن على الساحة العربية وتشخيص تحديات تحقيق الامن المائي العربي بما فيها التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

فنرى أن تركيا تعتبر نهري دجلة والفرات نهرين تركيين منتزعة عنهما الصفة الدولية، كما أن فكرة بيع المياه التي تنادي بها هي فكرة صهيونية - تركية - أمريكية تهدف الى تأسيس قاعدة في العلاقات الدولية من خلال عقد اتفاقية مع بلغاريا لشراء المياه منها وتعميم ذلك على مياه نهر الفرات، رغم أن تركيا معروفة بوفرتها المائية وعدم حاجتها للمياه من خارج أراضيها، ويمكن القول أن ذلك لا ينسجم مع الشريعة الاسلامية ولا مع القانون الدولي.

ويتوقع الخبراء أن مشكلة المياه ستصبح في الاعوام المقبلة أحد العوامل الاستراتيجية في السلوك السياسي الخارجي لدول المنطقة، وأن الموارد المائية سوف تلعب دوراً في تشكيل سياسات دول المنطقة أكبر من الدور الذي يلعبه البترول. وقد أدركت الحركة الصهيونية أهمية المياه لقيام (دولة اسرائيل) فأعلنت العزم على تأسيس (اسرائيل الكبرى) من النيل الى الفرات، فهي تقيم تكافؤاً بين خريطتها الامنية وخريطتها المائية، والحدود التي تريد أن تحيط نفسها بها هي دوماً حدود مائية، سواء كانت حدود (اسرائيل الصغرى) أي الليطاني والحاصباني وخليج العقبة وقناة السويس، أم حدود (اسرائيل الكبرى) من النيل الى الفرات.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى التعريف بالموارد المائية المتاحة والمتوقعة حتى عام 2025، فضلاً عن الموارد المائية المطرية وترشيد استخدامها بمعرفة الاستخدامات المختلفة للمياه في الوطن العربي. إن الامن المائي ضرورة ملحة لأنها تؤدي الى الامن الغذائي وبالتالي الى الامن القومي لتلافي الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتهدف الدراسة الى معرفة الاستراتيجيات المائية المعادية مثل الاستراتيجيات الامريكية والصهيونية والتركية والتي أساسها تقويض الامن القومي العربي، فقد أصبحت قضية المياه ورقة رابحة نتيجة لندرة المياه في الوطن العربي والحاجة اليه لتحقيق الامن المائي والغذائي والقومي.

كما تهدف الدراسة الى دراسة أهداف المشاريع المائية التركية وسياستها المستقبلية واستراتيجية التنمية المطلوبة في الوطن العربي. كما تهدف الى دراسة الاطماع الصهيونية في المياه العربية... في مياه غزة، مياه اليرموك، مياه الوزاني، مياه الفرات، مياه الجولان السوري، مياه سيناء المصرية، مياه النيل ومشاريع نقل مياه النيل. كما تهدف الى دراسة الاستراتيجية الصهيونية في دول حوض نهير النيل غير العربية.

من ذلك نستنتج أن الماء هو أحد أهم أجزاء الامن القومي والذي يعني معرفة واقع الثروة المائية من حيث مخزونها وتنوع مصادرها واستثمارها وكيفية تحسين نوعيتها وضمان توافرها بالقدر الذي يلبي حاجة الاستهلاك البشري والانتاج الزراعي والنمو الصناعي، لذا فقد تنشأ الحروب وتتغير الجغرافية السياسية اقليمياً ودولياً، إذا دعت الضرورة لحماية مصادر الثروة المائية وتوزيعها بين الدول المتنازعة عليها.

كما أن بعض الدول العربية قد تجاوزت في اعتمادها على الاسواق الغربية للصناعات الثقيلة واستيراد الاسلحة الى قضايا خطيرة تتعلق باستيراد الحبوب والمواد الغذائية والصناعات الدوائية، مما يشكل خطراً على الامن القومي العربي ويجعل

ملايين البشر في الامة العربية تحت رحمة احتمال منع تصدير مثل هـذه المـواد أو جـزء منها الى الاقطار العربية.

وعليه يجب أن تهدف السياسات المائية الى الوصول الى أهـداف مهمـة وهـي : - الامن الغـذائي والتبعيـة السياسية والاقتـصادية، - والتأكيـد علـى حقـوق الانتفـاع التاريخية القديمة في الميـاه المـشتركة في الانهـار والتهديـدات الخارجيـة الـتي تتمثـل في الاطماع من قبل الجوار الاقليمي للهيمنة على المنطقة كتركيا واسرائيل.

فتكاليف الحروب أكبر من تكـاليف اسـتثمار الميـاه بمـا يراعـي حقـوق الانتفـاع القانونية، وأن تناقص كمية المياه المتاحة، وبالأخص من مياه الأنهار المـشتركة انعكـس سلباً على الزراعة الى الحد الذي أجـبر بعـض الحكومـات الى تحويـل جـزء مـن الميـاه المخصصة للزراعة الى الاستخدام المنزلي، فضلاً عن تلوث المياه المـشتركة مـن جانـب بلدان المنشأ، كذلك المشاكل المتفاقمة لتملح التربة وتـصحر الاراضـي الزراعيـة، كمـا تؤثر ندرة المياه على المحاصيل الستراتيجية المهمـة، وأن الاعتمـاد علـى ميـاه الامطـار يخضعها الى التقلبات المناخية مما يرفع عوامل عدم الاستقرار في الانتـاج الى حـد كـبير ويعرض انتاجها الى المخاطرة واللايقين The risk and uncertinity بـشكل كبير.

المبحث الأول

تذبذب الموارد المائية العربية

المبحث الأول

تذبذب الموارد المائية العربية

الموارد المائية المتاحة والمتوقعة حتى عام 2025 :

يعد الوطن العربي في مخزونه المائي فقيراً، إذ يكون مالديه 07 .0٪ من المخزون العالمي، وذلك بسبب وجوده في مناطق محدودة الامطار شبه جافة، وجافة. ويوضح جدول (1) ذلك.

جدول (1)

مجمل الموارد المائية ونصيب الفرد من مجموع الموارد المتجددة في الوطن العربي

نوعية المياه / الدولة	موارد سطحية مليار م^3 / سنة	موارد مائية جوفية مليار م^3 / سنة	المخزون مليار م^3	مجموع الموارد المائية مليار م^3	نصيب الفرد من مجموع الموارد المتجددة م^3 / سنة
الاردن	8. 7	0. 28	12. 0	0. 98	236. 71
الامارات	0. 13	0. 12	5. 0	0. 25	153. 37
البحرين	0. 0	0. 09	-	0. 09	173. 08
تونس	2. 7	1. 8	170. 0	4. 50	547. 45
الجزائر	13. 0	4. 2	150. 0	17. 20	670. 30
جيبوتي	0. 20	0. 0	-	0. 20	363. 64
السعودية	3. 21	2. 34	354. 0	5. 55	377. 81
السودان	60. 60	0. 90	39. 0	61. 50	2370. 86
سوريا	16. 2	5. 6	-	21. 80	1741. 21
الصومال	8. 16	3. 3	-	11. 40	1490. 25
العراق	71. 0	2. 0	-	73. 0	3728. 29
عمان	1. 43	0. 96	-	2. 39	1532. 05
فلسطين	-	0. 13	-	0. 13	-
قطر	0. 0	0. 06	2. 50	0. 06	120. 0
الكويت	0. 0	0. 0	-	0. 0	0. 0
لبنان	4. 8	3. 0	1. 3	7. 8	2846. 72
ليبيا	0. 17	2. 5	400. 0	2. 67	566. 88
مصر	55. 5	4. 5	6000. 0	60. 0	1054. 11
المغرب	23. 0	10. 0	200. 0	33. 0	1318. 34
موريتانيا	5. 8	1. 5	400. 0	7. 30	3509. 62
اليمن	3. 5	1. 4	-	4. 90	387. 97
المجموع	270. 1	440. 68	7733. 8	314. 78	1372019

المصدر : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (أكساد).

يقدر المخزون العربي من المياه العذبة بحوالي 7734 مليار م^3 وتقدر كمية المياه التقليدية المتجددة حوالي 315 مليار م^3 يصل نصيب الفرد منها الى حوالي 1372م^3/ سنة، ويختلف نصيب الفرد من دولة الى أخرى حيث يبلغ 0 .0 م^3/ سنة في الكويت و 3728 م^3/ سنة في العراق. ويتوفر لدى الوطن العربي موارد مائية غير تقليدية تقدر بحوالي 8 مليار م^3 منها حوالي 6 .1 مليار م^3 من تحلية مياه البحر.

وتقدر الموارد المائية المنتشرة لأغراض الزراعة والصناعة والشرب بحوالي 170 مليار م^3، منها 90٪ للاغراض الزراعية، فقد وصلت الرقعة الزراعية المروية عام 1991 الى 8 .8113 ألف هكتار يتركز معظمها في كل من جمهورية مصر العربية حيث بلغت المساحة المروية 2550 ألف هكتار والعراق 2231 ألف هكتار والسودان 1806 ألف هكتار وسوريا 788 ألف هكتار، وتشكل هذه المساحات أكثر من 90٪ من المساحات العربية المروية.

أما المياه السطحية المتاحة من الانهار العربية فتقدر بحوالي 159 مليار م^3، 84 مليار م^3 من نهر النيل، والباقي من دجلة والفرات ومراكش وجوبا وغيرها. وتقدر المياه السطحية التي توفرها مستقبلاً بحوالي 202 مليار م^3 وذلك من خلال مشاريع التخزين لمياه الانهار ومن خلال تقليل الهدر والحد من الفاقد وتحسين ادارة المياه. وتبلغ كمية المياه الجوفية المستغلة في زراعة الحبوب حوالي 2 مليار م^3، 21٪ في سوريا و15٪ في السعودية، ويمكن زيادة الكمية مستقبلاً الى 7 .25 مليار م^3 لاستغلالها في خدمة وتنمية قطاع الحبوب.

ويتوفر حوالي 5 .4 مليار م^3 من مياه الصرف يعاد استخدامها حالياً في الري في مصر وغيرها من الدول العربية، ويمكن زيادتها مستقبلاً لتصل الى 12 مليار م^3. أما مياه الصرف من مياه البحر بعد تحليتها والتي يعاد استخدامها تبلغ 142 مليون م^3/ سنة يمكن زيادتها الى 236 مليون م^3/ سنة. وتشير التوقعات من المصادر المتاحة تناقص متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة، حيث يتوقع أن يتناقص نصيب للفرد في الوطن العربي من 1156 م^3 عام 995 الى 566 م^3 عام 2025[3]، جدول (2).

جدول (2)

التوقعات المائية ونصيب الفرد عام 2025

الدولة	الموارد المائية التقليدية المتاحة مليون م^3 في السنة			عدد السكان المتوقع مليون نسمة		نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة م^3	
	السطحية	الجوفية	المجموع	1993	2025	1993	2025
الامارات	130	120	250	1. 71	2. 8	146	89
البحرين	000	90	90	0. 54	1. 0	167	90
الجزائر	12400	6660	19060	27. 08	51. 8	704	368
السعودية	3210	2340	5550	17. 505	40. 4	317	137
العراق	71000	2000	73000	19. 920	46. 3	3665	1577
عمان	1430	960	239. 0	1. 7	4. 7	1406	509
قطر	000	60	60	0. 599	0. 7	107	86
الكويت	000	160	160	1. 433	2. 8	112	57
ليبيا	220	4320	4540	5. 04	12. 9	901	352
الاردن	700	280	980	4. 152	10. 8	236	91
تونس	2630	1730	4630	8. 57	13. 4	509	325
جيبوتي	200	000	200	0. 49	1. 2	408	167
السودان	20440	1300	21850	27. 42	60. 6	797	361
سوريا	16200	5600	21800	13. 40	35. 3	1627	617
الصومال	8160	3300	11460	9. 48	23. 4	1209	490
فلسطين	4000	130	4130	1. 628	-	-	-
لبنان	4800	3000	7800	2. 9	4. 5	2690	1733
مصر	55500	3420	58920	56. 43	93. 5	1044	630
المغرب	20300	10000	30300	26. 069	47. 5	1162	638
موريتانيا	5800	1500	7300	2. 24	5. 0	3259	1460
اليمن	3500	1400	4900	13. 2	43. 2	371	143
المجموع	230730	48370	279100	241. 266	492. 8	1156	566

المصدر : جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، مجلة الزراعة والمياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي، أعداد متفرقة.

د. عدنان هزاع البياتي، دول الجوار العربي والاطماع الجيوبولوتيكية في المياه العربية، شؤون عربية، حزيران، 1997، ص 98.

تذبذب الموارد المائية المطرية وأثرها على الامن الغذائي العربي :

تشكل الامطار المصدر الرئيسي للمياه في الوطن العربي حوالي 4 .83٪ وتعتبر واحدة من مصادر المياه المهمة فضلاً عن المياه السطحية والجوفية وهي عماد التنمية الزراعية الحقيقية، ويعتمد على الامطار في زراعة حوالي 81٪ من محاصيل الحبوب والتي وصلت مساحتها عام 1992 (9 .27) مليون هكتار، وتقدر المساحة المطرية في الوطن العربي بحوالي (2 .28) مليون هكتار موزعة كالاتي :

السودان 2 .14٪، الجزائر 2 .23٪، المغرب 4 .19٪، تونس 3 .13٪، سوريا 8 .11٪، العراق 8 .8٪، اليمن والاردن 6 .8٪، جدول (3).

جدول (3)

المساحات المطرية في الوطن العربي (بالالف هكتار)

القطر / المساحة	المساحة المطرية	٪
السودان	4000	14. 2
الجزائر	6542	23. 2
المغرب	5490	19. 4
تونس	3750	13. 3
سوريا	3336	11. 8
العراق	2493	8. 8
اليمن والاردن	2590	8. 6
المجموع	28200	٪100

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كانون الاول، 1994.

وتسقط الامطار سنوياً على الوطن العربي بمعدل حوالي 2271 بليون $م^3$ أي 1660 $م^3$/ هكتار/ سنة. ويتباين معدل السقوط من بلد لآخر ومن منطقة الى أخرى ضمن البلد الواحد، فهو مرتفع جداً في السودان 9286 $م^3$/ هكتار/ سنة ومتوسطاً في كل من المغرب 2800 $م^3$/ هكتار / سنة والصومال 3300 $م^3$/ هكتار/ سنة ودون الوسط في سوريا والعراق وتونس 2600-2100 $م^3$/ هكتار/ سنة ومنخفض في بقية الدول العربية الاخرى أي دون 300 $م^3$/ هكتار/ سنة. ففي 64٪ من الوطن العربي يسقط المطر بأقل من 100 ملم/ سنة وبين 100-300 ملم/ سنة في 6 .15٪ من المساحة الكلية وبين 300-600 ملم/ سنة في 10٪ و 600 ملم/ سنة فما فوق في 8 .7٪ من المساحة الكلية في الوطن العربي.

وفي مناطق زراعة الحبوب تتصف الامطار الشتوية بقلتها وعدم كفايتها وموسميتها وسوء توزيعها خلال الموسم الزراعي الواحد وتباينها من سنة لأخرى كماً وتوزيعاً، وسقوطها بشكل عاصفي أحياناً مما ينتج عنها أضراراً للمشروعات بالاضافة الى صعوبة تخزينها في التربة بفعل الجريان السريع نحو البحر والوديان.

ويوضح جدول (4) التذبذبات المطرية الحاصلة في بعض مناطق زراعة الحبوب المطرية في بعض الدول العربية، فتؤدي هذه التذبذبات في الامطار الى التأخير في مواعيد الزراعة لأن مزارعي الحبوب ينتظرون الامطار ليبدأوا بتحضير الارض للزراعة، كما ويؤثر ذلك بشكل مباشر وشديد على الانتاجية ويسبب انخفاضاً في الانتاج ويصل في بعض السنوات الى 100٪، وقد يضطر المزارع أحياناً الى اعادة الزراعة بسبب تأخر الامطار أو بسبب سوء توزيعها، لذا فإن تنمية محاصيل الحبوب في المناطق المطرية محدودة ومرتبطة بعامل سقوط الامطار غير المستقر مما يصعب معه وضع معالم واضحة ومحددة لتطوير قطاع الحبوب في هذه الظروف. وعلى العكس من ذلك فإن الزراعة المروية مضمونة النتائج وتسمح بوضع خطة متكاملة لتنمية الانتاج وزيادة درجة التكثيف الزراعي.

إن الخطورة في ذلك هو أن الاقطار العربية والعالم كافة تواجه في سياساتها الزراعية مرحلة انتقال نتيجة توجهات جديدة نحو التغيير، ويتمثل ذلك في تحرير التجارة الدولية وخاصة الحبوب، كما جاء في اتفاقية أورغواي في اطار منظمة الجات والتي تم الاتفاق عليها في أوائل عام 1994 في مراكش بالمغرب، والتي سيكون لها أثر كبير على تجارة الحبوب وانتاجها في الاقطار العربية، فمبدأ تحرير التجارة الخارجية يعني استناد انتاج الحبوب على قانون الميزة النسبية وتغطية الفجوة الغذائية عن طريق التجارة الخارجية، وتقوم معظم الاقطار العربية بالانفتاح على التجارة الدولية بدرجات متفاوتة لزيادة كفاءة الانتاج وجعل اقتصاداتها أكثر قدرة على المنافسة في الاسواق الدولية وأكثر قدرة على اجتذاب رؤوس الاموال من الخارج ولتعبئة الموارد الداخلية ولتخفيف العبء المالي والاداري المتزايد على كاهل الدولة.

جدول (4)

تذبذب الامطار الهاطلة في بعض مناطق زراعة الحبوب المطرية (ملم/ سنة)

القطر	المحطة	1983	1984	1985	1990	1991	1992
الاردن	أربد	619.7	538.8	406.5	398.5	645.7	912.9
سوريا	الناشلي	384.9	226.9	388.6	646.0	235.0	240.0
العراق	الموصل	252.7	422.0	300.9	256.5	405.5	577.1
اليمن	تعز	236.0	400.3	1065.1	-	-	-
تونس	باجة	379.0	677.0	412.0	423.0	384.0	519.0
الجزائر	قسنطينة	247.2	914.3	463.0	422.0	501.0	759.0
ليبيا	غربن	313.0	227.5	172.9	-	-	-
المغرب	مكناس	414.1	546.7	358	509.0	376.7	285.7
السودان	الغضارف	482.0	322.0	745.0	371.9	425.1	574.1
الصومال	مقديشو	296.5	277.6	449.7	-	-	-

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ك1 / 1994، ص 48.

ترشيد استخدام الموارد المائية :

أثبتت الدراسات امكانية توفير جزء كبير من المياه المتجددة في الزراعة أو في الصناعة أو الشرب عن طريق ترشيد استخدامها بطريقة علمية ووضع هياكل مناسبة لتعريفة المياه وعن طريق منع التسرب والهدر واستعمال أساليب الري الحديثة (ري بالرذاذ، ري بالتنقيط)، وعن طريق صيانة شبكات الري ومنشآته ودراسة امكانية استغلال مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي والاستفادة من المياه الجوفية التي تتسرب الى البحر واستخدام هذا الفائض في تنمية مناطق زراعية جديدة.

ولرفع كفاءة استخدام مياه الري، يجب التنسيق بين الدول المشتركة في الموارد المائية ووضع سياسة محددة لتوزيع المياه وخاصة مياه الانهار، كما يجب وضع تشريعات مائية عربية ودولية للحفاظ على الحقوق المائية العربية، فضلاً عن دراسة احتياجات القطاع الزراعي من المياه المتاحة وتحديد المقنن المائي للمحاصيل لتقليل الهدر والاهتمام باقامة شبكات للصرف الزراعي للحد من ضرر تملح التربة والذي يسبب خروج مساحات كبيرة من الزراعة سنوياً في كل من العراق وسوريا.

إن ترشيد استخدام المياه وتطبيق الطرق الحديثة في الري وحسن ادارة المياه وتقليل الهدر والفاقد سيؤمن كميات اضافية من المياه تسمح باضافة حوالي 20٪ من الاراضي المروية، وبمعدل 2٪ في كل سنة.

إن عملية ترشيد المياه بمفهومها التكاملي هي الملاذ الرئيسي في توفير موارد مائية اضافية تغطي جزءاً من الطلب على مدى عقود محدودة، فإذا كانت الزراعة تستهلك أكثر من 90٪ من اجمالي المياه المستخدمة وأن مايقارب من 76٪ من اجمالي المساحة المروية في العالم العربي تسقى بالري السطحي بكفاءة لاتزيد عن 40٪، تتبين أهمية ترشيد استخدامات المياه في الزراعة باستخدام التقنيات المتقدمة التي يجب أن تتراوح الكفاءة الهندسية لاستخدام المياه بين (80٪ - 90٪) اضافة الى الزيادة الكبيرة في

المردودات التي قد تتراوح بين (100٪ - 200٪) في حالة استخدام المدخلات الاخرى بشكل صحيح مما يمكن الدول العربية من بلوغ أعلى مردود تحقيقاً للامن الغذائي، وقد حققت بعض الدول العربية نجاحاً كبيراً في هذا المجال وخاصة في دول الخليج والاردن.

ترشيد استخدام المياه في العراق :

يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار ترشيد استخدام المياه والحد من هدرها والمحافظة على نوعيتها بمختلف الوسائل، ويجب وضع الخطط والبرامج لدرء المخاطر والكوارث المحتملة على الموارد المائية الناجمة عن حالات قطع المياه أو الموجات الفيضانية والكوارث الاخرى.

البحوث العلمية :

لقد وجب وضع ستراتيجية لترشيد استخدام المياه تتضمن الآتي : اجراء المزيد من الابحاث العلمية والنظرية والتطبيقية في مجال الموارد المائية، لغرض استمرار وتطوير وتنمية تلك الموارد، واستكمال مشاريع استصلاح الاراضي، وتحسين مشاريع الري القائمة بهدف الوصول الى الاستخدام الامثل، والاستفادة من المياه المالحة[4] في زراعة بعض المحاصيل.

الري بالرش والتنقيط :

بالرغم من شمول عدد من المشاريع الاروائية بنظام الري بالرش والتنقيط في مناطق متفرقة من العراق في الشمال والجنوب والوسط، يجب التوسع في استخدام جميع الاساليب الحديثة في الري وتقليل الضائعات وفواقد التبخر وعمليات الاستصلاح والسيطرة على نوعية المياه، حيث لازال استعمال نظامي الري بالرش والتنقيط في ظروف العراق البيئية محدوداً، وقد تم الحصول على بعض النتائج نتيجة

استخدامه من ناحية الجدوى الفنية للنظام وامكانية الاستفادة من تطبيقه تحت ظروف معينة.

الحفاظ على مياه الانهار وعدم تصريف مياه البزل:

يجب الاتفاق مع كل من سوريا وتركيا بخصوص المياه الواردة الى القطر من الخارج، وخاصة سوريا فيما يخص مياه البزل التي ستصرف الى نهر الفرات من خلال تطوير مشاريعها الاروائية والاتفاق معها على تصريف مثل هذه المياه الى أحواض تبخيرية أو الى منخفضات بعيدة عن مصادر الانهر، وعدم رمي المياه الثقيلة في الانهر[5]، فضلاً عن ذلك يجب التوصل الى اتفاق مع هذه الدول بخصوص قسمة المياه المشتركة، لكي يمكن على أساسها وضع الخطط المستقبلية، كما يجب المحافظة على نوعية مياه الانهار والعمل على تحسينها من خلال عدم تصريف مياه البزل الى الانهار ومنع تصريف مياه المعامل والمستشفيات ومياه الاستخدامات المنزلية دون معالجتها[6].

المياه الجوفية:

مراقبة الاحواض المائية الجوفية التي سيباشر باستثمارها من الناحيتين الكمية والنوعية، كما يجب زيادة التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية[7]، ومن الضروري الاستمرار في البحث والكشف عن خزانات مائية جوفية جديدة، ثم وضع خطة للاستفادة من المياه الجوفية على أن تكون متكاملة مع ادارة المياه السطحية[8]. ويجب اعارة أهمية للصحراء الغربية[9]، فهي مصدراً للمياه وهي ذات أبعاد ستراتيجية، لأن المخزون المائي يعتبر أساساً لتزويد القطعات العسكرية بما تحتاجه لادامة الحركات والاحتياجات البشرية، كما أن تلويثها وتخريبها صعب من قبل العدو، وأن عمقها يجعلها بعيدة عن التلوث في حالة حدوث كوارث أو حرب نووية، فهي خزين الطوارىء الوحيد في مثل هذه الظروف.

المياه الثقيلة:

لقد أجريت دراسات حول استخدام المياه الثقيلة المعالجة للأغراض الزراعية[10]، وسيكون استخدامها مستقبلاً في حكم المؤكد، لأن كميات المياه التي ستتوفر من واردات الانهر سوف لن تكفي لاستغلال الاراضي القابلة للاستثمار الزراعي، وخاصة في السنوات الشحيحة، وفي حالات قطع المياه بواسطة السدود والخزانات المقامة في أعالي الانهر.

لقد بلغت كمية المياه الثقيلة في مدينة بغداد فقط مايقرب من 306 مليون م^3 في عام 1988 علماً بأن مقادير المياه الصافية أو مياه الاسالة المستخدمة في المعامل والمنازل في مدينة بغداد لوحدها حوالي 550 مليون م^3 لعام 1989، أما المياه الثقيلة في المراكز الصناعية الرئيسية فتقدر بحوالي 320 مليون م^3 لعام 1989 منها حوالي 17 مليون م^3 في مدينة بغداد.

وتقدر كمية مياه المجاري للمناطق التي تغذت فيها شبكات ووحدات معالجة حوالي 400 ملون م^3 سنوياً ولاتتوفر معلومات كافية عن هذه المياه في اغلب أنحاء القطر[11].

وتستخدم المياه الثقيلة المعالجة في زراعة محاصيل العلف الشتوية والبرسيم وعدد محدود من محاصيل الخضر المختلفة وكذلك في ارواء الاشجار والاحزمة الخضراء للمدن والمتنزهات وكذلك يمكن استخدامها في غسل الاراضي واستصلاحها إذا أمكن توصيلها الى مثل هذه الاراضي.

ونقطة مهمة جداً في معالجة الفجوة الغذائية، هو امكانية استخدام هذه المياه المعالجة في مكافحة التصحر وفي تغذية بحيرات وبرك الاسماك والتي يتم فيها تكثير

النباتات المائية مثل الزنابق[12]، وكذلك امكانيـة اسـتخدامها في المـشاريع الـصناعية في نفس المواقع الصناعية الناتجة عنها بعد معالجتها[13].

اعادة استخدام مياه البزل :

لقد قامت دراسات عديدة حول امكانية استخدام مياه البزل للاغراض الزراعيـة وغسل التربة، ويجب التوسع في هذه الخطوة وتوسيعها مستقبلاً، نظراً للحاجـة للميـاه مستقبلاً، نتيجة التوقعات بالسنوات الشحيحة المقبلة. فقـد أجريـت دراسـة تـضمنت غسل بعض الـترب المتـأثرة بالملوحـة في العـراق باسـتخدام ميـاه البـزل في الظـروف المختبرية والحقلية، وامكانية استخدام هذه المياه بنجاح لغـسل مثـل هـذه الـترب دون خوف من التملح أو القلوية. وتبين نتيجة التجارب أن اسلوب الغسل بمياه البـزل ثـم اتباعه بمياه النهر هو أفضل الاساليب التي يجب استخدامها في هذا المجال حيـث أمكـن التعويض عن مياه النهر بميـاه البـزل بمقـدار (14٪ - 33٪) من الكميات اللازمة[14].

استخدام المياه المالحة :

لقد أجريت دراسات حول استخدام المياه المالحة في الزراعة، وكذلك لغسل التربة الزراعية، استعداداً لاحتمالات المـستقبل في قطـع الميـاه بواسـطة الـسدود والخزانـات المقامة في أعالي الانهر[15]. وقد كانت معظم نتائج التجارب مشجعة في استخدام هـذه المياه لزراعة محاصيل مختلفة، لاسيما عنـد تـوفر البـزل الطبيعـي الجيـد وطـرق الـري المناسبة، فكان لهذا الاستخدام أهمية خاصة بالنسبة للمناطق الـتي تعـاني شـحة الميـاه العذبة[16].

من الممكن استخدام المياه المالحة بعد تحسين نوعيتها نسبياً بخلطها مع أخرى عذبة، وتستخدم المياه المالحة المستخرجة من الآبار في الواحات الصحراوية وفي منطقة الـزبير وصفوان في محافظة البصرة في الزراعة، ومما يساعد على ذلك طبيعـة الارض في هـذه

المناطق، فضلاً عن أنها تحتوي على نسبة كبيرة من الجبس أو الكلس وذات أعماق مختلفة[17].

الامن المائي العربي :

يرى البعض أن الامن القومي يعتمد على تنمية القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية في آن واحد، وهو ينبع من المعرفة الشاملة بمصادر قوة الدولة بكل الميادين، وأن التنمية الفعلية لجميع هذه القدرات هي درعها في الحاضر والمستقبل (عبدالعزيز حسين الصويغ)[18]، ويؤكد هذا المضمون علي الدين هلال[19]، ذلك أنه متعدد الابعاد ويعالج الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي تؤكد على الاستقرار والرفاه الاجتماعي، وعلى سلامة الكيان الوطني، فضلاً عن الظروف والاوضاع الاخرى التي تهدد الامن القومي[20].

مما سبق نستنتج أن مفهوم الامن القومي هو التنمية، وبغير التنمية لايوجد أمن، وأساس التنمية هو المياه[21]، فهو اذن الامن المائي، وتبرز أهميته، وتزداد خطورته حينما ينظر اليه من منظور ستراتيجي مهم ألا وهو منظور النمو السكاني والعجز الغذائي، واستمرار الحاجة الى الحياة، فضلاً عن هذه المخاطر، فإن خطورة الامن المائي تتفاقم أكثر فيما لو درست من ناحية الواقع الاقليمي والمشاريع المائية الحاضرة والمستقبلية لدول الجوار، وزيادة في ذلك فالوطن العربي يعد من المناطق شبه الجافة والتي يهاجمها الجفاف بين الحين والآخر، فيترتب على ذلك خسائر باهظة، غالباً مايتحملها الشعب العربي في صبر وأناة.

إن حصة الاقطار العربية من المياه الاقليمية يخضع لارادات غير عربية، فالماء على هذا النحو هو اشكالية الحاضر ورهان المستقبل[22].

ويعد القطاع الزراعي في أغلب أقطار الوطن العربي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، فتمثل نسبة مساهمته في تكوين الدخل القومي موقعاً متقدماً من بين القطاعات الاقتصادية المكونة لذلك الدخل، ويعاني القطاع الزراعي من مشاكل تنموية عديدة تعود الى السياسات الزراعية فيها، لذا يعاني عجز غذائي واضح تركزت تأثيراته في نقص السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب والمحاصيل الزراعية[23].

فالامن الغذائي ضروري جداً في الوطن العربي، ولايقتصر على توفير السلع الغذائية بصيغتها النهائية وتقديمها للمستهلك فقط وإنما ضرورة تأمين مدخلات الانتاج الزراعي مثل البذور والاسمدة والاصناف الجيدة والمبيدات والاعلاف والاصول الحيوانية ذات الانتاجية العالية، والاهم من ذلك كله وأساس كل انتاج هو المياه.

إن مشكلة المياه وندرتها غالباً ماتكون اقليمية، فهناك 214 نهراً في العالم، تروي أكثر من نصف مساحة اليابسة وهي أنهار دولية[24]، وتتوزع على قارات العالم، فتبلغ حصة أفريقيا 56 نهراً دولياً، وحصة أوربا 48 نهراً دولياً، وحصة آسيا 40 نهراً دولياً، وحصة أمريكا الجنوبية 36 نهراً دولياً، وحصة أمريكا الشمالية ومنطقة الكاريبي 34 نهراً دولياً. ومن الجدير بالذكر أن دولتان فقط تتقاسمان 155 حوضاً من أحواض هذه الانهار، في حين تتقاسم ثلاث دول 36 حوضاً من هذه الاحواض، وتتقاسم 4 – 12 دولة أحواض 23 نهراً دولياً. وأن 35 – 40٪ من سكان العالم يعيشون في أحواض الانهار الدولية[25].

وقد نص اعلان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استوكهولم عام 1972 على أن للبلدان الحق السيادي طبقاً لميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي في استغلال مواردها الخاصة تحقيقاً لسيادتها البيئية، وأن مضمونه يعكس مبدأ حسن الجوار الذي وضعه القانون الدولي وهو لاضرر ولاضرار وينطبق هذا على

جميع الموارد بما فيها الموارد المائية، كذلك حث مؤتمر الامم المتحدة للمياه الذي عقد في الارجنتين عام 1977 على أن تأخذ السياسات الوطنية في الاعتبار حق كل دولة في أن تستخدم بشكل منصف مواردها من المياه المتقاسمة مع الدول الاخرى وباستعراض التقنيات[26].

الامن الغذائي والقومي في ظل التكامل الاقتصادي العربي :

إن الامن القومي العربي يعني قدرة الامة العربية على حماية كيانها الذاتي من الاخطار الداخلية والخارجية بما يضمن بقاءها واستمرارها، فالامن القومي العربي ليس قضية عسكرية ولكن مسألة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولايمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت المقومات الحقيقية بشكل متكامل سواء من النواحي العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وتلك لاتتحقق إلا في ظل قوة قومية تشمل الوطن العربي بكامله وتمتلك المصادر المحققة لهذه القوة من تطور علمي وتكنولوجي، ووحدة سياسية واقتصاد متكامل ووعي اجتماعي وثقافي[27].

وترى الاقطار العربية المشاركة في حلقة عمل السياسات الزراعية والامن الغذائي الذي عقد في القاهرة 10/ 5/ 1996 أن مفهوم الامن الغذائي العربي يتمثل في تحقيق أعلى نسبة من الاكتفاء الذاتي على المستوى القومي العربي، أما على الصعيد القطري فهو يتمثل في تحقيق حد أدنى من الاكتفاء الذاتي من الغذاء ومحاولة تقليل حجم فجوة الواردات الغذائية وتحسين الميزان التجاري الزراعي.

والمفهوم القومي العربي للامن الغذائي يأتي في كون الموارد الزراعية العربية قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي، كما أن مخاطر الارتفاعات الكبيرة في الاسعار واحتمالات توقف الواردات أو فرض حضر على الاستيراد، يجعل المفهوم العربي للامن الغذائي مفهوماً صحيحاً، لذا يجب احياء مشاريع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتبني ستراتيجيات مشتركة، تشجيع القطاع الخاص العربي ورجال الاعمال والمستثمرين

على الاستثمار الزراعي وتسهيل اجراءات انشاء المشاريع الزراعية المشتركة، بناء مخزون ستراتيجي قومي عربي من السلع الستراتيجية مثل الحبوب ليس لحمايتها فقط من التقلبات السعرية الحادة والمخاطر الآنية الاخرى، بل أيضاً لتحقيق مكاسب مالية عند بيع المخزون بعد ارتفاع أسعاره، ترشيد الاستهلاك وتنسيق برامج البحوث الزراعية العربية من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

التصحر وأثره على الامن الغذائي العربي :

التصحر : هو زحف الصحراء وتقدمها نحو الارض الزراعية وشيوع المظاهر الصحراوية في المناطق الزراعية، ويعرف التصحر[28] بأنه انخفاض وتدهور الطاقة الحيوية للارض بما يؤدي الى ظروف مشابهة للصحراء وينتج عنها انخفاض أو انعدام انتاجية الارض. ويعرف أيضاً بأنه تناقص قدرة الانتاج البيولوجي للارض أو تدهورها بالدرجة أو المعدل الذي يفضي في نهاية الامر الى ظروف وسمات تشبه الصحراء. أو أنه انتشار وزيادة الظروف الصحراوية التي ينتج عنها انخفاض انتاجية المادة الحيوية فينخفض انتاج الحاصلات[29].

والتصحر من أكبر الكوارث التي تهدد بعض المجتمعات البشرية في الوطن العربي، وهو يدل على درجة معينة من الاختلال في توازن العناصر المختلفة المكونة للنظم الايكولوجية وتدهور خصائصها الحيوية وانخفاض انتاجيتها الى الدرجة التي تصبح فيها هذه الانظمة عاجزة[30] عن توفير متطلبات الحياة الضرورية للانسان والحيوان مما يضطره في النهاية الى الهجرة أو قيامه باستيراد مصادر الطاقة اللازمة لاستمراره فيها، ومن أخطر مراحل التصحر تلك التي ترتبط بالزيادة السريعة للسكان فيزداد ضغطهم على الاراضي الزراعية وينعكس بالتالي على تضاؤل حجم وانتاجية الملكيات الزراعية مما يقود المزارعين في النهاية الى استغلال أراضي جديدة تؤدي الى تدمير الغطاء النباتي مما يؤدي الى المزيد من تعرية التربة وتدمير البيئة[31]، ويساهم ذلك في

تفاقم أزمة الغذاء وتعرض الامن الغذائي في الوطن العربي للخطر. وللتصحر أسباباً عديدة وهي :

- مايطرأ على المناخ من ذبذبات تؤدي الى قلة الامطار.
- تقطيع أشجار الغابات.
- الرمال الزاحفة (الكثبان الرملية).
- تحويل أراضي المراعي الى زراعة المحاصيل.
- التوسع العمراني والصناعي على الاراضي الزراعية.

ويمكن معالجة التصحر باتباع أساليب صيانة التربة من الانجراف بالماء أو الرياح لتحسين نمو الغطاء النباتي وزيادة كثافته، فضلاً عن تقدير العدد المناسب من الحيوانات لكل وحدة مساحية بالمرعى وعدم زيادة عدد الحيوانات عن طاقة المرعى لتجنب الرعي الجائر(32).

ومن نتائج ظاهرة التصحر :

- تدهور الانتاج الزراعي.
- تخلف الريف.
- انخفاض دخول العاملين في الزراعة.
- زيادة الهجرة من الارياف الى المدن.

والاهم من ذلك كون العناصر البشرية المهاجرة من الفئات الشابة القادرة على العمل والعطاء، ويؤدي ذلك الى رفع نسبة كبار السن والافراد غير المنتجين ويزيد من ومعدلات الاعالة ويخفض من مستويات الانتاجية الزراعية.

ولاتقتصر هذه المؤشرات السلبية على الريف الذي يخسر دوماً افضل قواه البشرية، بل ينعكس على المدن، حيث يزداد الضغط على مرافقها وخدماتها، وتتولد

نتيجة ذلك الاختناقات، وترتفع الكثافة السكانية، وتنشأ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والامنية[33].

وتعاني الاقطار العربية من التصحر وبدرجات متفاوتة، فمثلاً تشكل المساحات المتصحرة والمتعرضة للتصحر في تونس حوالي 7 .39٪ و 1 .36٪ على التوالي من اجمالي مساحة البلاد[34]. والجزائر أقل تأثراً منها بانتشار هذه الظاهرة والتي تمثل 7 .9٪ من اجمالي المساحة المتصحرة والمعرضة للتصحر.

ويمكن استخدام المياه الثقيلة في مكافحة التصحر، فضلاً عن مياه البزل، وقد ورد في توصيات الدراسة التي قامت بها وزارة الري في جمهورية العراق في أواخر عام 1992 حول امكانية استخدام مياه نهر صدام للاغراض المختلفة[35]، ومنها استخدام هذه المياه لأغراض التشجير ومكافحة التصحر وتجربتها على العديد من النباتات والاشجار لاختبار الاصلح منها لبيئة المنطقة ونوعية الحياة المتاحة لتثبيت الكثبان الرملية.

تفاقم كلفة الفجوة الغذائية :

إن مشاكل ندرة المياه والمشاكل ذات المنشأ الخارجي، فضلاً عن التحديات التي تواجه البلاد العربية في مجال المياه، فهي تحديات لاتقل أهمية عنها، وتتمثل في ضمان استمرارية الموارد المائية للاجيال القادمة مع ضمان نوعيتها من أجل استثمارها في المستقبل، لذا يجب التركيز على كفاءة الاستخدام بزيادة الانتاجية وزيادة القيمة المضافة لعنصر المياه وترشيد استخدامها والحد من الفاقد والهدر فيها. وفي البلاد العربية يوجد انخفاض في كفاءة استخدام المياه، وخاصة في الزراعة التقليدية، حيث يؤدي استخدام الاساليب السطحية للري الى فقدان حوالي 30٪ - 50٪ من المياه المستغلة، بالاضافة الى ضعف صيانة المياه ومشاكل التلوث، فيما يتزايد الطلب على المياه مع التصاعد في النمو السكاني وتصاعد الاحتياجات المرتبطة بالمدن والزراعة[36].

لقد بلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي للاقطار العربية حوالي 19.3 مليار دولار عام 1993 مقابل 14.5 مليار عام 1991[37]، نتيجة ارتفاع كلفة الاستيرادات، أكثر منها بسبب زيادة كميتها، كنتيجة للارتفاع المتصاعد في أسعار المنتجات المستوردة من السلع الغذائية الرئيسية، بالاضافة الى ارتفاع كلفة النقل للاستيرادات، في الوقت الذي شهدت أسعار الصادرات انخفاضاً وبالاخص الخضراوات والفواكه، كما أن البلاد العربية لاتزال تعاني من عجز في معظم السلع الغذائية الرئيسية باستثناء الاسماك. وقد ارتفعت قيمة الاستيرادات الزراعية العربية بنسبة 27٪[38]، فيما ازدادت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة 6٪[39]. والدول الرئيسية المستوردة للمنتجات الزراعية هي بالترتيب النسبي السعودية ومصر والجزائر والامارات والتي مثلت وارداتها مجتمعة 54٪، أما الدول الرئيسية المصدرة فهي المغرب وسوريا ومصر والاردن ولبنان، وتشمل صادراتها بعض المنتجات الزراعية مثل القطن ومنتجات البساتين والحبوب[40].

لقد ازدادت كلفة الفجوة الغذائية من سلع الغذاء الرئيسية من 600 مليون دولار في أوائل السبعينات الى حوالي 11 مليار دولار في عام 1993[41]. ويلاحظ أن منشأ استيرادات البلاد العربية من السلع الغذائية الرئيسية من عدد قليل من البلدان الرئيسية المصدرة[42]. فمن الضروري التوجه نحو اعتماد عدد أكبر من المصادر من أجل تجنب المفاجآت في انتاج الجهات المصدرة وفي ميولها السياسية فضلاً عن القيود الاخرى مثل الموارد المائية والتجارة الدولية من السلع الغذائية الرئيسية.

إن الآفاق المستقبلية للامن الغذائي العربي متوقف على مدى نجاح البلاد العربية في التعاطي مع المتغيرات الدولية ضمن مجموعة اقتصادية واحدة ومتكتلة تسعى الى فهم التحولات الجارية في تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع ممثلي دول العالم على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة في اطار بيئة من التعاون المتكافيء.

فالاقطار العربية رغم غناها بمواردها من رأس المال البشري والموارد الاخـرى، إلا أن هذه الاصول متباينة في توزيعها لذا وجـب تكامـل المـصالح المـشتركة في ظـل تـشابه مشـاكلها كاعتمادها على الظروف المناخية والندرة النسبية في الميـاه والـنقص في انتـاج المواد الغذائية، لذا فإن الحل الوحيـد أمامهـا هـو اسـتثمار تكامـل مواردهـا ووحـدة مشاكلها واجماعها على الامن الغذائي بتحريـر التجـارة بينهـا وتعزيـز وتطـوير تبـادل التكنولوجيا والمعارف والمهارات.

ويوضح جدول (5) الكميات المستوردة من السلع الاستراتيجية المهمة ألا وهـي القمح (بالمليون طن) من قبل الاقطار العربية المختلفة. لذا وجب على الاقطار العربية تطوير السياسات الزراعية بما يضمن ازالة كافة أشكال الضرائب عن كاهل المزارعين، وتأمين الدعم غير المباشر لهم من خلال سياسات التسعير التحفيزية، كما يجـب تـوفير الدعم المباشر مثل توفير التقاوي والبذور المحسنة العالية الغلة والقليلة الحاجة الى المياه، وتوفير الاعلاف والمبيدات، وخدمات مكافحة الآفات والخدمات البيطريـة والوقائيـة الصحية. كما يجب التوسع في زراعة الحبوب الرئيسية، وتخصيص الاسـتثمار المناسـب لتطوير الزراعة المطرية والزراعـة في المنـاطق الزراعيـة الهامـشية (الحديـة) مـن خـلال اسـتنباط وادخـال الـنظم والتكنولوجيـا الزراعيـة الملائمـة للانتـاج الاكثـر اسـتقراراً واستدامة، بما في ذلـك زراعـة أنـواع المحاصـيل الاكثـر مقاومـة للجفـاف والاراضـي والاشجار المثمرة المتأقلمة مع طبيعة البلاد العربية خاصة الزيتون والنخيل. وتـشجيع الاستثمار في مجال الآلات والمعدات الزراعيـة الملائمـة لخصوصية الزراعـة في الـبلاد العربية، وتشجيع عمليات المكننة وخدمات الصيانة لها. وأخيراً تبني الـسياسات المائيـة التي تكفل كفاءة الاستخدام والحد من الهدر والمحافظة على المياه من التلـوث، واعتبـار المياه عنصر أساسي لأي ستراتيجية زراعية عربية، وتحـديث مؤسـسات ادارة وصـيانة شبكات الري والصرف المعنية بتطبيق هذه السياسات.

الانهار الدولية والامن المائي العربي :

إن مخاطر السياسات المائية لـدول الجـوار الجغـرافي علـى الامـن المـائي العربـي، وسيطرة دول الجوار الجغرافي على منابع الانهار الرئيـسية، ومحاولاتهـا اسـتغلال ميـاه هذه الانهار بدون موافقة الدول المتشاطئة معها. ولأن دول الجوار الجغرافي تـتحكم في 45.7٪ من المياه السطحية على المستوى القومي، فإن هذا يكفي لتحديد معنى الخطر من تحكم دول الجوار بمواردنا المائية، وبخاصة أن بعض أقطار الوطن العربي قد بـدأت تعاني فعلاً من مشكلة العجز الغذائي بسبب السياسات المائية لدول الجوار الجغـرافي، والبعض الآخر سيواجه هذه المشكلة لارتفاع معدلات النمو السكاني في دول الجـوار الجغرافي وحاجاتها المتزايدة للمياه، الامر الذي ينبغي معه أن تحتل المياه حيزاً واسعاً في الثقافة الجغرافية للنخب الحاكمة في الوطن العربي، وأن يشكل الامـن المـائي العربـي ركناً أساسياً من أركان الامن القومي العربي[43].

لقد حاولنا في هذا البحث دق ناقوس الخطر. فاسرائيل عازمة علـى الجـور علـى مياهنا العربية في ظل مشروع تقسيم للمياه تفرضه على الدول العربيـة كـشرط لمبادلـة الارض بالسلام، وتركيا تحاول التلاعب بالالفاظ من خـلال تـسمية الانهـار الدوليـة بالانهار العابرة للحدود في محاولة منها لمقايضة المياه التركية بالبترول العربي، وغالباً ما تكون ندرة المياه مشكلة اقليمية. فهناك 214 نهراً في العـالم، تـروي أكثـر مـن نـصف مساحة اليابس، هي أنهار دولية، والانهار الدولية هي الانهار التي تصطف دولتـان أو أكثر بشكل متتابع على حوض أحد الانهار، أو أن تقع بشكل متقابل، بحيث تشترك في النهر بوصفه حداً دولياً. وتتوزع هذه الانهار على قارات العالم، إذ تبلغ حصة أفريقيـا 56 نهراً دولياً، وحصة أوربا 48 نهراً دولياً، وحـصة آسـيا 40 نهـراً دوليـاً، وحـصة أمريكا الجنوبية 36 نهراً دولياً، وحصة أمريكـا الـشمالية ومنطقـة الكـاريبي 34 نهـراً دولياً.

وتتقاسم دولتان 155 حوضاً من أحواض هذه الانهار، في حين تتقاسم ثلاث دول 36 حوضاً من هذه الاحواض، وتتقاسم 4-12 دولة أحواض 23 نهراً دولياً. وتجدر الاشارة الى أن 35٪-40٪ من سكان العالم يعيشون في أحواض الانهار الدولية[44].

وينص اعلان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استوكهولم عام 1972 على أن للبلدان الحق السيادي طبقاً لميثاق الامم المتحدة ومباديء القانون الدولي في استغلال مواردها الخاصة تحقيقاً لسياستها البيئية، وتتحمل مسؤولية ضمان الا تتسبب الانشطة الخاضعة لولايتها القضائية وسيطرتها في الحاق الضرر ببيئة الدول الاخرى. ويعكس هذا مضمون مبدأ حسن الجوار الذي وضعه القانون الدولي، وهو لا ضرر ولا ضرار، وينطبق هذا على جميع الموارد بما فيها الموارد المائية[45].

كما حث مؤتمر الامم المتحدة للمياه الذي عقد في الارجنتين عام 1977 على أن تأخذ السياسات الوطنية في الاعتبار حق كل دولة في أن تستخدم بشكل منصف مواردها من المياه المتقاسمة مع الدول الاخرى، وأن تقوم البلدان التي تتقاسم مصادر المياه باستعراض التقنيات المتاحة والموجودة حالياً لادارة مصادر المياه المتقاسمة والتعاون على تنسيق هذه المصادر[46].

وكان المفهوم المهيمن للامن القومي العربي هو المفهوم العسكري، ومع الاخفاقات المتعاقبة للمشاريع التنموية، ظهرت مفاهيم جديدة للامن القومي. فيرى البعض أن الامن القومي يعتمد على تنمية القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية في آن واحد، وبغير هذا لا يتحقق الامن القومي، وأن الامن القومي الحقيقي ينبع من المعرفة الشاملة بمصادر قوة الدولة بكل الميادين، وأن التنمية الفعلية لهذه القدرات مجتمعة هي درعها في الحاضر والمستقبل[47].

وأهم الانهار العربية الدولية :

1. **نهر النيل :** وتشكل هضبة البحيرات الاستوائية وهضبة الحبشة الخزان الطبيعي له، ويبلغ تصريفه السنوي 84 مليار متر مكعب.
2. **نهر الفرات :** وينبع من هضبة الاناضول، ويقدر تصريفه السنوي عند دخوله الاراضي السورية بـ 26 مليار متر مكعب سنوياً.
3. **نهر دجلة :** وينبع من مرتفعات جنوب شرق تركيا، ويصل تصريفه السنوي عند دخوله الاراضي العراقية بنحو 48 مليار متر مكعب.
4. **نهر السنغال :** ويبلغ تصريفه السنوي 8 .5 مليار متر مكعب، وتشترك في حوضه موريتانيا ومالي والسنغال.
5. **نهر الاردن :** ويبلغ تصريفه السنوي 600 مليون متر مكعب وتشترك في حوضه لبنان وسورية والاردن وفلسطين المحتلة.

وتقدر كمية الموارد المائية التقليدية المتاحة في الوطن العربي بـ 1 .279 مليار متر مكعب سنوياً، تبلغ كمية الموارد المائية السطحية 73 .230 مليار متر مكعب سنوياً، تشكل 7 .82٪ من الموارد المائية التقليدية المتاحة، وتبلغ كمية الموارد المائية السطحية في الانهار الدولية حوالي 4 .164 مليار متر مكعب، تشكل 3 .71٪ من الموارد السطحية في الوطن العربي[48].

إن نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة سنوياً بلغ 1165 متر مكعب للفرد في السنة. ويعيش 9 .44٪ من سكان الوطن العربي في أقطار يقل فيها نصيب الفرد عن 1000 متر مكعب في السنة، في حين يعيش 6 .44٪ من سكان الوطن العربي في أقطار يتراوح فيها نصيب الفرد بين 1000-2000 متر مكعب سنوياً.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي الى 493 مليون نسمة عام 2025، لذا سينخفض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية التقليدية المتاحة الى 566

متراً مكعباً للفرد عام 2025. وبهذا سيزداد العجز المائي الى 210 مليار متر مكعب عام 2025[49].

الاستخدامات المختلفة للمياه في الوطن العربي :

إن معدل موارد المياه المتجددة سنوياً في المنطقة العربية حوالي 350 بليون م^3 (حسب بيانات معهد الموارد العالمية لسنة 1992) وتأتي نسبة 35٪ منها (أي 125 بليون م^3) عن طريق تدفقات الانهار من خارج المنطقة إذ يأتي عن طريق نهر النيل 56 بليون م^3 وعن طريق نهر الفرات 28 بليون م^3 وعن طريق نهر دجلة وفروعه 3. 8 بليون م^3، والى جانب المياه السطحية والجوفية المتجددة توجد موارد جوفية كبير غير قابلة للتجدد وتتفاوت دول المنطقة فيما يتوافر لها من مياه قليلة الملوحة كما تتفاوت في مساحة شواطئها على مياه البحر.

وأكبر نصيب من جملة الموارد المائية في الوطن العربي تحصل عليه الزراعة المروية كما في الجدول (6) الذي يوضح النسب المئوية للمياه في الاستخدامات الرئيسية بالوطن العربي.

ويمكن أن يرتفع نصيب الزراعة ليصل الى 99٪ كما في السودان، وفي جميع البلدان العربية الاخرى بنسب عالية (فيما عدا البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية التي تعتمد على موارد مياه غير تقليدية) حيث يزيد في تلك البلدان نصيب الزراعة عن 50٪ وقد يبلغ 80٪ أو يزيد في اثنتي عشر دولة.

وبالنظر الى الجدول يمكن استنتاج ما تحتاجه القطاعات المختلفة ويتبين أن معدلات استهلاك المياه على مستوى المنطقة العربية هي 9 .6٪ للاستخدام المنزلي، 5. 1٪ للقطاع الصناعي، 88٪ للقطاع الزراعي.

أما الجدول (7) فيبين أن الزراعة والصناعة تستخدمان 163 بليون م^3 من المياه سنوياً (حسب احصائيات الصندوق العربي 1992) وصل اجمالي استخدامات المياه الى حوالي 174 بليون م^3 موزعة حسب الموجود في الجدول (7).

جدول (6)

توزيع حصص المياه على القطاعات المختلفة في العالم العربي بالنسب المئوية

الدولة	الاستخدام المنزلي	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة
الجزائر	22	4	74
البحرين	60	36	4
جيبوتي	28	21	51
مصر	7	5	88
العراق	3	5	92
الاردن	29	6	65
الكويت	64	32	4
لبنان	11	4	85
ليبيا	15	10	75
موريتانيا	12	4	84
المغرب	6	3	91
عمان	3	3	94
قطر	36	26	38
المملكة العربية السعودية	45	8	47
الصومال	3	صفر	97
السودان	1	صفر	99
سوريا	7	10	83
الامارات العربية المتحدة	11	9	80
اليمن	4	2	94

المصدر :الامن الغذائي في الوطن العربي، قسم النبات في جامعة الامارات العربية المتحدة، 2000، ص117.

نجد من الجدول (7) أن نصيب الفرد من استهلاك المياه كان 95 .791 م³ وهو ما يعادل 54٪ من نصيب المياه المتجددة المتاحة (1460 م³).

جدول (7)

اجمالي استخدام المياه حسب القطاعات في المنطقة العربية

القطاع	النسبة المئوية	الحجم بليون م³	نصيب الفرد م³
منزلي	6.9	11.24	51.10
صناعي	5.1	8.31	36.83
زراعي	88.0	154.68	703.10
اجمالي	100.0	174.23	791.95

المصدر : مجلة (الزراعة والتنمية) دورية تصدرها المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1986، 1993، الخرطوم، السودان.

الصعوبات والمعوقات التي يعاني منها القطاع المائي في الوطن العربي :

1. ضعف البنية المؤسسية والهيكلية اللازمة للتعامل مع قضايا الموارد المائية وهذه تؤثر على كفاءة استعمال المياه في جميع القطاعات المستهلكة للمياه من زراعة وصناعة ومياه شرب كما أنها تؤثر على برامج تنمية وادارة وترشيد المياه.
2. عدم وجود خطة شاملة متكاملة للربط بين الموارد المائية المتاحة والآثار البيئية والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية.
3. عدم التعاون والتنسيق على المستوى القطري والقومي بين المؤسسات المعنية بترشيد واستخدام الموارد المائية.
4. ضعف التمويل المخصص لتنمية الموارد المائية والتي تحتاج اليها الدول للبرامج العلمية والفنية والتقنية.

5. ضعف الكفاءة الانتاجية للموارد المائية ونعني بها انتاج أكبر محصول زراعي بأقل كمية من المياه أو بمعنى آخر انتاج أكبر قيمة نقدية من الإنتاج من كل الف متر مكعب من مياه الري وبالتالي فهناك اسراف في استخدام المياه.

وتحتاج البلدان العربية الى زيادة نسبة المياه السطحية المستعملة فعلاً الى مجمل المياه السطحية المتاحة عن طريق توفير الظروف المناسبة التي تؤدي الى استخدام وتخزين أفضل لتلك المياه، والظروف التي تزيد من فرص تنمية المياه السطحية المتاحة هي الآتي :

1. تسوية الخلافات السياسية الثنائية بين بعض دول الجوار كما هو الحال بين مصر والسودان مما يؤدي الى احياء مشروع قناة جونقلي الذي ينتج عنه ضياع المياه السطحية هباءً وتوفير أراضي المستنقعات في أعالي النيل فيؤدي تجفيف تلك المستنقعات الى توفير 18 مليار م^3 من المياه توزع بالتساوي بين مصر والسودان وكذلك اضافة 1.5 مليون هكتار للسودان من الاراضي التي تم تجفيفها.
2. انهاء الحروب والقلاقل الداخلية وبالتالي توجيه مزيد من الجهد لتجميع وتخزين المياه السطحية مثال ذلك الخلافات الموجودة في كل من الصومال والسودان فالمناخ المستقر داخلياً يضمن زيادة الاهتمام بالاستثمار والمشاريع الوطنية الهامة.
3. زيادة التعاون العربي خاصة في مجال تنمية المياه السطحية حيث لا تتوافر السيولة النقدية في العديد من الدول التي تملك الموارد المائية ويمكن لدول النفط أن تساهم في تلك المشروعات مادياً أو أن تستثمر زراعياً داخل تلك البلدان لانتاج احتياجها من الاعلاف أو المواد الغذائية.

4. اتضح لمعظم الدول العربية أن المياه هي العامل الحاسم للتنمية الزراعية وتأمين الغذاء لذلك فلا بد من اظهار اهتمام أكبر بتنمية المياه السطحية واعطاء مزيد من الاهتمام والتخطيط العلمي، ونتيجة لذلك فقد أنشأت في عديد من الدول العربية وزارات للري والموارد المائية.
5. تقنين استخدام المياه السطحية وذلك بهدف تقليل الهدر في استخدام المياه ويمكن في كثير من المناطق الزراعية بالبلدان العربية أن يتم منع الري بالراحة واستخدام الري بالرفع عند الحاجة ومنع استخدام أي من الطريقتين في الاراضي الجديدة في حالة الزراعة الصحراوية.

معوقات الامن المائي العربي :

تبرز تأثيرات السياسة المائية في الوطن العربي بشكل خاص على الجانب الزراعي، حيث يواجه الوطن العربي تحدياً بأمنه الغذائي وإن نجاحه يتحدد في تحقيق أمنه المائي – إذ أن النمو الغذائي العربي يقع بحدود (2.5 ٪) سنوياً في حين أن نمو الاستهلاك الزراعي بحدود (5٪) سنوياً[50] ولغرض تحقيق الامن الغذائي العربي لا بد من ايلاء الامن المائي العربي الاهتمام الكامل لأنه يعد أحد الركائز الاساسية في حماية الامن الغذائي العربي وصولاً الى الامن القومي العربي.

وتواجه السياسة المائية العربية في الوقت الحاضر بعض العقبات التي تحول دون تحقيق النظرة القومية الشاملة لهذا المورد الثمين ويمكن تقسيم هذه المشاكل الى : مشاكل هايدرولوجية ومشاكل التخطيط ومشاكل استراتيجية.

❖ مشاكل هايدرولوجية :

إن القاء نظرة على خارطة الوطن العربي الهايدرولوجية تشير الى وجود تباين كبير في كمية الموارد المائية زمانياً ومكانياً.

فمكانياً تتصف بعض أقطار الوطن العربي بامتلاكها كمية وفيرة من المياه نتيجة لوجود عدة مصادر للموارد المائية المتاحة (سطحية وجوفية).

فعلى سبيل المثال يبلغ الايراد المائي السنوي لجمهورية مصر العربية (73.4) مليار م^3 / سنة في حين أن احتياجاتها تقع بحدود (55.1) مليار م^3 / سنة حالياً ونحو (72.2) مليار م^3 / سنة مستقبلاً في حين أن الايراد المائي السنوي يقل كثيراً عن احتياجاتها الحالية والمستقبلية، فالكويت على سبيل المثال يبلغ الايراد المائي لها بنحو (160) مليون م^3 / سنة في حين تحدد احتياجاتها بحدود (1023) مليون / سنة[51].

أما زمنياً فتتصف أنهار الوطن العربي والمصادر المائية الاخرى بفيضانات كبيرة خلال أوقات معينة من السنة ونقص شديد في أوقات أخرى وترتبط الاستفادة من مياه الانهار في مثل هذه الظروف بضرورة تغيير نظام الانهر تغييراً جذرياً عن طريق بناء الخزانات أو تغيير المياه بين الاحواض النهرية.

إن تباين خصائص أنهار الوطن العربي الهايدرولوجية جاء حصيلة مجموعة من العوامل الجغرافية الطبيعية مثل الظروف الجيولوجية والحالة الطبوغرافية والظروف المناخية السائدة.

إزاء هذا الوضع الهايدرولوجي لا بد من اعداد صيغة سليمة في وحدة الموارد المائية العربية من خلال تقسيم الوطن العربي الى أقاليم مائية متوازنة واعداد خارطة للاقاليم المائية المثبتة على أرضية الوطن العربي، مع الاخذ بنظر الاعتبار امكانية المرونة في نقل المياه من منطقة الى أخرى مع تحديد الاهمية الاقتصادية لمثل هذه الحالات[52]. لذا فإن ايجاد امكانية كاملة لمرونة نقل المياه الفائضة والتي يمكن أن تحول حسب متطلبات الاقتصاد القومي والذبذبات الطبيعية المحتملة في تصاريف الانهار تعد من الامور الجوهرية المطلوب تحقيقها.

❖ مشاكل التخطيط :

إن الموارد المائية أساساً في جميع النشاطات الاقتصادية ولمختلف الاستعمالات (الزراعية، الصناعية، المدنية، النقل، السياحة)، لذا فإن أي تقدم يحصل باتجاه استثمار الموارد المائية الرشيد والامثل يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار أهمية هذا المورد والطرائق التي يجب أن تستغل بها في الجانبين التخطيطي والاقتصادي.

لقد حاول الانسان العربي منذ القدم اقامة النظام الامثل في توزيع الماء وارواء الاراضي واطلاق الماء الى الحقول بواسطة القنوات وعلى هذا الاساس ظهر الري الاصطناعي، لذا فقد بنى الانسان العربي السدود والمنظومات الخاصة بالري سد النمرود وقناة سنحاريب ونهر عيسى والعباس والتي ما زال بعضها قائماً حتى يومنا هذا، لذا فإن الانسان العربي باستناده الى التخطيط العلمي الدقيق يغير ويحسن الطبيعة المحيطة به تغييراً عاماً وشاملاً.

فلا يوجد في أرض الوطن العربي إلا عدد من الانهر الكبيرة الدائمة الجريان كالنيل ودجلة والفرات وسبو وأم الربيع وإنها لها القدرة على تغيير جزء كبير من الحالة الزراعية في الوطن العربي إذا ما استخدمت مياهها كلياً وبشكل شمولي فالمصادر المائية المتاحة تتيح ارواء غالبية الارض الصالحة للزراعة.

إلا أن الامور ليست بهذه البساطة فالخاصية الانفعالية لأنهار الوطن العربي جميعاً قد تفسد طموحات الانسان العربي إذ قد تطغي هذه الانهار بشكل جنوني على الارض الزراعية والعمرانية أثناء الفياضانات الشديدة فضلاً عن تباين تصاريفها بين مدة الفيضان والصيهود الجاف الذي يتطلب القيام بمناورة مرنة في خزن وتوزيع المياه من أحواض الانهار العربية الكبرى التي يمكن أن تحول حسب متطلبات الاقتصاد القومي[53].

فحري بالانسان العربي أن يعيد توزيع المياه العذبة على نطاق واسع بعد أن بدأ فعلاً منذ القدم بالاستفادة من مياه الفيضانات وبناء قنوات الري – فيدلنا التاريخ على أن العرب كانوا قد برعوا في الاعمال الهندسية الخزنية لزيادةمساحة الاراضي الزراعية وامدادها بالماء على مدار السنة. إن محدودية الموارد المائية في الوطن العربي وتباينها زمانياً ومكانياً لها التأثير الاستراتيجي في خطط التنمية ولا سيما التي تعتمد مباشرة على المياه كالحال بالنسبة الى خطط التنمية الزراعية، من هنا فإن توزيع الماء غير المتساوي على أرض الوطن العربي زمانياً ومكانياً يثير مجموعة من المشكلات المتعلقة بضبط المياه واستعمالاته ومن هنا تبرز أهمية التخطيط السليم والرشيد لاستثمار الموارد المائية لذا فإن التحديات التخطيطية للموراد المائية في الوطن العربي تكمن في الجوانب الآتية :

أ. تنمية المصادر المائية.

ب. المحافظة على المياه ومصادرها.

جـ. حماية المصادر المائية.

د. هندسة المياه والمصادر المائية.

وهذا يعني أن شحة الموارد المائية في بعض أجزاء الوطن العربي يمكن معالجتها من خلال التخطيط السليم والرشيد لاستثمار الموارد المائية فعلى سبيل المثال إن شحة الموارد المائية لأقطار الخليج العربي يمكن حلها من خلال التخطيط القومي والمتمثل بايجاد تعاون تخطيطي علمي وسليم مع القطر العراقي الذي وضع كل امكاناته في سبيل تحقيق الامن القومي العربي ومنها الامن المائي العربي وفقاً لمقتضيات التنمية القومية.

وعلى هذا الاساس فإن اعتماد الجانب التخطيطي والكفاءة الاقتصادية في استثمار الموارد المائية على المستوى القومي يهدف الى تحقيق الاستثمار الامثل للمياه

وصولاً الى تحقيق ما يصبو اليه المجتمع العربي من تقدم ورفاه حيث يشكل الامن الغذائي العربي أحد الاهداف المتوخاة على المستوى القومي.

❖ مشاكل استراتيجية :

وهي واحدة من التحديات المتعددة التي باتت تهدد أمن واستقرار الاقليم الجغرافي العربي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة هي السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي بحيث برزت قضية المياه (حرب المياه) تطفو على السطح.

إن مشكلة المياه التي تعاني منها منطقة الوطن العربي والتي ستزداد سوءاً خلال الاعوام المقبلة بل وستصبح المياه أحد العوامل الستراتيجية في السلوك السياسي الخارجي لدول المنطقة[54]. وقد تكهن بعض الخبراء بإن الموارد المائية سوف تلعب دوراً في تشكيل سياسات دول المنطقة أكبر من الدور الذي يلعبه البترول[55]. وعليه فإن تحقيق الامن المائي العربي يجابه تحدياً حقيقياً يتمثل بالسياسات المائية لدول الجوار الجغرافي وسوف نتناول هذه السياسات من خلال تحديد آثارها السلبية في الامن المائي العربي.

الامن المائي العربي ومجابهة التحديات الخارجية للقرن الحادي والعشرين :

تعد تركيا نهري دجلة والفرات نهرين تركيين منتزعة عنهما الصفة الدولية وترى أن مياه النهرين ثروة وطنية وطبيعية خاضعة لسيادتها على الرغم من أنها قد اعترفت اعترافاً صريحاً بأن نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وذلك من خلال العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي عقدتها مع كل من سوريا والعراق ومنذ بداية عقد العشرينات من القرن الماضي، وأن تركيا تحاول وبأساليب سياسية اطالة أمد المفاوضات وعدم التوصل الى اتفاقية لاقتسام المياه لحين اكمال مشاريعها على النهرين لتصبح في وضع تفاوضي أفضل وتضع كل من سوريا والعراق أمام الامر الواقع، كما

أن فكرة بيع المياه التي تنادي بها تركيا هي فكـرة صـهيونية تركيـة أمريكيـة تهـدف الى تأسيس قاعدة في العلاقات الدولية من خلال عقد اتفاقية مع بلغاريا لشراء المياه منهـا وتعميم ذلك على مياه نهر الفرات رغم أن تركيا معروفة بوفرتها المائية وعدم حاجتها للمياه من خارج أراضيها، إن كل ذلك لا ينسجم مع القانون الدولي ولا مع الشريعة الاسلامية. ويناقش هذا المبحث مجمل الاسس التي يرتكز عليها الموقـف التركـي مـن المياه ويعمل على تحليلها وصولاً الى وضع الخيـارات العمليـة المتاحـة لمواجهـة ذلـك الموقف وبما ينسجم مع قانون استخدام المجاري المائية غير الملاحية الصادر عـن الامـم المتحدة عام 1997[56].

إن تزامن الظروف الحالية من مستجدات اقليمية وبخاصة السياسات المائية لـدول الجوار الجغرافي للوطن العربي ومؤتمر التسوية ومنها مؤتمر المياه الـذي انعقـد في فيينـا أدى الى اعتبار الموضوع من المواضـيع الحيويـة والمهمـة المطروحـة الآن علـى الـساحة العربية وتشخيص تحديات تحقيق الامن المـائي العربـي بمـا فيهـا التحـديات الداخليـة والتحديات الخارجية

تعد المياه من العقد المستعصية في العلاقات العربية مع بعض دول الجـوار، ولقـد كتب لثلاث عشرة دولة أن تتعامل مع الوطن العربي بحكم الجوار الجغرافي. وسنحاول هنا أن نستعرض الاطماع الجيوبولوتيكية لبعض دول الجوار الجغرافي في المياه العربية. ولقد وصفنا أطماعها في مياهنا العربيـة بالجيوبولوتيكيـة لأنهـا أطمـاع خـارج نطـاق المعقول، تدخل فيها مصالح متشابكة يصعب تحديدها، والاطماع هي :

أولا : الكيان الصهيوني :

يتمتع الكيـان الـصهيوني بتقليـد جيوبولـوتيكي ذي أهميـة اقليميـة، صـنعت في الاستراتيجيات الصهيونية وصقلت في حروبها مع العـرب في أعـوام 1948، 1956، 1967، 1973، 1978، 1982 ونضجت في معاهدات السلام الاسرائيلية – العربية.

ولا تقتصر الرهانات الاسرائيلية على دول الجوار الجغرافي العربية، بل تتعدى ذلك الى تركيا وأثيوبيا، من خلال مساعدات اسرائيل الفنية لهما لبناء السدود على نهري النيل والفرات لضرب الوطن العربي في مقتله وهو الموارد المائية.

إن الخطر الاشد فداحة والذي يحدق بالامن المائي العربي هو ذلك الذي يأتي من مصدر التهديد الدائم للامن القومي العربي، من الكيان الصهيوني، فهو شره للمياه شراهة لا تعادلها إلا شراهته للارض.

لقد أدركت الحركة الصهيونية أهمية المياه لقيام دولة اسرائيل، فأعلنت العزم على تأسيس اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات، وكانت ترى ضرورة ضم نهري الليطاني والاردن لتلبية احتياجاتها من المياه، كما حاول هرتزل عام 1903 توقيع اتفاقية مع مصر لسحب مياه نهر النيل الى النقب[57].

كما حاولت الحركة الصهيونية تعديل اتفاقية سايكس – بيكو التي كانت تنص على جعل نهر بانياس داخل سورية، ونهري الحاصباني والليطاني داخل لبنان، وأن تكون الضفة الشرقية لبحيرة طبرية ضمن الاراضي السورية، لذا نجدها تقدم مطالبها لمؤتمر الصلح الذي عقد بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى في باريس لتعديل حدود فلسطين لتشمل نهري الليطاني والحاصباني وروافد نهر اليرموك وضم جميع بحيرة طبريا[58].

وبعد قيام الكيان الصهيوني كان ري النقب هو أبرز مشروعات اسرائيل، وذلك عن طريق تحويل مياه نهر الاردن الى صحراء النقب. ولقد قدم أريك جونسون، كمندوب شخصي للرئيس الامريكي ايزنهاور عام 1953 مشروعاً استشارياً لمياه حوض نهر الاردن، يهدف الى حل مشاكل اسرائيل المائية، ويقوم على تخزين مياه نهر الاردن في بحيرة طبرية، يتم من خلالها توزيع المياه للمنطقة العربية والاسرائيلية. ويجيز هذا المشروع نقل مياه الاردن الى صحراء النقب، كما يعطي 33٪ من التصريف

السنوي لنهر الاردن لاسرائيل في حين أنها لا تغذي سوى 23٪ من الايـراد الـسنوي لنهر الاردن، كما يجعل الزراعة العربية تحت رحمة الكيان الـصهيوني لـسيطرتها علـى بحيرة طبرية.

طرح العرب مشروعاً بديلاً عام 1954، إذ اقترحوا تخزين ميـاه نهـر اليرمـوك في الاردن، وذلك ببناء سد (خالد بن الوليد)، والاستفادة من نهر بانياس داخل سـورية، وبناء سد على نهر الحاصباني والاستفادة من مياهه داخل لبنان. وتم اقتراح توزيع مياه نهر الاردن على النحو الآتي : حصة اسرائيل 285 مليون متر مكعـب، تـشكل 20٪ من التصريف السنوي لنهر الاردن، مقابل 977 مليون مـتر مكعـب لـلاردن و 132 مليون متر مكعب لسوريا. وقدمت اسرائيل مشروعاً مـضاداً في نفـس الـسنة، رفعـت حصتها الى نحو 55٪ من التصريف السنوي لنهر الاردن، بالاضافة الى 400 مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الليطاني[59].

وبدأ الكيان الصهيوني عام 1956 بتنفيذ مـشروع العـشر سـنوات لجـر الميـاه الى النقب، وفيه يتم استخدام 700 مليون متر مكعب من المياه سنوياً من مياه نهر الاردن، تشكل 60٪ من تصريفه السنوي، ونقل المياه من نهر الاردن عند جسر بنات يعقـوب لري أراضي ساحل تل أبيب كمرحلة أولى، وصحراء النقب كمرحلة ثانية.

لقد قرر مؤتمر القمة العربي في القاهرة عام 1964 الاستثمار الكامـل لميـاه أنهـار الحاصباني وبانياس واليرموك واعتبروا مشروع تحويل نهـر الاردن الى النقـب عـدواناً على العرب. وقامت اسرائيل باعتداءات عديدة علـى منـاطق عمـل مـشروع تحويـل روافد نهر الاردن، واستولت على مواقع العمل في عـدوان حزيـران 1967 ونفـذت اسرائيل مشروعها لنقل مياه نهر الاردن لري صحراء النقب.

إن اسرائيل هي نموذج للدولة التي تقيم تكـافؤاً أو تلازمـاً بـين خريطتهـا الامنيـة وخريطتها المائية. والحدود التي تؤثر اسرائيل أن تحيط نفسها بها هي على الدوام حدود

مائية، سواء أكانت هي حدود اسرائيل الصغرى (الليطاني والحاصباني وخليج العقبة وقناة السويس)، أم حدود اسرائيل الكبرى (حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل)[60].

إن جميع حروب اسرائيل ضد العرب، كان الماء عاملاً محدداً فيها، فاسرائيل تبحث عن المياه دوماً وفي كل خطة أو سياسة أو موقف[61].

لقد حصلت اسرائيل على 50٪ من احتياجاتها المائية من الاراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967، وذلك بسيطرتها على هضبة الجولان التي تشرف على سهل الحولة ومنطقة طبرية ووادي اليرموك، كما تشمل عدة روافد لهذا النهر، بالاضافة الى أنه يوجد في الهضبة مئة نبع تنتج بين 50 و 60 مليون مليون متر مكعب من المياه سنوياً. كما قامت باستنزاف المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ قامت بحفر الآبار العميقة في كافة أرجاء الضفة والقطاع، واستخراج المياه لتزويد المستوطنات الاسرائيلية، دون الاخذ بنظر الاعتبار ما يسببه ذلك من آثار سلبية على الآبار العربية التي تأخذ المياه من الطبقات السطحية للمياه. فهي تسحب سنوياً 450 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية، أي ما يعادل 70٪ من الموارد الجوفية المتجددة في الضفة. ويستهلك الاسرائيلي من المياه أكثر من خمسة أضعاف ما يستهلكه الفلسطيني.

وبعد احتلال جنوب لبنان عام 1978، وسرقة المياه العربية من أنهار الحاصباني والوزاني والليطاني فإن اسرائيل تحصل على 65٪ من احتياجاتها المائية من المياه العربية[62].

ورغم مفاوضات السلام الجارية الآن، لا تزال اسرائيل عازمة على الجور على المياه العربية في ظل مشروع تقسيم للمياه تفرضه كشرط لمبادلة الارض مقابل السلام.

ولأهمية المياه في الثقافة الجغرافية لدى النخبة الحاكمة في اسرائيل، نجد أن عدد مشاريع المياه المقدمة في قمة عمان الاقتصادية من قبل اسرائيل بلغت 23 مشروعاً مائياً من أصل 162 مشروعاً، أي بنسبة 2 .14٪ من اجمالي عدد مشاريعها المقدمة، بلغت قيمتها التقديرية 9 مليارات دولار من أصل 32 .25 مليار دولار، أي بنسبة 6 .35٪ من اجمالي القيمة التقديرية لجميع المشاريع التي تقدمت بها اسرائيل. وإن نصف مشروعات المياه المقدمة من قبل اسرائيل تقع في وادي الاردن والبحر الميت والغور الجنوبي ووادي عربة، وذلك لرغبتها في استغلال هذه المناطق، ولا يزيد نصيب قطاع غزة عن ثلاثة مشروعات للمياه فقط، وهناك مشروع واحد في الضفة الغربية(63).

بينما بلغ عدد مشاريع المياه المقدمة من قبل مصر أربعة مشاريع فقط من مجموع 85 مشروعاً تقدمت بها مصر، بلغت القيمة التقديرية لمشاريع المياه 435 مليون دولار من مجموع 139 .23 مليار دولار القيمة التقديرية للمشاريع التي تقدمت بها مصر. وبهذا تشكل القيمة التقديرية لمشاريع المياه المقدمة من مصر 9 .1٪ من اجمالي القيمة التقديرية للمشاريع التي تقدمت بها مصر. أما الاردن، فإنه لم يتقدم بأية مشاريع مائية(64).

نستنتج مما تقدم أن للكيان الصهيوني دور واضح في تهديد الامن المائي العربي فالحروب العربية مع الكيان الصهيوني تكاد تكون حروباً مائية اضافة الى دعوة الكيان الصهيوني لتبني المفهوم الاقليمي لاستغلال الموارد المائية بغية تأمين مصادر مائية خارج حدود فلسطين وبخاصة من تركيا ونهب أكبر ما يمكن من مياه نهر الاردن واليرموك هادفاً من وراء ذلك الى تحجيم موارد المياه في الدول العربية المجاورة له لوقف خططها التنموية.

فالمذكرة التي قدمها الوفد الصهيوني الى مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الاولى تنص على أن (جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين) ويصرح اسحاق شامير

(إن العرب واهمون إذا ما اعتقدوا أن اسرائيل تتقايض الارض مقابل السلام)، وفي بيان حزب الليكود أكد أن : (الماء هو حياتنا ولهذا لا تستطيع أن تضع هذه الثروة في أيدي أناس لدينا شك كبير في نواياهم تجاهنا). وأكد مائير بن مائير المدير العام السابق لوزارة الزراعة للكيان الصهيوني : (إن أزمة المياه في المنطقة مثل قنبلة موقوتة وإن لم يكن المسؤولون في المنطقة قادرين على مناقشة مخرج معقول لهذه المشكلة فإن الحرب بين دول المنطقة تصبح أكيدة). ويتمثل الجانب الفني في الدور الصهيوني بالآتي(65) :

أ. محاولات الكيان الصهيوني السيطرة على منابع أنهار جنوب لبنان من خلال محاولاته التوسع في الاراضي اللبنانية بغية تحويل مياه أنهار جنوب لبنان الى شمال فلسطين منذ سنة 1982 ولحد الآن.

ب. أطماع الكيان الصهيوني في مياه نهر الاردن ومياه نهر اليرموك منذ مطلع القرن التاسع عشر لدعم مشروعاتها في المنطقة، فقد أظهرت الدراسات الستراتيجية الصهيونية أن المياه ومنها مياه نهري الاردن واليرموك تشكل العنصر الحيوي الذي لا بد منه لدعم البنية الاقتصادية للكيان الصهيوني وبخاصة بعد هجرة اليهود السوفييت وهجرة يهود الفلاشا الى الكيان الصهيوني.

ج. أثناء توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978 حاول الصهاينة الحصول على مكسب مائي من خلال فتح ترعة من نهر النيل باتجاه الاراضي في فلسطين المحتلة (ترعة الاسماعيلية).

د. حاول الصهاينة تنفيذ مشروعاً مائياً بالغ الخطورة آلا وهو ربط البحر المتوسط بالبحر الميت من خلال قناة أطلق عليها الصهاينة قناة البحرين(66).

أما السلوك السياسي المائي للكيان الصهيوني فيظهر جلياً في دعم الكيان الصهيوني للمشاريع المائية المطروحة في الشرق الاوسط وبخاصة مشروع السلام

التركي من أجل تأمين المتطلبات المائية الصهيونية للزراعة والصناعة نتيجة ازدياد السكان الطبيعية اضافة الى عامل الهجرة، وايجاد نظام مائي شرق أوسطي بدلاً من النظام المائي العربي وفي هذا الصدد يقترح شمعون بيريز في 8/ 4/ 1991 : ((إن أوزال مستعد لتنفيذ هذا المشروع وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الاوسط تنشب بسبب المياه وليس الارض وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مائي في المنطقة الى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة ينبغي أيضاً تبني خطة اقتصادية اقليمية للتنمية يمكن أن تبدأ بتنمية الموارد المائية ويمكن لمشروع السلام أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الاردن))[67]. ويركز السلوك السياسي المائي الصهيوني بفتح ثغرة في سياج الامن المائي العربي من خلال :

تقوية علاقة الكيان الصهيوني السياسية والاقتصادية مع دول منابع نهر النيل وبخاصة أثيوبيا والحبشة ومحاولة استثمار رؤوس أموال صهيونية في إنشاء سدود وخزانات من أجل خلق حالة عدم استقرار في الوضع المائي لدول حوض نهر النيل وبخاصة مصر والسودان بالرغم من عدم حاجة دول منابع النهر الى مثل هذه المشاريع المائية.

دعم حركة التمرد في جنوب السودان من أجل ايجاد حالة من عدم التفاهم حول حوض النيل بين دول المنطقة وايجاد منفذ للتأثير على الوضع المائي لكل من السودان ومصر العربية.

تقوية الخلافات العربية – العربية المائية وتعميق هذه الخلافات من خلال الدور غير المباشر للكيان الصهيوني بهذا الاتجاه ومساندة المشاريع المائية ذات الطابع الشرق أوسطي بغية افشال كل الجهود العربية المشتركة لتحقيق الامن المائي العربي.

ثانيا : الدور التركي :

تبلغ كمية الموارد المائية التقليدية المتجددة في تركيا 196 مليار متر مكعب في السنة، منها 186 مليار متر مكعب تمثل التصريف السنوي للانهار التركية، و 10 مليارات متر مكعب من المياه الجوفية المتجددة. وتبلغ حاجة تركيا الحالية للمياه حوالي 55 مليار متر مكعب في السنة. وستصل حاجتها الى 58 مليار متر مكعب عام 2000، أي أن استهلاكها الحالي لا يشكل سوى 28٪ من مواردها المائية التقليدية المتاحة[68].

ورغم هذه الوفرة المائية في تركيا، فإنها تحاول الضغط على دول الجوار العربي وذلك من خلال :

1. نهر القويق : وينبع من منطقة عينتاب التركية ويمر في مدينة حلب السورية، ورغم وجود اتفاقيات سابقة على استثمار مياه هذا النهر مناصفة، إلا أنها قطعت هذا النهر نهائياً عن سورية في الخمسينات[69].
2. نهر الفرات : ينبع من شمالي منطقة أرض روم في تركيا، ويدخل الاراضي السورية عند بلدة جرابلس، والارض العراقية عند مدينة حصيبة، ويلتقي نهر الفرات عند كرمة علي شمال مدينة البصرة ليكونا شط العرب.

وتتصرف تركيا بمياه نهر الفرات وفقاً لما تمليه عليها مصالحها الذاتية على حساب سورية والعراق. ولقد استغلت الخلافات العراقية – السورية، فأخذت في بناء السدود والخزانات عليه دون الاخذ بنظر الاعتبار المصالح الشرعية للدول التي تشترك معها في حوض هذا النهر.

وتسعى تركيا من خلال مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) الى بناء 21 سداً و 17 محطة كهرومائية، بكلفة تصل الى 20 مليار دولار، ومن المحتمل الانتهاء منه عام 2000.

ويؤثر اكمال هذا المشروع سلباً على تدفق مياه نهر الفرات الى سورية والعراق. وبالفعل قامت تركيا بخفض تدفق مياه نهر الفرات لمدة شهر ابتداءاً من 13/ 1/ 1990 من 500 متر مكعب في الثانية الى 120 متر مكعب في الثانية، وخفض المياه المتدفقة من نهر الفرات حوالي 170 متر مكعب في الثانية للفترة من 28 يناير لغاية 3 فبراير 1991، دون مشاورة سورية والعراق.

وعلى الرغم من أن تركيا والعراق وقعتا برتوكولاً، انضمت اليه سوريا عام 1982، ينص على ضرورة التوصل الى الكمية العادلة التي تحتاجها الدول الثلاث من الانهار المشتركة، كما واتفقت سورية وتركيا عام 1987 على أن يكون التصريف السنوي لنهر الفرات عند دخوله الاراضي السورية 500 متر مكعب في الثانية، وتعهدت سورية بتزويد العراق بـ 58٪ من هذه الكمية، مقابل 42٪ لها، إلا أن تركيا تضرب هذه الاتفاقيات عرض الحائط، وتحاول رفض مبدأ تقسيم مياه نهر الفرات بين الدول الثلاث.

لقد انخفض متوسط التصريف السنوي السنوي لنهر الفرات عند دخوله للاراضي السورية من 5 .31 مليار متر مكعب عام 1970 الى 8 .15 مليار متر مكعب عام 1987، وستقل كمية المياه المتدفقة من تركيا من نهر الفرات بعد اكمال مشاريعها لتطوير هضبة الاناضول عام 2000 الى 11 مليار متر مكعب في السنة، أي انخفض متوسط تصريف نهر الفرات عند دخوله الاراضي السورية من 1000 متر مكعب في الثانية عام 1970 الى 500 متر مكعب في الثانية عام 1987، وسينخفض الى 350 متر مكعب في الثانية عام 2000. وبهذا سيخسر الوطن العربي 65٪ من التصريف السنوي لنهر الفرات في الفترة 1970-2000.

ويبرز الدور التركي في تهديد الامن المائي العربي من خلال جملة من المؤشرات الفنية أو من خلال السلوك السياسي المائي وتصريحات المسؤولين الاتراك والتي يمكن اجمالها بما يأتي :

أ. محاولة تركيا عدم الوصول الى اتفاق مائي واضح حول حوضي دجلة والفرات مع كل من العراق وسوريا.

ب. المحاولات التركية لجعل حوضي دجلة والفرات حوضاً مائياً واحداً أثناء عملية المباحثات الفنية.

ج. جعل الاقسام الجنوبية والجنوبية الشرقية من تركيا مسرحاً لنظام مائي اروائي وخزني من خلال تنفيذ عدد هائل من المشاريع الاروائية[70].

د. تلويح تركيا باستخدام المياه كورقة ضغط سياسي على دول الجوار الجغرافي بين آونة وأخرى وتصريح وزير الدولة التركي محمد جولهان في 9/آب/1993 حول بيع مياه نهر الفرات لسوريا وتصريح مسعود يلماز رئيس الوزراء السابق بقطع مياه نهر الفرات عن سوريا نهائياً واعتبار المياه من الاسلحة الممكن استخدامها.

هـ. ابان العدوان الثلاثيني على القطر العراقي أقدمت تركيا على خفض تدفق مياه نهر الفرات نحو (170) م^3/ثا للفترة من 28 كانون الثاني الى 3 شباط 1991 بدوافع استخدام المياه كسلاح ضد العراق[71].

و. طرح الاتراك مشروع أنابيب السلام حول تزويد الاقطار العربية التي تعاني من نقص في مواردها المائية وبخاصة أقطار الخليج العربي والاردن، فضلاً عن الكيان الصهيوني وتهدف تركيا من وراء المشروع تحقيق منافع اقتصادية وتعزيز دورها الاقليمي في المنطقة وقد حاولت تركيا جاهدة ربط عملية

التسوية في المنطقة بمسألة المياه وصرح المسؤولون الاتراك مراراً بأن لتركيا الدور في احلال ما يسمى بالسلام في منطقة الشرق الاوسط من خلال امداد المياه للدول العربية بهدف فتح ثغرة في سياج الامن المائي العربي وخلق نظام مائي شرق أوسطي يكون لتركيا الدور الفاعل فيه وما يؤكد ذلك تصريح توركت أوزال في 18/ 5/ 1991 : ((هناك مشكلة مياه في فلسطين والاردن وشبه الجزيرة العربية وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الاوسط ولهذا نادينا باقامة مشروع مياه السلام ببيع المياه للبلدان العربية والخليجية أما (اسرائيل) فيمكن أن نبيع لها المياه ولكن مقابل السلام الذي بدونه لن ينفذ هذا المشروع))[72]. فالاتراك يقترحون بدائل الظاهر منها خدمة عناوين مثل السلام أو الانتعاش الاقتصادي إنما في جوهرها مس واضح بالحقوق العربية ومن هنا تتضح خطورة ما في التفكير التركي ومحاولات المسؤولين الاتراك تحويل تركيا الى دولة مائية كمصطلح مواز بالمدلول للدول النفطية وإن كل هذه الامور تجري في ظروف عربية بالغة التعقيد لذا يمكن القول بأن المياه أصبحت عاملاً استراتيجياً في اللعبة الدولية[73].

ز. طرح الاتراك شعاراً لاقامة سوق شرق أوسطية مشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التنسيق مع الكيان الصهيوني حيث أشار شمعون بيريز في أيلول 1990 الى اقامة سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التكنولوجيا الصهيونية والمياه التركية والاموال الخليجية والعمالة المصرية.

ح. سعي الاتراك ومن خلال محاولاتهم الى تنفيذ مبدأ شد الاطراف فيما يتعلق بالمنطقة العربية وربط المنطقة العربية بقضايا اقليمية شرق أوسطية ومنها

قضية المياه بغية تحويل المنطقة العربية كجزء من نظام شرق أوسطي من حيث الترتيبات الامنية والاقتصادية محاولين في ذلك جعل تركيا مركز الثقل في مثل هذا النظام وعلى سبيل المثال محاولة تركيا تزعم مؤتمر المياه في الشرق الاوسط كجزء من مؤتمر التسوية وإن تحقيق هذا الهدف سيضعف من قدرات الامة العربية في حماية أمنها القومي ومنها الامن المائي العربي والامن الغذائي العربي.

ط. لذا يمكن القول بأن السلوك السياسي المائي التركي يدور حول ثلاث أساسيات تبغي تركيا لتحقيقها وهي :

أولاً : فرضية تسييس المياه.

ثانياً : فرضية الماء مقابل النفط.

ثالثاً : فرضية السوق شرق أوسطية.

ومحصلة الدور التركي تتمثل بتهديد الامن المائي العربي من خلال التنسيق مع الكيان الصهيوني ولعل أحداث الايام والاشهر والسنوات المقبلة تثبت صحة الفرضيات أعلاه.

المبحث الثاني

كفاءة استخدام الموارد المائية

المبحث الثاني

كفاءة استخدام الموارد المائية

سوء ادارة المياه وتكاليف الفرصة البديلة :

تقع مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية في المنطقة المدارية وشبه الاستوائية ذات الطقس الدافيء شتاءاً والذي لايعتبر مناسباً لانتاج محاصيل المنطقة المعتدلة كالقمح والشعير والذرة الشامية، ويقع جانباً آخر من الاراضي حول حوض المتوسط وفي المناخ المعتدل المناسب لانتاج الحبوب، إلا أن تدني معدلات هطول الامطار وغياب الانهار يحد من استغلال الامكانات المتاحة في هذه المناطق.

وتتعرض الاراضي في كل من العراق وسوريا والسودان والصومال الى عوامل التعرية والانجراف بفعل ضعف الغطاء النباتي، كما تسبب الزراعة المروية في سوريا والعراق الى تملح جزء كبير من الاراضي الجديدة المستصلحة بسبب سوء ادارة المياه وعدم وجود نظام صرف جيد، وللتخلص من مشكلة التملح يقوم العراق بزراعة الارض مرة كل سنتين، وتفقد سوريا سنوياً حوالي 5000 هكتار بفعل التملح[74]، وتؤدي عملية حراثة الاراضي الجدبة ذات الامطار المحدودة والرعي الجائر لمناطق البادية الى تعرية وانجراف التربة الزراعية في عدد من الدول العربية، اضافة الى أن عامل الجفاف المستمر في السهل الافريقي وعدم وجود زراعة أدى الى تدهور أيضاً في التربة الزراعية يقدر بحوالي 15 مليون هكتار في السودان.

وتعاني بعض الدول العربية المطلة على المتوسط من تزايد أثر ملوحة البحر مثل ليبيا وارتفاع نسبة الملوحة في الماء الارضي مثل جمهورية مصر العربية، وقد أدى التزايد السكاني الى تحول جزء كبير من الاراضي الزراعية الخصبة الى مساكن والى تحول جزء كبير منها من أراضي للزراعة الى أراضي مرتفعة الاسعار للتجارة.

لقد انخفض نصيب الفرد من الاراضي الزراعية من 3600 م2 في الفترة 74-1978 الى 2700 م2 عام 84-1988 على مستوى الوطن العربي، فقد أدى الاستثمار الكثيف للاراضي الزراعية في بعض المناطق الى استنزاف خصوبتها وظهور نقص العناصر الكبرى والصغرى مما يتطلب اعادة دراسة المعادلة السمادية، كما تهدف بعض الدول العربية قيام استثمارات كبيرة في مناطق شبه جافة مثل السعودية وليبيا ومصر وسوريا سببت ضعفاً كبيراً في المخزون الجوفي من المياه وارتفاع تكاليف الاستثمار، كما زادت من ملوحة التربة، لذا وجب اختبار المحاصيل المناسبة وفق مبدأ تكاليف الفرصة البديلة Apportanity cost.

السياسة الزراعية الحكيمة والتكيف مع ندرة المياه :

لقد كانت الاهداف السابقة للسياسة الزراعية هي زيادة المتوفر من المياه للري والتحكم في الفيضانات وحفر الآبار واقامة الحواجز والحفائر لتجميع مياه الامطار وكل هذه الجهود التي بذلت تعتبر حلولاً للمشكلة من ناحية العرض وبظهور الندرة في المياه كمشكلة يتعين وضع الساياسات اللازمة لمعالجتها من ناحية الطلب على الاستخدامات، ويشكل ذلك ايجاد طرق بديلة للري مثل الري بالتنقيط والري بالرش.

وفي حالة توفر البدائل في الري لابد من تفعيل آليات السوق كأداة لتقييم كل بديل للحكم على مدى ملاءمته لحالة معينة، هذا بالاضافة الى الاستخدام بشكل عام وفق قانون العرض والطلب، للحد من اهدار هذه السلعة المهمة، ولكي يكون من الممكن تقدير تكلفة انتاج المحاصيل على الوجه الصحيح وفقاً لمبدأ الفرصة البديلة.

ففي بعض البلدان أخذت بمبدأ تسعير مياه الري كما في سوريا والسودان، ويؤخذ سعر ثابت على وحدة مساحة الارض المروية[75]. وإذا كان تسعير مياه الري وسيلة مناسبة وعملية للاقتصاد وفي استخدام مياه الانهار، فإن مياه الآبار التي تستغل فيها

مخزونات مائية متجددة تثير اشكالاً من نوع آخر , وهذا النمط من الري مستخدم بتوسع في عديد من البلدان العربية مثل ليبيا والاردن وسوريا والسعودية.

واستناداً الى تجارب الامم الاخرى فمن الضروري موازنة معدل استغلال مخزون المياه الجوفية بمعدل تغذية هذا المخزون من المصادر الطبيعية المختلفة، أما في حالة المخزونات غير المتجددة فيكون من أهداف السياسة الزراعية التحكم في استغلال المخزون لاطالة عمره بقدر الامكان، ولهذه الاغراض يمكن تسعير استخدام المياه الجوفية بأجهزة قياس حجم المياه المستخدمة.

إن ندرة المياه من المشاكل التي تعاني منها الزراعة العربية وخاصة زراعة الحبوب، ويتوقع أن تصبح المشكلة أكثر حدة في المستقبل القريب، مما يتطلب سياسة مائية حكيمة، تكون جزءاً من السياسة الزراعية لادارة هذا المورد الحيوي للزراعة.

فإن نصيب الفرد المتوقع من الموارد المائية المتوفرة من المصادر المحلية المتجددة ومن مصادر خارج حدود الدولة هو 1000 م3 للفرد كحد أدنى، والذي يجب توفره كيلا يكون هناك قيد على التنمية في أشكالها المختلفة، كما يعتبر توفر 2000 م3 من المياه الحد الادنى الذي توفره لكي لاتتعرض الدولة لنقص في المياه أحياناً خاصة في فترات الجفاف. وباعتبار الموارد المائية من المصادر المحلية، يتوقع أن تكون كل الدول العربية باستثناء الصومال دول تعاني الندرة في المياه، أما إذا أخذنا في الاعتبار إن الموارد المائية من خارج الحدود فستتحسن الصورة لبعض البلدان[76].

تذبذب انتاجية المحاصيل وفق الانظمة الاروائية المختلفة :

إن الانتاجية الهكتارية للقمح المطري تحت معدل أمطار 300 ملم/ سنة تعادل 49٪ من انتاجية القمح المروي وتنخفض الانتاجية لتعادل فقط حوالي 15٪ من انتاجية القمح المروي إذا ماتدنى معدل الامطار عن 300 ملم/ سنة، جدول (8).

وفي حالة الشعير والذرة الرفيعة وعند معدل أمطار يقل عن 300 ملم/ سنة تعادل انتاجية الهكتار نحو 33٪ و 17٪ من انتاجية الشعير والذرة الرفيعة في القطاع المروي، مما يدل دلالة واضحة أن عنصر المياه هو العنصر الحاسم في تحقيق الامن الغذائي العربي.

جدول (8)

الارقام القياسية للانتاجية لمحاصيل مختلفة

المحصول / القطاع	القمح		الشعير		الذرة الرفيعة	
	الانتاجية	الرقم القياسي	الانتاجية	الرقم القياسي	الانتاجية	الرقم القياسي
المروي	4.42	100	2.85	100	4.2	100
مطري 300 ملم وأكثر	2.15	48.6	1.65	57.9	1.9	45.2
مطري أقل من 300 ملم	0.65	14.7	0.93	33.6	0.72	17.1

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية والامن الغذائي العربي، الخرطوم، 1996، ص 71.

وتنعكس ندرة الموارد المائية في عدم امكانية التوسع أفقياً في الرقعة المزروعة بدرجة تتسق والنمو السكاني، الامر الذي يترتب عليه عدم الوفاء باحتياجات السكان الغذائية، فكفاءة استخدام المياه تعتبر بناء على ذلك من أهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية العربية، ولكن الطلب على المحاصيل والمنتجات الزراعية مرتبط بالسياسة السعرية، لذا فإنها ستؤثر تأثيراً بصورة مباشرة على برمجة المورداد الارضية والمائية الزراعية فضلاً على النمط والتركيب المحصولي السائد، مما يضع الموارد المائية الاروائية كمحدد أقل أهمية في تنمية الزراعة وبالتالي يؤدي ذلك الى الاستخدام غير الرشيد للمياه ويترتب على هذا الوضع أمور سلبية منها : - تدهور واضح في التربة الزراعية، - بناء التركيب المحصولي وفقاً لمحدودية عوامل الانتاج وفقاً لأسعار عوامل

الانتاج والمنتجات النمائية، - استخدام المستوى التكنولوجي التقليدي في مجال الري،- تعاظم الندرة النسبية لمياه الري على مستوى الاقطار وعلى مستوى التوسع الافقي الزراعي.

أهم المعوقات لاستخدام الموارد المائية العربية :

المعوقات الطبيعية والبيئية : وتشمل التقلبات المناخية حيث تتباين كميات هطول وتوزيع الامطار وهي المصدر الرئيسي للزراعة والذي كما تمثل المتغيرات النوعية في المياه نتيجة تعرضها لبعض التأثيرات الناتجة عن اقامة مشاريع الري الكبرى والخزانات مثل التلوث بالاسمدة والمبيدات ... الخ، وماينتج عن تملح التربة في مناطق عديدة من الوطن العربي نتيجة لعوامل عديدة، فضلاً عن قضايا المياه المشتركة مع دول أخرى، حيث تقف عائقاً في سبيل التخطيط المستقبلي والتنمية المائية للموارد السطحية بشكل رئيس خاصة وأن 45٪ - 50٪ من اجمالي الطلب على المياه يتم توفيره من الموارد المشتركة مع الدول المجاورة.

المعوقات التكنولوجية : وتشمل القصور في البحث العلمي وقلة الكوادر المتخصصة والضعف الشديد في أجهزة الارشاد، وانخفاض كفاءة استخدام موارد مياه الري[77]، وتعرف كفاءة الري لأي من مشروعات الري بعيداً عن المساحة بأنها النسبة بين الكمية التي يستهلكها النبات من المياه في وحدة المساحة للقيام بوظائفه الفسيولوجية[78].

المعوقات الاقتصادية : وتشمل محدودية مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات الزراعية، انخفاض مستويات الدخول الزراعية وتباينها خاصة في الزراعة التقليدية مما ينعكس على الكفاءة التكنولوجية في استخدام الموارد خاصة المياه، الاختلافات السعرية في أسواق المنتجات الزراعية وتؤثر بصفة مباشرة على اختبار

التركيبة المحصولية حيث أن الاسعار تعطي المؤشرات لاستخدام الموارد المتاحة حسب الافضلية البيئية.

المعوقات البشرية : وتشمل ارتفاع معدلات النمو السكاني في التوسع الحضري، انخفاض مستوى الكوادر الارشادية.

المعوقات المؤسسية والتشريعية : وتشمل ضعف الحيازة للاراضي الزراعية والتدخلات الحكومية في توجيه وتخطيط العملية الانتاجية بطريقة مباشرة وغير مباشرة والتشريعات والقوانين المنظمة للانتاج الزراعي.

امكانية تطوير استخدام المياه لتحقيق الاكتفاء الذاتي العربي :

لقد رفعت الاقطار العربية شعار الاكتفاء الذاتي منذ أكثر من عقدين من الزمن من السلع الغذائية الرئيسية، ولكن اتضح أن سياسات الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي غير المرتبطة بالسياسة المائية لم تؤدي الى نتائج ايجابية، لذا أصبح من الضروري تبني مفاهيم ومناهج للامن الغذائي في ضوء مفاهيم الامن المائي[79]، في ضوء النقاط التالية:

- الاخذ بنظر الاعتبار الاختلاف الكبير في كفاءة استخدام مياه الري بين أنظمة الري التقليدية والحديثة والذي يتمثل في الاختلاف في الانتاجية لوحدة المياه لتأكيد امكانية تحقيق الامن الغذائي في ظل الموارد المتاحة،
- مراجعة واصلاح سياسات الري وستراتيجياته وربطها بسياسات الامن الغذائي،
- تقنين استخدام موارد المياه وربط ذلك بتقدير قيمة نظير توفير المياه في المواقع المستخدمة ليقوم بدفعها المستفيدين من الخدمة وذلك من أجل ترشيد الاستخدام،

- تطوير النظم المستخدمة في الري لرفع كفاءة الاستخدام،
- تدعيم الخدمات الانتاجية والتسويقية وتوفير البيئات الاساسية لازالة المعوقات غير المباشرة التي تؤدي الى التشوهات السعرية.

كفاءة استخدام المياه والامن الغذائي العربي :

يتصف العالم العربي بندرة موارده المائية مقارنة بدول العالم الاخرى، ويعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم نمواً للسكان وتتراوح نسبة النمو بين 5 .2٪ - 8 .3٪، ومن المتوقع أن يصل سكان العالم العربي في عام 2030 (750) مليون نسمة وهو ثلاثة أضعاف عام 1990. وبديهي يرافق الزيادة السكانية تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية، لذا ازداد الطلب على المياه بشكل كبير ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد في حلول عام 2030 الى 329 م3/ فرد/ سنة[80] كمعدل سنوي على مستوى الوطن العربي، وسيكون دون ذلك بكثير في عدد كبير من الاقطار العربية، وهذا سيؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الاراضي الزراعية الى الثلث مما يعني أن مشكلة الفجوة الغذائية ستكون أكثر صعوبة وتعقيداً.

وعليه فقد حظيت تنمية الموارد المائية باهتمام متزايد على مدى العقود السابقة في الوطن العربي وبدرجات متفاوتة وستبقى من المرتكزات الرئيسية في خطط التنمية المقبلة، فهي مصدر استقرار لغذاء السكان، حيث يتزامن ذلك مع بروز مشكلة من أكثر المشاكل تعقيداً على المستويات الدولية والقطرية وهي الامن الغذائي.

وقد أدركت معظم الاقطار العربية الحاجة الماسة لادارة وتنمية الموارد المائية وتخطيطها، وادارة الطلب على المياه بمفهوم اقتصادي وفني وبيئي يضمن الديمومة للموارد الطبيعية الزراعية والتنمية المستدامة للزراعة، ومايزيد من حدة مشكلة المياه، الاساليب التقليدية في الري الحقلي، فلا زالت سائدة في الزراعة المروية، ويشكل الري

السطحي التقليدي نسبة 6 .75٪ من المساحة المروية، والري بالرش 4 .14٪، والري بالتنقيط 10٪، ويقدر الاستخدام المائي الكلي الحالي للهكتار المروي بحدود 14 ألف م3/ هكتار/ سنة وتتفاوت بشكل كبير بين قطر عربي وآخر تبعاً لتقلبات الري ونسب التكثيف والتركيب المحصولي.

إن الترابط الكبير بين موضوعي الامن الغذائي والامن المائي من حيث المضمون والمفهوم والمقتضيات، حتم علينا التركيز على المفهوم التكاملي لموضوع ترشيد استخدامات المياه في الزراعة العربية، حيث يقوم على مبدأ الادارة المتكاملة المبنية على النهج الشمولي باعتبارها سلعة اقتصادية[81].

دور المياه في التوسع الافقي الزراعي[82]:

تقدر مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي بحوالي 198 مليون هكتار، ويمكن عن طريق الاستصلاح زيادتها الى 236 مليون هكتار، وتقدر نسبة الاراضي المستغلة فيها 27٪ فقط، مما يشير الى امكانية التوسع الافقي خاصة وأن هناك حوالي 9 مليون هكتار من الاراضي الموسمية متروكة دون زراعة، جدول(9). وتعتمد 68٪ من الزراعة في الوطن العربي على الامطار الموسمية، وتشكل محاصيل الحبوب العمود الفقري للانتاج الزراعي، ولكن تذبذب الامطار وتباينها كماً وتوزيعاً من سنة الى أخرى ومن منطقة الى أخرى ومن فصل الى آخر يجعل من الصعب التوسع الافقي في المناطق المطرية لما لذلك من تأثيرات سلبية على انتاجية الحبوب، فقد اقتنع المزارعون بترك جزء من الارض دون زراعة بفعل عدم كفاية الهطول المطري ومن أجل المحافظة على مخزون جيد من المياه في التربة.

جدول (9)

استعمالات الاراضي في عدد من الدول العربية لعام 1991

النوع / القطر	جملة الاراضي	محاصيل مستديمة	محاصيل موسمية			غابات	مراعي
			مطرية	مروية	متروكة		
الاردن	8928.7	100.0	83.6	42.8	155.4	130.9	791.0
تونس	16230.0	2060.8	1750.8	160.0	895.2	1115.9	4335.2
الجزائر	238174.1	554.9	4093.9	266.7	2934.5	3982.0	34306.4
السعودية	214969.0	92.6	1350.0	-	-	1800	120000.0
السودان	250580.0	70.0	11340.0	1806.0	550.0	44540.0	110000.0
سوريا	18518.0	755.0	4065.0	788.0	723.0	731.0	7936.0
الصومال	63766.0	17.0	900.0	-	16.0	9050.0	43000.0
العراق	43505.0	186.5	3249.3	2231.8	519.0	1880.0	4000.0
عمان	30000.0	47.4	-	11.8	32.2	-	50.0
لبنان	1040.0	90.0	216.0	-	-	80.0	10.0
ليبيا	175954.0	350.0	1285.0	-	525.0	6952.0	13300.0
مصر	100160.0	376.3	122.6	2550.7	-	-	-
المغرب	71085.0	920.0	7037.0	-	1906.8	9050.0	10900.0
موريتانيا	103070.0	255.8	264.40	25.4	43.4	136.8	12565.0
اليمن	52797.0	59.0	639.8	201.0	731.5	4060.0	16065.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ك1، 1994، ص 61.

يتضح أن امكانيات التوسع في تنمية محاصيل الحبوب في المناطق المطرية هي امكانات محدودة جداً[83]، ويستثنى من ذلك امكانية التوسع في تنمية محاصيل الحبوب الصيفية بالذرة الشامية والذرة الرفيعة والدخن في مناطق الامطار الموسمية الصيفية في السودان مثلاً حيث تتوفر مساحات كبيرة يمكن استثمارها لو تهيأت لها البنية الاساسية وتوفرت رؤوس الاموال المناسبة[84].

كما أظهرت الدراسات أنه بالامكان تنمية المناطق المطرية لزراعة الحبوب عن طريق الاستفادة من المياه الجوفية أو المياه السطحية باقامة خزانات وسدود لجمع مياه الامطار واستخدام هذه المياه لري محاصيل الحبوب رياً تكميلياً وتقليص المساحة البورية التي تقدر بحوالي مليون هكتار (2 .4٪ من مجموع مساحة الحبوب) والحد من تعرية وانجراف الترب غير المزروعة.

وخلاصة ماتقدم نستطيع القول أن تنمية قطاع الحبوب يمكن أن تتم عن طريق التوسع الافقي[85]، ويتوقف ذلك بشكل أساسي على توفر مياه الري، وبالذات حيث تقل مياه الامطار وتقل احتمالات هبوطها، وسيتوفر لدى بعض الدول العربية امكانات التوسع في زيادة الرقعة الزراعية المروية، فقد اشارت بعض الدراسات الى وجود حوالي 5 .35 مليون هكتار يمكن استصلاحها، فيما لو توفرت لها البنية الاساسية ورؤوس الاموال، جدول (10).

جدول (10)

احتمالات التوسع في الاراضي الزراعية المروية في الوطن العربي

اسم القطر / امكانية التوسع	الحد الادنى	الحد الاعلى	المتوسط
السودان	20000	44000	32000
العراق	1000	2000	1500
الصومال	300	700	500
مصر	300	500	400
سوريا	80	120	100
المجموع	21680	47320	34500

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1994، ص 63.

ومما يؤكد أن التنمية الزراعية ترتبط بزيادة المساحات المروية، هي ارتفاع الانتاجية بحوالي ثلاثة الى أربعة اضعاف، وقد توصلت الزراعة المروية في مصر الى 5869 كغم/ هكتار وفي العراق 4741 كغم/ هكتار لعام 1992، كما أدى استخدام مياه الري الى رفع درجة الكثافة الزراعية في مصر الى 177٪ وفي دول الخليج الى 143٪، بينما لازالت منخفضة في كل من سوريا والعراق وتونس والسعودية.

وأخيراً فإن المساحة المروية في الوطن العربي تقدر بحوالي 27.9٪ من مجمل المساحات المزروعة أي بحوالي 8.2 مليون هكتار، وتختلف نسبة المساحة المروية من قطر لآخر فهي 99.5٪ في مصر وتتراوح بين 40٪ - 50٪ في العراق وسلطنة عمان والكويت، وتقدر بنسبة 36٪ في السعودية وحوالي 10-20٪ في السودان والمغرب وسوريا واليمن والصومال وليبيا، ويدل ذلك على امكانية التنمية الزراعية وخاصة لمحاصيل الحبوب تحت ظروف الري في كل من السودان وسوريا والعراق والمغرب وليبيا.

ويمكن اضافة مساحات جديدة مستصلحة لتنمية قطاع الزراعة في الوطن العربي وخاصة الحبوب عن طريق الاستفادة من المياه السطحية والمقدرة بحوالي 234 مليارم3، وكذلك رفع معدلات الانتاجية فيها لأن توفر مياه الري يسمح بتطبيق خدمة تقنية متطورة مضمونة النتائج.

كما أن هناك امكانية الاستفادة من المياه الجوفية البالغة 34 مليار م3، واستخدامها في ري محاصيل الحبوب رياً تكميلياً في كل من الاردن، الجزائر، المغرب، تونس، سوريا، العراق، وذلك في مساحات تعادل 60٪ من المساحة الاجمالية لمحاصيل الحبوب.

الامن المائي العربي وأثره على الامن الغذائي العربي :

لقد انخفض نصيب الفرد من الاراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي من 3600 م2 في الفترة 1974-1978 الى 2700 م2 في الفترة 1984-1988. وتعتبر المياه بمصادرها المختلفة عماد التنمية الزراعية، حيث تشكل الامطار المصدر الرئيسي للمياه في الوطن العربي ويعتمد عليها 81٪ من محاصيل الحبوب[86]، ويتباين معدل سقوط الامطار سنوياً بالوطن العربي تبايناً كبيراً من دولة الى أخرى كما أن الامطار الشتوية في مناطق زراعة الحبوب تتسم بقلتها وعدم كفايتها وموسميتها وسوء توزيعها خلال الموسم الزراعي الواحد وتباينها من سنة الى لاخرى كماً وتوزيعاً مما يؤثر سلباً على انتاج الحبوب، وعلى عكس ذلك فإن الزراعات المروية للحبوب مضمونة النتائج وتسمح بوضع خطة متكاملة لتنمية الانتاج وزيادة درجة التكثيف الزراعي.

لقد حصل انخفاض في غلة الحبوب من وحدة المساحة[87] مقارنة مع دول العالم بسبب عامل الامطار وكذلك ضعف وتخلف الخدمات الزراعية كالبحوث والارشاد والميكنة ووقاية المحاصيل، فضلاً عن ضعف استخدام الاسمدة والبذور المحسنة ومبيدات الحشائش، وتعاني الاقطار العربية بشكل عام من عدم استخدام التقاوي

المحسنة والاصناف المحسنة في المناطق المطرية، وبالتالي من زيادة مساحة الاراضي المطرية في انتاج الحبوب فإن عدم وجود الاصناف الملائمة للمناطق المطرية محدودة الامطار والمقاومة للجفاف لازال يعيق تنمية الانتاج في كثير من مناطق الوطن العربي.

وتستخدم المناطق المروية معدلات أعلى من الاسمدة في المناطق المطرية[88]، ويتطلب التوسع الافقي والرأسي في الانتاج الزراعي توافر الاساسيات وهي مصادر المياه فضلاً عن مصادر الطاقة والطرق ووسائل النقل ووسائل الاتصالات لتشجيع المستثمرين في القطاع الخاص في تنمية هذه المناطق، فالخدمات المساندة للزراعة تشكل عوائق لتنمية قطاع الحبوب في عدد من الدول العربية، مثل عدم توفر المخازن الجيدة والصوامع وأجهزة غربلة وتعقيم البذور.

وبالتوجه نحو الاكتفاء الذاتي حققت الدول العربية درجات متفاوتة من تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق أمنها الغذائي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تشير الصورة الكلية الى أن الاكتفاء الذاتي للدول العربية خلال العقدين الماضيين كان قد تناقص، وأن الفجوة الغذائية في ازدياد، وقد يكون هناك تحسن وبعد أن تم التعرف على مفهوم التنمية البشرية ومؤثراتها وأثر السياسات الاقتصادية في السنوات الاخيرة. فمفهوم الاكتفاء الذاتي Self Sufficiency الذي استهدفته السياسات الزراعية طوال العقود الماضية سيصبح غير ذي جدوى في المستقبل القريب جداً وذلك بفضل سياسات التمرير الاقتصادي التي انتهجتها الدول والتي تعطي للمنتج حرية في الاستجابة للمؤشرات السعرية، فضلاً عن ذلك الآثار المترتبة على توقيع اتفاقية الجات التي وقعت في مطلع 1994 وبموجبها أصبح تحرير التجارة للدول هو التوجه العالمي، بالتالي سيعني ذلك أن التركيب المحصولي للزراعة العربية سيقوم على مبدأ الميزة النسبية في الانتاج والتجارة الداخلية والخارجية بشرط أن تستهدف السياسات الزراعية

تحقيق الامن الغذائي بالاعتماد على الذات Self Reliance وليس على مبدأ الاكتفاء الذاتي.

ومن القضايا المهمة التي تشغل حيزاً هاماً في السياسة الزراعية قضية توفير المياه وضمان امداداتها خاصة تلك التي مصدرها خارج الدول.

ولترشيد استخدام المياه المورد الهام للزراعة أدخلت بعض الدول آليات السوق لتحديد أسعار استخدام مياه الري السطحية ترشيداً لاستخدامها، وهنالك مايجيز استخدام نفس الآلية السعرية لترشيد استخدام المياه الجوفية المهددة بالنفاذ نظراً لارتفاع معدلات استخدامها من بعض الدول العربية. ويقتضي الامر العمل على انتاج أصناف تتحمل ظروف الزراعة الجافة، حتى يمكن التوسع في زراعة الحبوب وخاصة القمح في الاراضي الجديدة بالصحراء. ففي سوريا وبلدان المغرب العربي تكمن المشكلة في التقلبات الانتاجية الكبيرة مما يقتضي توسيع شبكة الري التكميلي وزيادة الطاقات التخزينية.

إن الاعتماد المتبادل بين المكونات الثلاثة لمركب الاعمال الزراعية[89]، يعمل على ظهور مايترتب على قصور الانشطة القائمة في مكون ما على أداء المكونات الاخرى والذي يعمل كمنظومة متكاملة. لذا ترتبط تنمية الزراعة بتأمين استقرار الانتاج من التقلبات الشديدة التي يعاني منها مما يسبب عدم انتظام المطول المطري بالزراعات المطرية وذلك من خلال الري التكميلي، فضلاً عن تطوير أصناف الحبوب سريعة النمو والمقاومة للجفاف وزيادة الطاقات التخزينية لخزن الفائض من الانتاج في المواسم مرتفعة الانتاج، فضلاً عن استخدام التقنية المتكاملة في مجال الانتاج وخاصة الحبوب.

إن من الامور المهمة التي تهتم بها السياسة الزراعية بالاضافة الى التمويل والتسعير وتنظيم الاسواق وتطويرها وآلياتها بحيث لاتكون قاصرة على الاسواق

الحاضرة بل يجب أن تطور بحيث يتوفر في البلدان العربية الاسواق الآجلة Forward Markets والاسواق المستقبلية Future Markets، وأمور السياسات الزراعية الاخرى بكل مايتعلق بالانتاج من أنشطة مثل تحسين البذور والاكثار من البذور المحسنة، والسياسات الخاصة بمكافحة الآفات التي قد يمتد مداها الى أكثر من بلد عربي مثل مكافحة الجراد وسياسات الري ومايرتبط بها من اتفاقيات دولية لتوزيع مياه الانهار التي تجري في أكثر من بلد عربي وتلك التي مصادرها خارج الوطن العربي مثل نهر النيل ونهر الفرات.

ومما يعيق الري هو نظام الحيازات في الدول العربية، فمشكلة تفتت الاراضي الزراعية أصبحت تعوق الانتاجية الزراعية في بلدان مثل الاردن وسوريا وتوني وبعض مناطق شمال السودان، لصعوبة استخدام المكننة الزراعية وريها بنظم الري الحديثة، حيث كثيراً مايلجأ أصحاب الحيازات الصغيرة الى استخدام الآبار مما يؤدي الى استنفاذ المخزون الجوفي بمعدلات يصعب التحكم بها.

المبحث الثالث

الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي العربي

المبحث الثالث

الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي العربي

الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي في ظل ندرة المياه والنمو السكاني :

إن الموارد المائية في الوطن العربي تتصف بندرتها من الناحية المطلقة والنسبية[90]، كما تتصف بسوء توزيعها جغرافياً وصعوبة استغلالها[91]. لذا فإن متوسط نصيب الهكتار الواحد في المنطقة العربية من المياه السطحية الجارية هو في حدود 0. 05 لتر/ ثانية/ كم2 مقابل متوسط عالمي قدره 5 .9 لتر/ ثانية/ كم2، أي أكبر بمقدار (15) ضعف ومتوسط المطر في الوطن العربي هو 156 ملم مطر سنوياً أو 1560 م3/ سنة/ هكتار مقابل متوسط عالمي قدره 7200 م3/ سنة/ هكتار أي أكثر من الوطن العربي بنحو 6 .4 ضعف، وفيما يخص العلاقة ماء/ انسان، نجد أن متوسط الانسان العربي من الجريان السطحي يعادل 1345 م3/ سنة مقابل 7839 م3/ سنة للفرد على المستوى العالمي، مع الاخذ بالاعتبار أن المؤشر ماء/ انسان يتدهور بسرعة كبيرة في الوطن العربي[92].

وكخطوط عامة، هناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي ثلاثة تقليدية هي الامطار والمياه السطحية والمياه الجوفية، واثنان غير تقليدية وهما مياه التحلية ومياه التنقية، جدول (11).

جدول (11)

الموارد المائية العربية المتاحة حسب مصادرها

بنود الموارد المائية	مليار مكتر مكعب
الامطار بالسنة	2282
الموارد السطحية	204. 60
الموارد الجوفية : o الوارد السنوي o اجمالي المخزون	35. 04 7734
مجموع الموارد السطحية والجوفية بالسنة	239. 64
الموارد غير التقليدية : o مياه التحلية o مياه التنقية	2. 045 50537

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية، 1996، ص 67.

وتتباين الاهمية النسبية لأوجه استخدامات المياه في المنطقة العربية تبعاً لمدى توفر المياه ومصادر الحصول عليها وتكلفتها ووفقاً للاحصاءات والمعلومات المتاحة، يتضح أن مجموع استخدام الاقطار العربية من المياه بلغت 140 مليار متر مكعب عام 1985، ارتفعت الكميات المستخدمة الى 157. 7 مليار متر مكعب في عام 1990 وكالآتي :

143. 3 مليار م3 للاستخدامات الزراعية وبنسبة 86 .90٪، 6 مليار م3 للاستخدامات الصناعية وبنسبة 82 .3٪، 4 .8 مليار م3 للاستخدامات المنزلية وبنسبة 32 .5٪، وتتوزع الكمية المستخدمة على الاقاليم العربية الاربعة كالآتي[93] :

- المشرق العربي : يستخدم كمية 53 مليار م3 وتعادل 61 .33٪.
- الجزيرة العربية : وتستخدم كمية 5 .12 مليار م3 وتعادل 93 .7٪.
- الاقليم الاوسط : ويستخدم كمية 7 .75 مليار م3 وتعادل 48٪.

- المغرب العربي : ويستخدم كمية تبلغ 5 .16 مليار م3 وتعادل 46 .1٪.

ويتوقع أن يزداد الطلب على الماء في الوطن العربي خلال العقود القادمة وبمعدلات تراكمية كبيرة، بفعل زيادة السكان، زيادة احتياجات التنمية الزراعية من المياه، لأن تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء أو الاقتراب منه يتطلب زيادة مياه الري الى الضعف تقريباً. فمعدل النمو السكاني الذي يتراوح بين 5 .2٪ - 8 .3٪ يفوق معدل النمو في مجموعة الحبوب والذي يقدر بحوالي 86 .2٪ مما انعكس على معدل النمو في الاستهلاك مقارنة بمعدل نمو الانتاج، جدول (12)، وكذلك الحال بالنسبة للتنمية الصناعية وتغير نوعية الصناعات القائمة واحتياجات تلك الصناعات من المياه، فإن انتاج طن اسمنت يتطلب 5 .4 طن ماء، وانتاج طن ورق يحتاج 100 طن ماء[94].

جدول (12)

معدل النمو السنوي للانتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي (٪)

السلعة / معدل النمو	معدل النمو السنوي للانتاج	معدل النمو السنوي المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪ 1971 1975	1976 1980	1986 1990	1981 1985	1991 1992
الحبوب	2. 86	4. 92	73. 6	61. 3	48. 5	51. 1	61. 7
القمح	4. 06	4. 64	59. 3	48. 3	42. 0	49. 2	60. 4
اللحوم	4. 34	7. 17	79. 9	78. 2	72. 7	80. 0	83. 1
الالبان	4. 14	5. 36	54. 40	57. 2	53. 5	56. 1	60. 8
السكر	4. 11	4. 40	36. 40	31. 3	33. 0	34. 5	38. 0
الزيوت	3. 07	6. 21	54. 9	46. 5	40. 3	34. 9	30. 8

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية للامن الغذائي العربي، 1996، ص70.

- الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية من مجلد 1 الى 13 للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

لذا فإن تخفيض الطلب على الماء يتوقف على عوامل عديدة تعتمد على تطوير تقنيات استخدام المياه في الزراعة والصناعة وتطوير تقنيات التحلية والتنقية، واجراءات تخفيض معدلات الفقد والتسرب والهدر وتقنين استخدام المياه المنزلية وترشيد استخدام الماء في الاغراض الاهلية والرسمية، كذلك تطوير السلوكيات المائية أو ممارسة الحرص والمزيد من الحرص على هذا المورد وتطوير مفهوم ادارة الموارد النادرة على المياه.

التبعية الغذائية والامن القومي العربي :

التبعية :

إن التبعية تمثل أحد عناصر الضعف الرئيسي في كيانات الدول النامية، فتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر، والتجارة الدولية بينهما تأخذ شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أن تتوسع وتنمو ذاتياً، من حيث أن الدول الاخرى أو التابعة لاتستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن، وبهذا لايمكن فصل مفهومي السيطرة والتبعية عن عالم القوة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية[95].

ولكي يزيد المركز الراسمالي من توسيع هيمنته فقد تنوعت التبعية وتشابكت فأضحى هناك تبعية اقتصادية وتبعية غذائية وتبعية تكنولوجية وتبعية ثقافية وتبعية عسكرية وتبعية معلوماتية ولكل منها معايير خاصة لتحديد درجة حدتها وبالتالي معرفة مقدار تأثيرها على السلوك الداخلي والخارجي للوحدات السياسية المختلفة[96].

التبعية الغذائية :

إن التبعية الغذائية هي مقدار الاعتماد على الخارج لسد الحاجة الحالية للغذاء، وتعرف بأنها علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء، بحيث

يترتب عليها تنامي العجز الداخلي، وتزايد اعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل التي تشكل الغذاء الاساسي للسكان وخضوعه للتأثيرات الناتجة من ممارسات الدول المحتكرة والمصدرة للغذاء[97].

وتتعدد المؤشرات المستخدمة في قياس درجة الخطورة في اعتماد دولة معينة على المصادر الخارجية في تأمين احتياجاتها الغذائية، ومن هذه المؤشرات نسبة الاكتفاء الذاتي، نسبة جملة المدفوعات مرتبطة باستيراد الغذاء الى حصيلة الصادرات، مدى التركز الجغرافي، مصادر الغذاء المستوردة، نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى جملة المدفوعات عن الواردات الغذائية[98].

وتشير الدراسات الى أن الدول تكون في حالة تبعية إذا كانت نسبة استيراداتها من المواد الغذائية أكثر من 30٪، وتكون ضمن منطقة الاستقلال الغذائي أو عدم التبعية الغذائية، إذا قلت ماتحصل عليه من نحو 15٪.[99].

أثر التبعية الغذائية على مقومات الامن الغذائي :

إن التبعية أحدث أنواع السيطرة والاحتواء والاستعمار التي تمارسها الدول المتقدمة ضد الدول المتخلفة[100]. وهي استنزاف مستمر للموارد الاقتصادية العربية علاوة على كونها تشكل مصدر تهديد وقلق للامن الغذائي العربي. لذا يجب حل هذه المشكلة باهتمام أكبر من خلال خلق تنمية عربية تعتمد على الذات في توفير الغذاء وفق منطلق من لايملك قوته لايملك ارادته الحرة أو استقلاله أو غده[101]. فلا سيادة مع الجوع ومع العجز عن توفير الخبز[102].

أثر التبعية الغذائية على الامن السياسي :

لقد استخدمت الولايات المتحدة الغذاء كسلاح عندما فرضت حظراً على تصدير القمح للاتحاد السوفيتي السابق[103]، وعندما فرضت الحصار الجوي ضد ليبيا،

وباستخدام الحصار الاقتصادي كذريعة لمنع توريد الغذاء بهدف التأثير على القرار السياسي في العراق، واستخدام القمح والمساعدات الغذائية للسيطرة على القرار السياسي العربي.

وتتجلى أهمية الموضوع من خلال حقيقتين هما الطابع الاحتكاري لتجارة الغذاء الدولية، وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي للدول المصدرة للغذاء[104].

وتبرز خطورة التبعية الغذائية على الامن الوطني السياسي العربي من خلال محاولة احتواء أقطار الوطن العربي من قبل الدول الاستعمارية والتدخل في حرية القرارات، ومنع اقامة أي تعاون اقتصادي أو سياسي بين الاقطار العربية، جعل الوطن العربي منطقة صراع، تهديد الاستقرار الداخلي للاقطار العربية من خلال استخدام ورقة الغذاء ضد الانظمة السياسية، فهناك من حاول الربط بين غلة المحصول والاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط، إذ وجد أن الدول ذات الغلة المنخفضة هي أضعف استقراراً سياسياً[105]، فضلاً عن توجيه الموارد العربية لحو الاستهلاك دون الاستثمار[106].

أثر التبعية الغذائية على الامن الاقتصادي :

إن تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح الاقطار العربية، حيث تدنت حصة الصادرات وأصبحت غير كافية لتمويل قيمة الواردات التي تعاظمت مما جعلها مضطرة الى طلب المزيد من القروض من المصادر المختلفة، كذلك أدى الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية الى تفاقم درجة الانكشاف الغذائي[107]، كما أدى الى خضوعها لشروط وسياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن أن ارتفاع معدلات أسعار السلع الغذائية واحتكارها من قبل مجموعة من الشركات العالمية أدى الى زيادة عجز الاقطار العربية.

أثر التبعية الغذائية على الامن الاجتماعي :

إن ذلك يمثل تخلف اقتصادي واجتماعي للزراعة العربية، ينعكس على تزايد هامش الفقر وسوء التغذية، ونسبة الذين يعيشون في فقر مدقع[108]. ومايرافق العجز الغذائي، الآثار السلبية الناجمة عن ذلك مثل الامراض المختلفة وسوء التغذية، وضعف الانتاجية الاجتماعية للانسان وعدم القدرة الذاتية على مواجهة الازمات المحتملة من المجاعات أو نقص المخزون الستراتيجي ومايرافقها من اضطرابات اجتماعية، كذلك سهولة الحصول على الغذاء من الاستيراد المتوالي والمعونات الغذائية، كون عقلية الاعتماد على الغير على حساب استهجان عملية بذل الجهد لتحقيق الامن الغذائي[109]. كما أدى الى تخلف الزراعة العربية وزيادة الفوارق بين الريف والمدينة وزيادة الهجرة الشابة الى المدينة، فضلاً عن اكتسابهم أنماط استهلاكية جديدة تزيد من الطلب على السلع الغذائية بدلاً من زيادة عرضها (الانتاج)[110].

أثر التبعية الغذائية على الامن العسكري :

إن مثلث الحياة الماء، الهواء، الغذاء وهي مقومات الامن الغذائي والمائي والتي تمثل مقومات ديمومة القوة العسكرية، لأن الستراتيجية العسكرية كاحدى مقومات الامن الوطني، هي حالة استعدادية لحماية بقية مقومات الامن الغذائي.

إن أي تعرض لهذا المثلث سينعكس على الامكانات القتالية والدفاعية والهجومية للجيش، فاستخدام متغير الغذاء يعد من أكثر أوراق الضغط المعتمدة من قبل الدول الكبرى للضغط السياسي أو التأثير على القدرات العسكرية، فالقوة العسكرية تعتمد على الشعب العربي في تكوينها، وهذا ماتسعى اليه قوى الضغط من زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والنفسي بشكل واسع بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة. وسيبقى الامن العسكري معرضاً للتهديد طالما لم تصل الاقطار العربية الى الاكتفاء الذاتي[111].

الاستراتيجية اللازمة لحصار وتخفيض التبعية :

إن الوطن العربي يزخر بثروات كبيرة تمكن الشعب العربي من الخروج من حالـة العجز وتضعها في قائمة المصدرين للمنتجات الزراعية المختلفة، فهناك موارد وثروات طبيعية وزراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة وموارد مالية ضخمة وامكانيات معنويـة مساعدة. ويتطلب استقلالها ستراتيجية عاجلة للتخفيض من التبعية ومحاصرة الفجـوة الغذائية في المدى القصير، وصولاً الى تحقيق الامن الغذائي في المدى الطويـل في اطـار خطوات التعاون الجاد وسياسات التكامل الحقيقي والواقعي بين الاقطار العربية بـدلاً من استراتيجيات التنافرية القطرية الحالية، وارسـاء دعـائم تكامـل اقتـصادي زراعـي عربي، فتنطلق هذه الستراتيجية من ضرورة التوظيـف البـشري والاسـتخدام التقـاني للاستفادة من مزاياه التطبيقية لتحقيق نمو سريع ومكثف، يؤدي الى زيادة كمية ونوعية الانتاج الزراعي، وتنويع زراعة المحاصيل بمـا يتناسـب مـع المناخـات المتعـددة للـوطن العربي

المبحث الرابع

الاستراتيجية المائية الصهيونية - الأمريكية - التركية

المبحث الرابع

الاستراتيجية المائية الصهيونية – الأمريكية – التركية

الاطماع الجيوبولوتيكية في الوطن العربي[112] :

تعد المياه من المشاكل المستعصية في العلاقات العربية مع بعض دول الجوار، وقبل أن نستعرض الاطماع الجيوبولوتيكية لبعض دول الجوار الجغرافي في المياه العربية، نستعرض الانهار العربية ذات الصفة الدولية وهي :

- نهر النيل والذي تشكل هضبة البحيرات الاستوائية وهضبة الحبشة الخزان الطبيعي له، ويبلغ تصريفه السنوي 84 مليار م3.
- نهر دجلة وينبع من مرتفعات جنوب شرق تركيا ويصل تصريفه السنوي عند دخوله الاراضي العراقية نحو 48 مليار م3.
- نهر الفرات وينبع من هضبة الاناضول، ويقدر تصريفه السنوي عند دخوله الاراضي السورية 26 مليار م3 سنوياً.
- نهر السنغال ويبلغ تصريفه السنوي 8 .5 مليار م3، وتشترك في حوضه موريتانيا ومالي والسنغال.
- نهر الاردن ويبلغ تصريفه السنوي 600 مليار م3، وتشترك في حوضه لبنان وسوريا والاردن وفلسطين المحتلة.

وتقدر كمية الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي 1 .279 مليار م3 سنوياً، تبلغ كمية الموارد المائية السطحية 73 .230 مليار م3 سنوياً، تشكل 7 .82٪ من الموارد المائية التقليدية المتاحة، وتبلغ كمية الموارد المائية السطحية من الانهار الدولية حوالي 4 .164 مليار م3، تشكل 3 .71٪ من الموارد المائية السطحية في الوطن العربي[113] .

ويلاحظ من جدول (2) أن نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة سنوياً بلغ 1165 م3 للفرد في السنة، ويعيش 9 .44٪ من سكان الوطن العربي في أقطار يقل فيها نصيب الفرد عن 1000 م3/ سنة، في حين يعيش 6 .44٪ من سكان الوطن العربي في أقطار يتراوح فيها نصيب الفرد بين 1000 – 2000 م3 سنوياً. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي عام 2025 الى 493 مليون نسمة، لذا سينخفض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية التقليدية المتاحة الى 566 م3 عام 2025، وبهذا سيزداد العجز المائي العربي الى 210 مليار م3 عام 2025.

إن الاطماع الجيوبوليتيكية لبعض دول الجوار الجغرافي في المياه العربية مثل اسرائيل وتركيا، وقد وصفت بهذه الصفة لأنها أطماع خارج نطاق المعقول، وتدخل فيها مصالح متشابكة يصعب تحديدها، فاسرائيل شرهة للمياه شراهة لاتعادلها إلا شراهتها للارض، حيث أدركت الحركة الصهيونية أهمية المياه لقيام اسرائيل، فأعلنت العزم على تأسيس اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات، كما أن جميع حروب اسرائيل ضد العرب كان الماء عاملاً محدداً فيها[114]، وفي ظل مشروع تقسيم للمياه تفرضه اسرائيل كشرط لمبادلة الارض مقابل السلام لاتزال طامعة في المياه العربية. وتركيا أيضاً تسعى من خلال مشروع جنوب شرق الاناضول GAP الى بناء 21 سد و17 محطة كهرومائية وبكلفة 20 مليار دولار، ويؤثر سلبياً على تدفق مياه نهر الفرات الى سوريا والعراق.

ومن خلال مشروع أنابيب السلام تتطابق الاهداف التركية والاسرائيلية المائية باستخدام سلاح المياه سياسياً ضد سوريا والعراق، وبهذا تتحول قضية المياه من اقتصادية الى سياسية. وفي سبيل الضغط على مصر والسودان من قبل اسرائيل، حاولت مساعدة أثيوبيا على تنفيذ 26 سداً على نهر النيل الازرق لري 400 الف هكتار وانتاج 38 مليار واط من الطاقة الكهربائية[115].

الستراتيجية الامريكية – التركية – الاسرائيلية المائية :

الستراتيجية الامريكية – الاسرائيلية المائية :

يعد الاهتمام الامريكي بالمياه العربية ومنذ أواخر القرن التاسع عشر سبباً في مساعدة الحركة الصهيونية على اغتصاب فلسطين. فقد وصلت بعثة من رجال البحرية الامريكية بحجة تقدير وتعيين منسوب البحر الميت، تلاها ارسال الحكومة الامريكية بعثة فنية الى فلسطين بهدف دراسة وقاية التربة من الانهيار في عام 1938. وكان رئيس البعثة لودر ميلك المدير السابق لمؤسسة صيانة التربة في الولايات المتحدة قد كتب تقريراً نشره في 1939 بعنوان (أرض الميعاد)، الذي أصبح أقوى الاسلحة تأثيراً في جذب الراي العام الغربي المبكر لصالح ستراتيجية المياه الصهيونية[116].

وقد أعطت الوكالة اليهودية تقرير ميلك الى جيمس هيز[117] والذي بدوره حوله الى واقع هندسي، ونشر هيز مشروعه سنة 1948 فكان واحد من الاسس التي اعتمدت لرسم الخطوط العامة لحدود اسرائيل، وفي سنة 1953 عهدت وكالة الاغاثة الدولية الاونروا بتكليف من الحكومة الامريكية الى كوردن كلاب رئيس هيئة وادي تينسي الامريكية بوضع خطط لاستثمار مياه الاردن، كما أنجزت الولايات المتحدة بحوث دراسات حول نهري الاردن والنيل بقصد الضغط على الحكومات العربية، وبعد حرب 1973 قدم هارولد ساندرس[118] تقريراً أكد فيه لاتسوية للصراع العربي الاسرائيلي بدون تعاون مشترك بين الاقطار العربية واسرائيل حول مسألة المياه[119].

الحروب الاسرائيلية حروب مائية :

لقد أهتمت الحركة الصهيونية بدراسة الاحتياجات المائية للكيان الذي كانت تسعى لانشائه في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكانت ترى أن المصادر

المائية الرئيسية التي تمكنها من تغذية احتياجاتها الزراعية والصناعية هي نهرا الاردن والليطاني بالنسبة لفلسطين ونهرا الفرات والنيل في حالة نجاحها في التوسع خارج الاراضي الفلسطينية.

وكان الكيان الصهيوني منذ وجوده يسعى لالتهام الارض بحثاً عن المياه يطالب بعد ذلك بتأمين حدود المياه، فكان من نتائج حرب 1967 اكمال اسرائيل تنفيذ المشاريع المائية التي أعلن عنها في 1953[120]. وبذلك استطاع استخدام كافة الموارد المائية لنهر الاردن، كما حال دون استعادة سوريا ولبنان لمياه الحصباني وبانياس في ري أراضيهما[121]. وبعد حرب 1973 ظهرت المشاريع الامريكية الصهيونية الخاصة بالمياه ثانية عبر وثيقة التسوية التي قدمها هارولد ساوندرز Sawnders الذي عاد في تموز 1979 الى التأكيد على المسألة ذاتها، إذ قال في معرض حديثه عن قوى وعوامل التغيير في منطقة الشرق الاوسط، أن قضايا المياه ستشغل على نحو متزايد اهتمام الزعامات السياسية في المنطقة خلال السنوات القادمة، فمن المحتمل أن يكون لضغط الطلب المتزايد على مصدر مائي ثابت ومحدود الكمية، أهمية سياسية بعيدة الاثر كسبب للنزاع وكحتمية للتعاون معاً، لأنه أمر أكثر حيوية من النفط[122]. وأن المياه في الشرق الاوسط تشكل عنصر صراع رئيس يحدد كلاً من السياسات المحلية والخارجية لدول المنطقة، نظراً لما يمثله من أهمية بالنسبة للصحة والزراعة والطاقة والعلوم والصناعة والنقل[123].

وتشير الدراسات الى أن 80٪ من المياه التي تأخذها اسرائيل من نهر الاردن تستخدم لأغراض الزراعة، وأن المياه التي تستخدمها العاصمة الاسرائيلية وحدها تبلغ 500 م3، وهذه الكمية تساوي التي تستخدمها الاقطار الصناعية المتطورة والتي تمتلك موارد مائية تفوق بكثير موارد اسرائيل، ومما يسترعي الانتباه هو أنه إذا استمرت اسرائيل في استخدام هذه الكمية من المياه فإنها ستستنفذ أهم مواردها المائية، وذلك مما

سوف يزيد من تعقيد العوامل المتعلقة باحتلال اسرائيل لمناطق الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان. فقد استولت اسرائيل على 700 مليون م3 من مياه الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى نحو 200 مليون م3 من مياه الجولان وعلى نحو 400 مليون م3 من المياه اللبنانية(124). وهناك من يؤكد أن اسرائيل تستهلك من الماء لكل فرد مايعادل عدة مرات الكمية التي تستهلكها الاقطار العربية المجاورة(125).

فاسرائيل التي تستخدم حالياً كل مصادرها الجديدة من المياه، فإن أكثر من ثلث المياه هذه يأتي من الضفة الغربية لذا فهي لن تسحب سيطرتها من هذه المنطقة، كما أنها من خلال وجودها في مرتفعات الجولان تسيطر على المصادر الاساسية لنهر الاردن ومحطة الضخ الرئيسية في اسرائيل ولتجنب تحول المياه فإن اسرائيل لابد أن تحتفظ بالجولان. فبلغ مجموع مااستولت عليه اسرائيل من المياه منذ احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان حوالي 1300 مليون م3، كما يبذل الكيان الصهيوني جهداً آخراً في مجال الاستحواذ على المياه الجوفية، والذي يعد مصدراً بديلاً للمياه(126).

كما أن الولايات المتحدة الامريكية باتت تربط في سياستها الخارجية بين قضية المياه وقضية حل الصراع العربي الصهيوني، من خلال تسوية شاملة تقوم على أساس تقسيم الثروات ودمج اسرائيل في المنطقة باعتبارها قوة اقليمية(127). ويؤكد شمعون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي لو تم الاتفاق على الارض دون المياه فليس هناك اتفاق حقيقي، كما يؤكد مايير بن مايير المفوض المائي السابق في فلسطين المحتلة أنه في حالة فشل المفاوضات فالحرب حتمية(128). كما نقل عن زفي أوزنتبرغ رئيس هيئة مياه بحيرة طبرية أنه إذا زاد نقص المياه في اسرائيل فالحل بالحرب لأن الماء كالدم لايمكن العيش دونه(129).

وقد أوضح يهودا شوارتز واهارون في تقريرهما، في حال انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة فإن عليها أن تتأكد من امكان استيراد المياه من الخارج أو امكان تنويع معامل تحلية مياه البحر وقالا أن غياب التعاون بين الدولة العبرية والفلسطينية سيكون ذا نتائج وخيمة على تزويد الاسرائيليين بالمياه، وأن ندرة المياه في معظم الدول العربية المجاورة سيجعل المنطقة حجر عثرة في المفاوضات، كما أن الآبار الجوفية في الشمال عند تقاطع الحدود الاسرائيلية – السورية – الاردنية وبين اسرائيل ولبنان، هي محل خلاف أيضاً[130].

وأكدا إذا انسحبت اسرائيل الى حدود ماقبل عام 1967 في الجولان ستفقد 40 مليون م3 سنوياً من المياه، وأن غياب اتفاق تعاون بين اسرائيل وسوريا قد يؤدي الى تحويل نهر الاردن. وأخيراً أعرب الخبيران عن خشيتهما من تلوث مصادر المياه في الضفة الغربية من مياه الصرف الفلسطينية التي قد تؤثر على مصادر مياه الشفة في مراكز السكن الرئيسية في اسرائيل. وأرفق الباحثان تقريرهما بخرائط مفصلة لخطوط انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي هضبة الجولان، وهذه الحدود الجديدة مرسومة بشكل يتيح استمرار السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه في جميع الاراضي العربية المحتلة[131].

وقد ثبت أن لاسرائيل دور نشط ولافت للنظر في مشاريع يتم العمل بها في الهضبة الاثيوبية التي تزود نهر النيل 84٪ من المياه الواصلة الى مصر[132]. كما اقترحت اسرائيل على بلدان غربية فكرة انشاء معمل تحلية يشغل بالطاقة النووية بهدف تخفيف مشكلة نقص المياه في الشرق الاوسط.

المبحث الخامس

تركيا وتسييس قضية المياه

المبحث الخامس

تركيا وتسييس قضية المياه

تركيا وتسييس قضية المياه :

إن ستراتيجية الموارد المائية تلتقي مع الستراتيجية العامة لسياسات الدول هذه خلافاً لأي قاعدة قانونية، أي هو الاستخدام السياسي للمياه، خصوصاً وأن تركيا تستطيع التعويض عن النفط العراقي، في الوقت الذي لاتستطيع سوريا والعراق التعويض عن المياه من مصادر أخرى.

لقد تطورت الستراتيجية الامريكية – التركية – الاسرائيلية الخاصة ببيع المياه(133)، وذلك عندما عقدت تركيا اتفاقاً مع بلغاريا لشراء مياه من نهر مريج لاستخدامات منطقة تراقيا(134). وهذا يعني التفكير الجدي ببيع المياه لسوريا والعراق ومن خلال مشروع أنابيب السلام للاردن والخليج، كما اتفقت على بيع اسرائيل مقدار 400 مليون م3(135)، بحيث يجري نقلها عن طريق الحاويات البلاستيكية(136).

وبهذا فقد تحولت العلاقات المائية مع دول الجوار العربي الى سياسة مائية تخضع لسياسة الدولة، وعليه رفضت تركيا التوقيع على قانون المجاري المائية للأغراض غير الملاحية في عام 1997 بعد أن أقرته 104 دول.

فتركيا بمواقفها غير راغبة في أي حل نهائي لاقتسام مياه دجلة والفرات قبل أن يكتمل مشروع الكاب فتصبح تركيا في وضع تفاوضي أقوى وقادرة على املاء شروطها فالحصار المفروض على العراق منح تركيا وقتاً ثميناً لتسريع العمل في المشروع، والى تحويل المنطقة الكردية المتخلفة وغير المستقرة والتي تبلغ مساحتها 73. 630 كيلومتر مربع أي نسبة 5 .9٪ من اجمالي مساحة تركيا الى خزان الشرق الاوسط للمياه ومعمله لانتاج الطاقة الكهرومائية كما سيؤدي المشروع الى خفض المياه

المتجهة للعراق بمقدار 19 مليار م3، ويتوقع أن ينخفض التصريف السنوي للفرات من 30 مليار م3 الى 7 .16 مليار م3[137].

إن العقلية السياسية التركية التي تبحث عن دور أقليمي مؤثر في الشرق الاوسط، بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، يستمد مقوماته من المنطقة ذاتها، ويكون الدور التركي أحد العناصر المهمة فيه، ولايتعارض مع التوجهات الاستراتيجية الامريكية بشأن المنطقة، بل يعمل على تكملتها واتساقها ويكون بمثابة نظام اقليمي فرعي مكمل أو جزء من النظام الدولي الذي تسعى الولايات المتحدة لفرضه على العالم، وبالتالي تحصل تركيا على :

- انفرادها واسرائيل كقوة اقليمية رئيسية،
- يتيح المجال لهيمنة مشتركة على المنطقة عسكرياً واقتصادياً،
- تطوير القوة العسكرية التركية فيتيح لها زيادة تأثيرها ونفوذها السياسي،
- العمل على تحقيق المطامع التركية في التوسع جنوباً أي نحو سوريا والعراق،
- الحصول على دور تركي في عملية فرض قيود التسلح على دول المنطقة مع الاستعداد لتنفيذ هذا الدور بالقوة إذا تطلب الامر،
- وأخيراً فرض سيطرة مائية على سوريا والعراق ومن ثم التحكم بمشاريع التنمية الزراعية فيها، وقد توصلت تركيا واسرائيل الى اتفاق بشأن تزويد اسرائيل باحتياجاتها من المياه على حساب الحصة العراقية من مياه الفرات، في مقابل دعم اسرائيل لتركيا في اقامة مجموعة من السدود، والايعاز لدى المؤسسات المالية الغربية ومعظمها تتحكم فيها البيوتات المالية اليهودية وذلك لتمويل السدود، واسرائيل لن توقع على أي اتفاق حول قضية الانسحاب

من الاراضي العربية المحتلة إلا ضمن اتفاق لكي يشمل جميع القضايا التي تريد مقايضتها سواء على صعيد المياه أو الطاقة أو الاقتصاد[138].

تركيا سلة غذاء الشرق الاوسط على حساب التصحر في العراق وسوريا :

إن توفر مقومات الانتاج الزراعي في تركيا من حيث المياه والارض فضلاً عن الخبرة الفنية التي تقدم لتركيا من قبل اسرائيل والايدي العاملة الرخيصة، وباكمال مشاريع جنوب شرق الاناضول (الكاب) والمتوقع اكتماله بين 2013 – 2015، مما يلغي خطط التنمية في دول الجوار العربية سوريا والعراق، وتصبح المنطقة العربية الآسيوية هدفاً استهلاكياً للمنتجات الزراعية التركية ذات المواصفات الخاصة، من حيث انخفاض التكاليف وسهولة النقل وقلة تكلفته والاسعار التنافسية مع المنتجين الآخرين.

وكانت تركيا ولازالت وبدعم من الولايات المتحدة تعمد الى اضعاف الاقطار العربية واحباط أي محاولة للتوحد، فقد سعتا بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958 بممارسة الدس واشاعة الفرقة والانقسام بين مصر وسوريا وتخويف سوريا من مصر باعتبار ماسيكون بتهجير ملايين من الفلاحين الى سوريا وسيكون ذلك على حساب المياه السورية.

إن تركيا من خلال مشروع جنوب شرق الاناضول تهدف الى تطوير امكانياتها الاقتصادية وجعل المنطقة سلة غذاء للمنطقة كلها على حساب جيرانها العرب[139]، وذلك بجعل أراضي الدول المجاورة لها والتي تستفيد من هذين النهرين وبخاصة نهر الفرات عرضة للجفاف والتصحر وندرة المحاصيل الزراعية، وتوسيع الفجوة الغذائية في العراق وسوريا، فيضطران لشراء المواد الغذائية من تركيا، وكذلك الوضع بالنسبة لدول الخليج العربي والتي تعاني ايضاً من الجفاف، فتصبح سوقاً رائجة للمواد الغذائية التركية.

فمشروع GAP يشمل مجموعة مشاريع كبيرة متعددة الاغراض والنتائج وتشمل سلسلة من سدود المياه والخزانات وأنفاق إرواء ونظم أقنية الري ومحطات كهرومائية يطلق عليها بالتركية مصطلح (كاب) أي تعني مشروع جنوب شرق الاناضول لاستغلال نهري دجلة والفرات، ويقع هذا المشروع في الاجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا المحاذية للحدود التركية مع العراق وسوريا ليغطي كل مقاطعات مدينتي أورفة وماردين الى جانب مقاطعات غازي عينتاب ووادي يمان وديار بكر وسعرت وبمساحة قدرها 75000 كم2.

ويخضع المشروع لخطة طويلة الامد لتغيير معالم المنطقة ضمن سلسلة حلقات منظومة يجري ربط بعضها بالبعض الآخر ويتكون من ثلاثة عشر مشروعاً أساسياً ومن عدد من المشاريع الصغيرة المتممة، حيث ستتم اقامة سبع من هذه المشاريع الاساسية فوق نهر الفرات وحده، وخصصت الستة الاخرى لنهر دجلة[140]. وتهدف تركيا من خلال هذا المشروع بأن تكون قوة اقتصادية كبرى صناعياً وزراعياً وستكون على حساب حقوق العراق وسوريا في مياه دجلة والفرات وتحويلها الى سلعة تركية على الرغم من أن القانون الدولي لايتيح لها استغلال السيطرة على مياه النهرين لأغراض سياسية أو اقتصادية[141].

وتصبح تركيا في رأي بعض الخبراء من بين الدول العشر الكبرى في العالم في انتاج الغذاء وحصولها على منافع مادية واقتصادية كبيرة للخروج من أزمتها الاقتصادية.

تركيا واستخدام المياه كورقة ضغط ضد العراق وسوريا :

إن كل من الولايات المتحدة واسرائيل تدفع تركيا الى التمسك بوجهة نظرها في مسألة استخدام المياه كورقة ضغط ضد العراق وسوريا، وليس رغبة منها في تعزيز قوة تركيا ولتكون مركز الثقل السياسي والاقتصادي في المنطقة وحسب، وإنما لتهديد الامن المائي والغذائي القومي للامة العربية، فمشروع الكاب[142] في حالة انجازه سوف

يؤدي الى فقدان العراق مانسبته 71٪ من اجمالي حصته المائية من نهر الفرات وحده. كما أن المشروع مصمم في الاساس لكي تكون انعكاساته خارج الحدود التركية وبالضد من سوريا والعراق وعلى حساب حصصهم المائية في نهري دجلة والفرات وهي من الاسباب الاساسية التي أدت الى ايقاف البنك الدولي تمويل هذا المشروع وكذلك الامر بالنسبة لليابان الذي اشترط في تقديم القرض البالغ 600 مليون دولار، حل النزاع حول المياه بين الدول الثلاث العراق وسوريا وتركيا.

وقد كشف مشروع مياه السلام[143] عن بعد أبعاد مشروع الكاب[144] العدوانية. وعن دور تركيا بالذات في منطقة الخليج العربي فهو يمثل عنصر اطمئنان وتوازن في مواجهة الدور الايراني في المنطقة[145]، إلا أن الغرب والولايات المتحدة لها تحفظاتها في ذلك ولاتريد لتركيا أن تنفرد، وإنما يكون دورها ضمن اطار النفوذ الغربي بجعلها شرطياً جديداً في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة في العالم[146]، فضلاً عن مشاكل تركيا المزمنة مع دول الجوار[147].

إن تركيا تستخدم المياه سلاحاً سياسياً للابتزاز تجاه دول الجوار الجغرافي العربي سوريا والعراق والضغط عليها، فقد أصبحت مشكلة مياه نهري دجلة والفرات ابتداءً من عام 1973 مجالاً للنزاعات والصراعات الاقليمية بين دول حوضي النهرين تركيا وسوريا والعراق، ومما يدعم هذا الموقف أن 90٪ من مياه الفرات تنبع من الاراضي التركية.

إن طموح تركيا المستقبلي هو أن تجني فوائد اقتصادية قيمة من خلال توظيف مشاريعها المائية الكاب وأنابيب السلام كعنصر موازي لأهمية النفط العربي ولتحقيق عائدات مالية كبيرة نظير بيع المياه للاقطار العربية، وهو مايعني عملياً مقايضة المياه التركية بالنفط العربي الذي تستورده تركيا، ومحاولة المسؤلين الاتراك تحويل تركيا الى دولة مائية كمصطلح يعادل بالضبط دولة نفطية، كما تهدف المشاريع المائية الى ارغام

العرب على قبول الكيان الصهيوني والتعاون معه بصورة دائمة من خلال ربط شريانهم المائي بالقبضة التركية المتحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية والكيان الصهيوني، وايجاد أرضية للتعاون مع اسرائيل وتثبيت وجوده على الارض العربية بما يزعزع أركان استقلال الاقطار العربية وطموحاتها الوحدوية.

الهيمنة المائية وتركيا العظمى : احياء الحلم القديم

إن المشاريع المائية التركية والتي يقضي البعض منها مثل خط أنابيب السلام بتسخير الفائض من الاحتياج من مياه نهري سيحان وجيحان التركيان لاستفادة دول المشرق العربي من خطين لانابيب المياه، الخط الاول يمر عبر كل من سوريا والضفة الغربية والاردن والسعودية، أما الخط الثاني فيمر عبر سوريا والكويت والسعودية والبحرين وقطر والامارات وعمان. ويهدف المشروع الى بيع الاقطار العربية المعنية المياه التركية تمهيداً لهيمنة ستراتيجية تركية على المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي وخلق امبراطورية تركية جديدة قوامها المياه في ظل الدعم الامريكي والتحالف مع الكيان الصهيوني، وبالتالي السعي الى الامل القديم وهو جعل تركيا القوة العظمى في الشرق الاوسط[148].

إن انشغال العراق في التصدي للتحالف الامريكي الاطلسي الصهيوني في أم المعارك واستمرار العدوان والحصار المفروض عليه منذ 1991 سهل على تركيا المضي في انجاز مشروع الكاب ولاسيما سد أتاتورك على نهر الفرات الذي بدأ يلحق ضرراً كبيراً بالامن المائي والغذائي لكل من سوريا والعراق، فقد ألحق انشاء سد أتاتورك ضرراً بالغاً بالاقتصاد العراقي تمثل في انخفاض توليد الطاقة الكهرومائية بمعدل 40٪ وتوقف عدة محطات توليد كهرومائية في سد القادسية والحاق أضرار مهمة بالزراعة ونقص في مياه الشرب، ويترتب على ملء السد حرمان كل من سوريا والعراق نحو 12 مليار متر مكعب من المياه كل عام مما كان يصلهما سابقاً، وبالتالي اضطرار

العراق الى تعديل مشاريعه الزراعية والى زيادة الاضرار مع زيادة السكان، وبذلك يتضح أن قيام تركيا ببناء السدود على نهر الفرات وآخرها بناء سد بيرجيك[149]، وتقليص حصة سوريا والعراق وايصال المياه الى الكيان الصهيوني، إنما هي محاولة الغرض منها ربط تركيا والكيان الصهيوني باستراتيجية المياه لتصبح عنصراً ضاغطاً على العراق وسوريا[150].

ويظهر الاصرار واضحاً في الموقف التركي، فرئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل يصرح أن لتركيا حق السيادة على مواردها المائية، ويجب أن يدرك الجميع أن لانهر الفرات ولانهر دجلة من الانهار الدولية، فهما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي[151]، ويشكل هذا القول، الرأي السائد في جميع الاوساط التركية السياسية والعلمية والاكاديمية والثقافية، وهم مصممون على عدم دخول تركيا في أي نوع من المساومة مع العراق وسوريا بشأن مايسمى حقوقها السيادية.

وتسعى تركيا كذلك الى توظيف مشروعاتها المائية لتعزيز مكانتها الاقليمية ودورها كجسر يربط أوربا بالعالم الاسلامي[152]. وماالحزام الامني الذي طرحته تركيا في 1996 إلا واحداً من المشاريع في ظل تطور علاقاتها الستراتيجية مع اسرائيل ومروراً بسياسة تبديل القطعات والمناورات العسكرية وتعزيز مواقعها وباغراق المنطقة بالسلع التركية واقامة المؤسسات التعليمية والثقافية، وتعميق الخلافات بين عناصر التمرد الكردي المختلفة وتشجيع عوامل النزاعات بينهم لابقاء المنطقة في حالة توتر أمني دائم يهدف الى تبرير التدخلات التركية، ومحاصرة العراق وعزله واضعافه ومحاولة تحجيم وزنه الاقليمي بسبب توجهاته الوطنية والقومية الفاعلة على الساحة العربية وتأليب الرأي العام الاقليمي والدولي ضده الى جانب دعم الحركات العميلة المشبوهة المرتبطة بالقوى الاجنبية التي تعمل داخل العراق وخارجه، بالاضافة الى استخدام عامل المياه للاضرار باقتصاد العراق وأمنه المائي وتعطيل مشاريعه التنموية والزراعية

والصناعية، ويكشف يحزقال الخبير الاسرائيلي عن نوايا التحالف التركي – الاسرائيلي في استهداف الامن الوطني العراقي والقومي العربي فيقول أنهما أكبر قوتين أقليميتين خارج النسق الغربي وأن تحالفهما يحكم الطوق على المشرق العربي ويهدد الاطراف الاقليمية غير العربية مباشرة[153].

فتركيا تطمح مشاركة اسرائيل دوره التسلطي، فضلاً عن تحقيق مطامعها الاقليمية التوسعية في شمال العراق، واستغلال الورقة الكردية لاضعافه ومحاولتها احتواء دول الجوار العربي من خلال تحكمها بالموارد المائية التي تعد الشريان الحيوي الاساسي في ادامة الحياة للاجيال العربية الحالية والمستقبلية وفرض مايسمى معادلة النفط بالمياه من خلال اقرار المشاريع المائية التركية ومحاولة تركيا بيع المياه الى الاقطار العربية مقابل شراء تركيا للنفط العربي، وكان من ضمن مخططاتها وسياستها تجاه العراق تحقيق أهدافها وهي :

- ضمان أمن حدودها الجنوبية مع العراق بما يحقق أطماعها التوسعية في بسط نفوذها على شمال العراق والامساك بورقة الاقليات العرقية في العراق،
- ومنع قيام دولة كردية في شمال العراق خشية امتداد آثارها السلبية على مناطقها الكردية،
- واستمرار عرقلة العراق في اعادة تأهيل قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية الذي يحول دون تحقيق سياستها الغذائية تجاه دول الجوار العربي، لاسيما استكمال مشاريعها المائية في جنوب شرق الاناضول كاب،
- تعميق أواصر التحالف الستراتيجي بينها وبين اسرائيل بوصفه عامل ضغط ضد العراق والاقطار العربية المجاورة وتهديد أمنها. وبذلك تتضح أبعاد المخاطر التي تواجه العراق والوطن العربي من خلال المعاهدات والاحلاف

الدولية والاقليمية التي تقيمها تركيا وسياستها ودورها من المخططات المشبوهة التي تحاول الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل والقوى الغربية التي تفرضها على الوطن العربي.

تركيا وادعائها استخدام المياه من أجل السلام :

تدعي تركيا أنها تستخدم مياهها من أجل تحقيق السلام في المنطقة، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن تقوم به المياه في التطور الاجتماعي والاقتصادي لدول الجوار. وتروج الولايات المتحدة لمشاريع مائية تطرحها مثل مشروع أنابيب السلام، وأخرى تطرحها اسرائيل وهي تزويد اسرائيل بالمياه من نهر النيل، كما تتبنى الولايات المتحدة أيضاً دمج اسرائيل في المنطقة من خلال مشاريع مائية مشتركة مع الدول العربية، كما حدث مثلاً في اتفاق السلام الموقع في تشرين الاول 1994 مع الاردن وبموجبه تزود اسرائيل الاردن 50 مليون م3 من المياه في السنة[154].

والحقيقة أن تركيا تسعى منذ عام 1987 الى تنفيذ مشروع أنابيب السلام التركي الذي يهدف الى نقل نحو 6 ملايين م3 يومياً من مياه نهري سيحان وجيحان التركيين عبر انبوبين الى دول الخليج العربي وسوريا والاردن والضفة الغربية واسرائيل، وتبلغ أطوالها نحو 5 آلاف كم وبكلفة قدرت بنحو 21 مليار دولار[155]، مقابل حصولها على مكاسب مالية قيمة، تقدر بنحو 2 مليار دولار سنوياً نظير بيعها المياه الى الدول العربية ولاسيما الخليجية منها[156].

إن موضوع المياه ليس بعيداً عن التحالف التركي – الاسرائيلي (1996)، ففضلاً عن احتمالات المواجهة العسكرية بسبب مشكلة المياه الى تركيا ودول الجوار، فإن اسرائيل يمكن أن تحصل على احتياجاتها المائية من تركيا، فقد ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية، إن اتفاق التعاون التركي – الاسرائيلي من ضمن مايدعو اليه من أمور، الى قيام تركيا ببيع المياه الى اسرائيل[157]. ويطرح البروفيسور دوغوارغيل،

وبسبب مشكلة المياه مع سوريا والعراق، أن تركيا تمسك بزمام الامور لامتلاكها لمصادر المياه.

إن تركيا واسرائيل تحاول ربط مشروع أنبوب السلام بقضية السلام، لأن وجود اسرائيل في قلب المشرق العربي وبحالة العداء المستمرة مع الاقطار العربية المجاورة مما يؤدي الى تهديد المشروع في أي لحظة، مما ترتب عليه وجوب تحقيق السلام بين العرب واسرائيل لكي ينجح مشروع أنابيب السلام.

لقد سعت تركيا بعد العدوان الثلاثيني على العراق الى التحرك السياسي على الصعيدين الدولي والاقليمي من أجل تمويل المشروع، وطرح قضية مشاركة اسرائيل في هذا المشروع وربطه بتحقيق مايسمى السلام في المنطقة.

وقد صرح توركت أوزال الرئيس التركي السابق في 18 أيار 1991 بأن هناك مشكلة مياه في فلسطين واسرائيل والاردن وشبه الجزيرة العربية، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الاوسط، ولهذا نادينا باقامة مشروع مياه السلام، وسنبيع المياه للبلدان العربية والخليجية، أما اسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه، ولكن مقابل السلام الذي بدونه لن ينفذ هذا المشروع[158]. وأن مشكلة المياه تحدث في المثلث الذي يتوسط الاردن والضفة الغربية واسرائيل وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، أي أنها تجمع الاطراف المشاركة في عملية السلام[159].

مشروع الكاب GAP[160]:

يعتبر مشروع شرق الاناضول أكبر مشروع تنموي متعدد الاغراض ينفذ في تركيا في العصر الحديث وتعلق عليه آمالاً كبيرة في تنمية المحافظات الستة الواقعة في الجنوب الشرقي لتركيا والتي تعتبر أكثر المناطق تخلفاً فيها وهي ديار بكر، غازي عينتاب، سعرت، شانلي أورفا، أديمان، ماردين[161].

ويضم المشروع ثلاثة عشر مشروعاً رئيسياً وعشرات غيرها وسطية وثانوية، ستة مشاريع منها على نهر دجلة وسبعة على نهر الفرات وفروعهما لارواء مساحة تبلغ 1.69 مليون هكتار وتعادل 6.76 مليون دونم. إن كل مشروع من المشاريع يتكون هو الآخر من مجموعة مشاريع منها سدود عملاقة وأنفاق وقنوات لنقل المياه الى مسافات بعيدة عن المجرى الرئيسي، انجز بعضاً منها وهناك قسم تحت الانشاء وقسم آخر لم يباشر به بعد.

إن المشاريع والسدود على نهر الفرات المنجزة وتحت الانجاز هي سد كيبان، سد قره قاية، مشروع ماردين – جيلان بينار، مشروع ماردين – سايلا بنار، مشروع بوزوفا، سد بيرة كجك، سد قارقامش، مشروع سورج – يازيكي، مشروع T دي يمان – كاهتا، مشروع آدي يمان – كورك صو – عربان، مشروع غازي عنتاب.

أما المشاريع على نهر دجلة المنجزة وتحت الانشاء فهي مشروع دجلة – قرال قزي، مشروع باطمان، مشروع باطمان – سلفان، مشروع كارزان، مشروع ألي صو، مشروع جزرة[162]. وإن هذا المشروع سيظهر مدى قدرة تركيا التي تقطع أشواطاً كبيرة في طريقها الى خلق دولة قوية ومتطورة، وبانتهاء مشروع الكاب ستصبح منطقة جنوب شرق الاناضول من الارجاء العامرة في تركيا[163]. كما أن اسرائيل تنظر الى المشروع باهتمام متزايد وهي مستعدة للمساهمة وتقديم الخبرات والتكنولوجيا الاسرائيلية في مجال تطوير المشروع[164]. وقد قام وفد زراعي من فنيين ومزارعين أتراك من منطقة أضنة بزيارة لاسرائيل ثلاث مرات متتالية عام 1989، وقام وفدان آخران من المنطقة نفسها بزيارة اسرائيل وبرئاسة عز الدين أوزجو حيث صرح أثناء زيارته بأن اسرائيل تعد أفضل البلدان في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، وبامكان تركيا الاستفادة من الخبرات الاسرائيلية الى أبعد مدى في مشروع الكاب[165].

مشروع أنبوب السلام :

يتكون المشروع من خطين لانابيب المياه، الخط الاول يمر عبر كل من سوريا والضفة الغربية والاردن والسعودية، أما الخط الثاني فيمر عبر العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والامارات، وقد أطلق الرئيس التركي الراحل توركت أوزال أسم خط أنابيب االسلام ايماناً منه بإنه سيسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية ويخفف من حدة التوتر بالعمل على الاستفادة وبصورة مشتركة من مختلف المصادر في الشرق الاوسط، حيث حذر أوزال من حرب في منطقة الشرق الاوسط بسبب المياه.

ويوضح الجدول التالي توزيع كميات المياه المخصصة من المشروع للمنطقة الغربية (ولاتظهر فيه الكمية المخصصة لاسرائيل) والخط الشرقي، جدول (13).

جدول (13)

توزيع نسب كميات المياه المخصصة من مشروع أنابيب السلام

المنطقة الغربية		منطقة الخليج العربي	
المنطقة	الكمية م3 / يوم	المنطقة	الكمية م3 / يوم
تركيا	300.000	الكويت	600.000
حلب	300.000	السعودية	-
حماة	-	الجبيل	200.000
حمص	100.000	الدمام	200.000
دمشق	600.000	الخبر	200.000
الاردن / عمان	600.000	الهفوف	200.000
السعودية	100.000	المنامة	200.000
تبوك	300.000	قطر / الدوحة	100.000
المدينة المنورة	100.000	الامارات العربية المتحدة	280.000
ينبع	100.000	أبو ظبي	280.000
مكة المكرمة	500.000	دبي	160.000
جدة	500.000	الشارقة / عجمان	120.000
		رأس الخيمة	
		الفجيرة / أم القيوين	40.000
		عمان / مسقط	
الاجمالي	3.500.000	الاجمالي	2.500.000

المصدر : - حسام شحاتة، موقع الفرات في عملية التنمية والصراع في المنطقة، مجلة صامد الاقتصادي، السنة 14، العدد 89، تموز - أيلول، 1992، ص ص 93-95.

- للمزيد عن المشروع وتكاليفه أنظر :

- Turkey Acountry Report, The Economic Intelligence Unib, No. 2, 1987, London, P. 18.

لقد هيأت للمشروع دوائر صهيونية في الولايات المتحدة، لأنه سيمكن اسرائيل من الحصول على المياه دون أي اسهام مادي، فالاستثمارات المطلوبة للمشروع ستتحملها الاقطار العربية، خاصة وأن المشروع لايشمل في خططه الاولية اسرائيل، ولكنه في ظل حل أقليمي وحسب ماتدعو اليه تركيا والولايات المتحدة، فإن اسرائيل ستدخل طرفاً في المشروع وستتزود عبر الانابيب بحاجتها من المياه[166]. وقد أعلنت المصادر التركية بأن شركات تركية خاصة ستزود اسرائيل بالمياه، وعليه ستحصل على المياه التي تسحبها عبر البحر بتكلفة أقل كثيراً من المياه التي تنتجها بواسطة التكنولوجيا الحديثة.

فالمشروع سيمكن اسرائيل من فرض أمر واقع على الاقطار العربية المجاورة واجبارها على التخلي عن أراضيها المحتلة مقابل تأمين المياه الضرورية لها، وبذلك تشكل خطوة مهمة على طريق تطبيع العلاقات العربية الصهيونية[167]، وخلق أرضية للتعامل مع الكيان الصهيوني وتثبيت وجوده بما يزعزع أركان استقلال الاقطار العربية وطموحها الوحدوي[168]

سياسة تركيا المائية :

لقد انتابت تركيا حمى تأسيس السدود في الثلاث عقود الاخيرة من القرن لعشرين وحتى الآن، ولم تكن مواقف تركيا في مسألة اقتسام المياه لنهري دجلة والفرات بالصورة الحالية، فمنذ بدء المفاوضات في عام 1962 لم تكن تركيا بعد قد بدأت بتأسيس السدود التي خططت لها في منتصف الستينات لذا لم يكن موقفها متشدداً بالشكل الحالي، كما أن الزراعة والري والطاقة التركية لم يكن اعتمادها على السدود[169]. كما تدل المفاوضات الثنائية والثلاثية التي جرت بين العراق وسوريا وتركيا في عام 1962 بأنها تدور حول أسس تقسيم المياه بين هذه الاطراف، وأن تركيا لاتزال تشعر بأنها مرتبطة بالمادة الخامسة من البروتوكول الملحق بمعاهدة حسن الجوار

التي عقدتها مع العراق عام 1946 والتي تلزم الطرف الاول باطلاع الطرف الثاني على أي مشاريع يقيمها على نهر دجلة والفرات وذلك خدمة لصالح الطرفين[170].

ومنذ أزمة ملء سد كيبان والطبقة في 1974-1975، والتي تسببت في الحاق أضرار كبيرة بالعراق، فإن هذا البلد يتابع مساعيه لجعل تركيا توقع على معاهدة خاصة بتقسيم مياه الفرات، ولكن تركيا ترفض المقترحات المتعلقة باجراء مفاوضات رفيعة المستوى حتى عام 1980 حيث جرى اجتماع في الفترة على مستوى رؤوساء الوزراء واللجنة الثلاثية التي عقدت 14 اجتماعاً فيما بينها منذ عام 1980 لم يتوصل الى اتفاق حول الموضوع. فاللجنة الفنية تشكلت لتقسيم مياه نهر الفرات بين الدول المتشاطئة الثلاث، غير أن اللجنة لم تتوصل الى نتيجة[171].

وبعد يوم واحد من شروع تركيا بملء سد أتاتورك في 13 ك2 1990 أعترض العراق، ولكن تركيا أكدت بأنها لن تضر بأي من جاراتها وإنما تأخذ بعين الاعتبار حاجة الدول المجاورة للمياه. وقد صرح مسؤول عراقي[172] في أعقاب اعلان تركيا عن اتفاقها مع عدد من الشركات الاوربية لبناء سد يوجك بالرغم من دعوة العراق للجانب التركي والسوري لعقد اجتماع هذا الشهر ك2 / 1993 ولكن الجانب التركي لم يوافق حتى الآن[173]. كما علق مسؤول عراقي آخر[174] على هذه الخطوة التركية بأنها تأتي مستغلة الوضع الراهن في المنطقة لاقامة هذا السد[175].

إن الموقف التركي هذا يأتي متماشياً مع الاطماع الامبريالية والصهيونية في الوطن العربي، فقد استخدمت تركيا في انجاز مشاريعها المائية مواد مالية أجنبية، فقد ساهمت سياسة التجارة والتنمية الامريكية USTDA وبنك أكزم الامريكي بما مجموعه 112. 097 مليون دولار، وقدمت وكالة التنمية الدولية الكندية مامجموعه 1. 126. 675 مليار دولار كندي، وقدمت الحكومة اليابانية منحة قدرها 3 .122 مليون ين، وقدمت منظمة OECF اعتماداً قدره 2 .35 مليار ين ياباني، وساهمت

شـركات لأنظمـة الـري في اسـرائيل بمـا مجموعـه 020 .43 مليـون دولار أمريكـي، وساهمت بنوك سويسرا في تمويل المشاريع التركيـة مـا مجموعـه 560 مليـون فرنـك سويسري، كما تم استخدام مبلغ 029 .1 مليون فرنك سويسري قدمـه اتحـاد البنـوك السويسرية والالمانية لشراء معدات ألكترونية ميكانيكية في مشروع الكاب، كما تتـولى الشركات النمساوية الاعمال الخاصة بانشاء سد قرقاميش ومحطـة كهرومائيـة بتمويـل كامل، كما أن مبلغ 8 .1600 مليون شلن نمساوي و 5 .45 مليون دولار قد قـدمت للمشروع، كما تشارك النمسا بتمويل انشاء سد بيرة جـك بمبلـغ 800 .386 مليـون مارك ألماني.

وقدمت الحكومة الفرنسية مبلـغ قـدره 100 .18 مليـار فرنـك فرنـسي لتمويـل المشاريع التركية، كما قـدمت الحكومـة الفرنـسية بالاشـتراك مـع الحكومـة الايطاليـة اعتماداً قدره 2 .342 مليون مارك ألماني لمشروع خطوط النقل لسد أتاتورك وتـشارك بمبلغ 400 .102 مليون مارك ألماني في تمويل انشاء سد بيرة جك، وقـدمت الحكومـة الالمانية مبلغاً قدره 25 مليون مارك ألماني لمشروع غازي عينتاب لنقـل الميـاه وتـساهم الشركات الالمانية بمبلغ 200 .627 مليون مارك ألماني في تمويل انشاء سد بيرة جـك، وشارك مجلس التنمية الاجتماعية الاوربي CESDF في تمويل انشاء العديد من المشاريع التركية ضمن مشروع الكاب ويلغ مجموع تلك المساهمات 100 .208 مليـون دولار أمريكي، كما قدم البنك الدولي للاعمار والتنمية اعتمادات قدرها 200 .929 مليون دولار أمريكي لعدة مشاريع ضمن الكاب، وقدمت مؤسسة البيئة العالمية GEF منحـة قدرها 1 .5 مليون دولار أمريكي لنشاطات المشروع الخاصة، وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD اعتماداً قدره 10 مليون دولار أمريكي، كما قدمت شركة إس سميث وأولاده المحدودة وشركة رينغفيلد مايكرو أكشن منحة قدرها 880 .20 مليون دولار أمريكي[176].

أهداف المشاريع المائية التركية :

إن المشاريع التركية المائية هي بالدرجة الاساس، مشاريع سياسية واقتصادية وضعت أسسها الدوائر الصهيونية وتبنتها تركيا الساعية الى دور أكبر في التطورات السياسية في المنطقة، لذا يمكن القول أنها تهدف الى جملة حقائق تشمل : التمهيد لهيمنة ستراتيجية تركية على منطقة الشرق العربي وخلق امبراطورية تركية خواصها المياه بالتعاون مع أمريكا والغرب عبر حلف شمال الاطلسي والكيان الصهيوني(177)، ارغام العرب على قبول الكيان الصهيوني والتعاون معه بصورة دائمة من خلال ربط شريانهم المائي بالقبضة التركية(178)، تهديد تركيا للاقطار العربية بامكانية استخدام الثروة المائية للضغط عليها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ومحاولتها انتزاع مكاسب غير مشروعة من سوريا والعراق خدمة للاهداف الصهيونية في المنطقة، تحقيق الحلم التركي بجعل تركيا سلة غذاء الشرق الاوسط كله وتخزينها للمياه سيجعلها من بين الدول العشر الكبرى في العالم(179)، حرص تركيا على توظيف مشاريعه المائية لتعزز مكانتها الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وتعزيز دورها كونها جسراً يربط مابين أوربا والعالم الاسلامي، إن طرح تركيا للمشاريع المائية يأتي بديلاً لرفض تركيا توقيع اتفاقية دولية تضمن لسوريا والعراق حقوقهم في مياه نهر الفرات(180).

وخلال العدوان الثلاثيني على العراق تبنت تركيا سياسة الانسياق غير المحسوب وراء المواقف الامريكية والغربية والصهيونية، فهي بالاضافة الى التسهيلات اللوجستية التي قدمتها ومازالت تقدمها لقوى التحالف العدواني ضد العراق تسعى الى خلق محور ستراتيجي واقتصادي شرق أوسطي مع اسرائيل، كذلك التحكم بالموارد المائية واستثمارها ورقة ضاغطة على الاقطار العربية المجاورة، والتدخل في شؤون العراق الداخلية مستغلة ظروف ومخلفات العدوان الثلاثيني.

فتطرح تركيا قضية المياه كورقة سلام من خلال مشروع أنابيب السلام في ذات الوقت قيامها بتنفيذ مشروع الكاب[181] في الاناضول، وتزامن هذا مع طلب تركيا الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة وتزايد حاجة اسرائيل الى المياه، وبمباركة أمريكا والغرب كي تصبح قوة أقليمية فاعلة في المنطقة.

السياسة التركية في مياه دجلة والفرات :

عند مقارنة معطيات الموقف التركي بشأن التعامل مع نهري دجلة والفرات، ومقارنة مدى تطابقها مع القانون الدولي وطبيعة التعامل الدولي حول الانهر الدولية[182]. يتبين مدى الاختلاف بين ما ذهبت اليه تركيا والقانون المذكور، فبموجب المنظور التركي لا تعد أنهار النيل والفرات والدانوب وعشرات أخرى من الانهار التعاقبية، أنهاراً دولية. في حين أعتبرت تركيا الانهار التعاقبية التي تمر عبر بلغاريا وتركيا أنهاراً دولية تنطبق عليها مبادىء القانون الدولي، وتم عقد معاهدة بين بلغاريا وتركيا في 23 تشرين الثاني 1968، وهذه المعاهدة تخص أنهاراً تعبر البلدين أي أنهار تعاقبية وتتعلق بالانشاءات المقامة والمقترح اقامتها على هذه الانهار وهي (ميريك، تونكا، ديجير، مندريه، ورزمة)[183]. وتكمن أهمية هذه المعاهدة في أن تركيا تعترف صراحة بأن النهر الذي يمر عبر دولتين ويستخدم لأغراض الري هو نهر دولي تنطبق عليه مبادىء القانون الدولي والتي تقتضي بوجوب الاتفاق مع الدول المتشاطئة الأخرى حول انشاء السدود وتشغيلها وواجب عدم الاضرار بالغير[184].

إن فكرة تركيا لبيع المياه هي فكرة تركية - أمريكية - صهيونية، وتهدف الى تأسيس قاعدة في العلاقات الدولية وتركيز سابقة علمية وتطبيقية في هذا الجانب من خلال عقد اتفاقية مع بلغاريا لشراء المياه منها واعمام ذلك على نهر الفرات، كما تشكل تركيا الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الاوسط نظراً الى ارتفاع كمية المتساقطات السنوية على سطحها من أمطار وثلوج بالقياس الى حاجتها الراهنة

بالجريان السطحي السنوي للانهار القاطعة لسطح تركيا يبلغ أكثر من 185 مليار/ متر مكعب[185].

أما فيما يتعلق بالادعاء التركي حول اعتبار حوض دجلة والفرات حوضاً واحداً فإن لكل حوض احتياجاته، وأنه لا يوجد فائض مائي في دجلة وأن وقوع جزء من حوض دجلة ضمن الاراضي الايرانية وبناء ايران لبعض السدود على بعض روافد النهر في أراضيها يجعل دراسة الموضوع أكثر تعقيداً، وأن هدف قناة الثرثار هو لغرض استيعاب الموجات الفيضانية، إلا أن منخفض الثرثار يتصف بملوحة تجعل المياه المارة فيه غير صالحة للزراعة[186].

إن السياسة التركية تهدف الى تحقيق أغراض بعيدة المدى في دمج الحوضين في سبيل الحصول على سيطرة مرنة وكاملة على مياه النهرين، ويتمثل الدور التركي في تهديد الامن المائي العربي ومن خلال التنسيق مع الكيان الصهيوني، ويدور السلوك السياسي المائي التركي حول ثلاث فرضيات تركية تسعى لتحقيقها وهي فرضية تسييس المياه، فرضية المياه مقابل النفط وفرضية السوق الشرق أوسطية[187].

وقد طرح الاتراك مشروع السلام التركي حول تزويد الدول العربية والتي تعاني من نقص في مواردها المائية وبخاصة أقطار الخليج والاردن فضلاً عن الكيان الصهيوني. وتهدف تركيا من وراء المشروع تحقيق منافع اقتصادية فضلاً عن تعزيز دورها الاقليمي في المنطقة[188].

ويحاول الاتراك ربط عملية التسوية في المنطقة بمسألة المياه، وقد صرح بعض المسؤولين الاتراك بأن لتركيا الدور في احلال ما يسمى بالسلام في المنطقة من خلال امداد المياه للدول العربية[189]، ويؤكد ذلك تصريح أوزال[190] بأن هناك مشكلة مياه في فلسطين والاردن وشبه الجزيرة العربية، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الاوسط، ولهذا ينادون باقامة مشروع مياه السلام وذلك ببيع المياه للبلدان العربية

والخليجية، أما اسرائيل فيمكن أن تباع لها المياه مقابل السلام والذي بدونه لن ينفذ هذا المشروع[191]. فالاتراك حين يقترحون بدائل الظاهر منها خدمة السلام أو الانتعاش الاقتصادي، إلا أنها في جوهرها تمس بالحقوق العربية، وخاصة محاولات المسؤولين الاتراك في تحويل تركيا الى دولة مائية كمصطلح مواز لمدلول الدول النفطية[192]، ويجري ذلك في ظروف عربية معقدة ليصبح عامل المياه من العوامل الاستراتيجية المهمة فضلاً عن طرح الاتراك شعاراً لاقامة سوق شرق أوسطية مشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التنسيق مع الكيان الصهيوني[193].

لقد حاولت تركيا دائماً عدم الوصول الى اتفاق مائي واضح حول دجلة والفرات مع كل من العراق وسوريا، وعملت باصرار على جعل الاقسام الجنوبية الشرقية من تركيا مسرحاً لنظام مائي اروائي وخزني من خلال تنفيذ 104 مشروعاً اروائياً[194]. كما أنها تسعى للتلويح باستخدام المياه كورقة ضغط سياسي على دول الجوار الجغرافي بين الآونة والاخرى، والتصريح حول بيع مياه نهر الفرات لسوريا[195]، وتصريح آخر بقطع المياه عن سوريا نهائياً واعتبار المياه من الاسلحة الممكن استخدامها[196]. كما أقدمت تركيا على خفض تدفق مياه نهر الفرات بحوالي 170 م3/ ثا للفترة من 28 كانون الثاني الى 31 شباط 1991 بدوافع استخدام المياه كسلاح ضد العراق[197].

إن تركيا لا ترغب بالاعتراف بالحق المكتسب لسوريا والعراق في مياه الفرات، وذلك الحق الذي أكدته الاتفاقيات الثنائية والجماعية الذي التزمت به تركيا مثل اتفاقية عام 1946، لذا عمدت تركيا الى ادخال المحادثات في متاهات وتشعبات، ومحاولتها جر المحادثات الى طريق مسدود وذلك باثارة مشاكل جانبية بعيدة الصلة عن المشكلة الرئيسية، من ذلك مطالبتها ادخال نهر دجلة ضمن سير المباحثات ومعاملته كوحدة جغرافية واحدة مع نهر الفرات.

الموقف التركي المائي :

إن النظر الى نهري الفرات ودجلة على اعتبار أنهما يشكلان نظاماً لمجرى مائي واحد عابر للحدود يرتبطان سوياً ليس فقط نتيجة لمجراهما الطبيعي عندما يلتقيان في شط العرب، بل أيضاً بسبب قناة الثرثار الصناعية التي تربط بين النهرين في العراق وبالتالي فإن كل الاستخدامات الزراعية القائمة والمستقبلية للمياه يلزم بالضرورة أن تؤخذ من الفرات، فالاراضي التي تروى من نهر الفرات يمكن أن تمد بالمياه أيضاً من نهر دجلة(198).

يجب أن يتم مسح موارد المياه والاراضي وأن تقيم بصورة مشتركة حيث أن الطرق المستخدمة في كل دولة لجميع البيانات وتفسيرها تظهر تفاوتاً ما بين دولة وأخرى ولا تنطبق بسهولة على المجاري المائية العابرة للحدود. كما يجب تحديد الوسائل والتدابير الكفيلة بالتوصل الى الانتفاع المعقول والامثل للموارد على أساس الدراسات المذكورة بعناية، وتعتقد تركيا أن الانتفاع المنصف والمعقول والامثل لمصادر المياه يمكن أن يتحقق من خلال دراسة علمية تحدد الاحتياجات المائية الحقيقية لكل من الدول المتشاطئة(199).

وترى تركيا أن الاراضي تقسم الى ست فئات : الثلاث الاولى منها هي الاكثر كفاءة وهي التي يمكن أن تدر أقصى انتاج عن طريق الري، والفئة الرابعة هي ذات قيمة هامشية، أما الفئة الخامسة فهي التي يمكن الحصول على غلة من أراضيها فقط بعد استثمارات ضخمة، أما الفئة السادسة من الاراضي وهي من النوع غير المنتج ولا يمكن الحصول على غلة من هذه الفئة حتى عن طريق الري. ووفقاً لوجهة النظر التركية، فإن كل الاراضي التركية تروى بمياه الفرات ضمن الفئات الاولى والثانية والثالثة، أما الفئات المماثلة في سوريا فتمثل 48٪ فقط من الاراضي الزراعية. وتعد الحكومة التركية أن كلاً من سوريا والعراق تطلبان كميات ضخمة من المياه ولأراضيها

الاقل خصباً في حوض النهر[200]. ويضيف حاقان طوتش : أن تركيا قادرة على ري وحدتين من الارض باستخدام وحدة واحدة من المياه فيما يحتاج العراق الى أربع وحدات من المياه لري المساحة نفسها من الارض.

وتتمسك تركيا بحق السيادة المطلقة في نهري دجلة والفرات اللذين يجريان في أراضيها ومفهومها للنهر الدولي يقوم على وقوع النهر بين دول متلاصقة[201] أي النهر الحدودي، وتعد أن ما تمرره من المياه الى سوريا والعراق تضحية وليس واجباً[202]. وتحاول تركيا ربط قضية نهر الفرات باتفاقية حول نهر العاصي، إلا أن سوريا تعترض على ذلك لأنه يعد اعترافاً واقعياً بسادة تركيا على الاسكندرونة كما يؤكد المسؤولون السوريون إن السيادة على العاصي غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق حول الفرات[203]. كما أن تركيا تعمل على ربط قضية نهر الفرات بقضايا أخرى منها المسألة الكردية ونشاطات حزب العمال الكردستاني (PKK) في جنوب شرق الاناضول وامكانية استخدام المياه ضد سوريا التي تتهمها تركيا بدعم نشاطات الحزب المذكور[204].

إن محاولة تركيا نشر مبدأ بيع المياه وتطبيقه على نهر الفرات، وهي فكرة تتسق مع نظرة الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني الاستراتيجية للمياه في الشرق الاوسط. فسياسة الولايات المتحدة الامريكية (في أحد جوانبها) تدعو الى خصخصة وبيع المياه كسلعة وهذا المنطق يهدف الى الحد من سيطرة الدول في استعمال هذا المورد الحيوي وخلق منطقة حرة تطغى عليها الآن ما يسمى بالشرق أوسطية لتشجيع حرية التجارة وتكنولوجيا المياه وذلك عن طريق التعامل مع المراكز الامريكية المتخصصة بالمياه لتحقيق مشاريع مائية، كما تتطلع الى اضعاف الدول وتفتيتها من خلال ادخال مؤسسات اقتصادية يكون لها دور فعال في يد رجال الاعمال والقطاع الخاص. وفي المنطقة العربية يكون الهدف الاوسع هو القضاء على الهوية العربية واضعاف

المؤسسات الوطنية وذلك بادخال شركاء آخرين كالكيان الصهيوني وتركيا ودمج الهوية السياسية والثقافية وفيما يسمى بالشرق أوسطية[205]. وتسعى تركيا تزويد الكيان الصهيوني بكمية قدرها (250-440) مليون م3 من المياه سنوياً عن طريق شركات تركية خاصة باستخدام الطريق البحري حيث تقوم شركة تاهاك (الاسرائيلية)، بانشاء الارصفة الخاصة بالتحميل والتفريغ في تركيا والكيان الصهيوني، ويمكن زيادة هذه الكمية في حالة التنفيذ الكامل لمشروع الكاب (GAP) وربط السياقات النهائية لذلك بما قد يتوفر مستقبلاً من عوامل لتنفيذ أنابيب السلام التركية، أو البحث عن طرق أخرى لتأمين انسيابية كمية مطلوبة للاستهلاك (الاسرائيلي) من المياه التركية[206] وهو الامر الذي يتوافق مع الرؤية الصهيونية. فحسب قول بيريز يتكون مشروع الشرق أوسطية من أن نفط دول الخليج + اليد العاملة المصرية + مياه تركيا + الادمغة الاسرائيلية المدعومة من قبل الولايات المتحدة لحل مشاكل المياه اقليمياً وتوفير المياه للكيان الصهيوني[207]. وبهذا الصدد تقدمت اليابان بمشروع تصدير فائض المياه التركية الى الكيان الصهيوني وذلك باستخدام بالونات ضخمة حيث تعهدت الحكومة اليابانية بتوفير التقنية والدعم المالي اللازمين للمشروع. وتهدف تركيا الى استغلال المياه اقتصادياً واستراتيجياً، وذلك من خلال عرضها لمشروع أنابيب السلام والذي يتلخص بمد شبكة من الانابيب من جنوب شرقي تركيا الى الدول العربية تنقسم الى خطين منفصلين يطلق على الاول الخط العربي من منطقة أضنة الى حلب – حمص – دمشق – عمان – القدس – ثم أسرائيل – تبوك – المدينة المنورة – ينبع – مكة – جدة، أما الخط الشرقي فيمتد الى دمشق وعدد من الدول الخليجية[208]، لتزويدها بفائض مياه نهري سيحان وجيحان اللذين ينبعان ويصبان داخل الاراضي التركية[209] وبهذا الاتجاه فقد وقعت تركيا اتفاقية عام 1993 لشراء الماء من بلغاريا من نهر (مريج) وايصاله منطقة تراقيا والهدف من ذلك هو محاولة الاتراك نشر مبدأ بيع المياه في العلاقات الدولية. وكان هذا الموضوع محور حديث محمد جولهان وزير

الدولة التركي الذي يكرر أن تركيا قد تطلب من سوريا دفع قيمة المياه المتروكة لها من مياه نهر الفرات. إن موضوع بيع مياه نهري الفرات ودجلة أو مقايضتها بالنفط تعود الى بداية عقد السبعينات إذ جرت الاشارة اليه علناً من قبل الاتراك في المفاوضات التي أجراها العراق مع تركيا عام 1917 وتكررت في عام 1973 ولم تقتصر تركيا على تطبيق معادلة الماء بالنفط على العراق فقط وإنما وسعتها الى النفط العربي من خلال مشروع مياه السلام التركي وتتفق فكرة تركيا هذه مع نظرة الولايات المتحدة الامريكية على أساس معادلة النفط مقابل المياه فالاخصائيان الامريكيان جويس ستار وجون كولارز يريان أن منطقة الشرق الاوسط تمثل دولاً غنية بالنفط وفقيرة في مصادرها المائية، ودولاً أخرى فقيرة في مصادرها النفطية غنية بالماء وعندئذ يمكن أن يقوم تعاون حتمي بينهما(210).

إن تفاصيل الموقف التركي قد دعمته تصريحات المسؤولين الاتراك التي تعد نهري دجلة والفرات تركيين منتزعة عنهما الصفة الدولية كما أنها تحاول مقارنة الماء بالنفط. ففي تصريح لسليمان دميريل الرئيس التركي الحالي أكد على أن المياه هي مورد لدولة المنبع، أما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع أن تملي علينا كيفية استخدام موردنا وبالمثل يشكل النفط في بلدان عربية مورداً بعيد المجرى ونحن لا نقول لها كيف تستخدمه(211). وفي السياق نفسه، ذكر دميريل في 6 مايس 1990 ما يلي : إن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي نبنيها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الانهار الدولية فهما من الانهار التركية حتى النقطة التي يغادران منها الاقليم التركي(212)، وأضاف ولكل دولة الحق في استعمال مواردها المائية كما تشاء وليس لأي دولة الحق في الاعتراض على ذلك(213). ومن جانب آخر أعلن دميريل قائلاً : أنا لا أشعر بالقلق بشأن تهديدات الحرب نتيجة المشاريع الانمائية التركية، وإذا كان ثمة تهديد فسنصده. إن لدى تركيا قوة ردع ستزداد في الفترة الآتية وستعمل تركيا على

تعزيز هذه القوة[214]. كما وجه الرئيس التركي (السابق) أوزال، خلال زيارته الى مناطق تركيا الجنوبية الشرقية المضطربة تحذيراً الى الدول المجاورة حينما قال : إن من مصلحة هذه الدول أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكن إذا استمرت في دعم الانشطة الانفصالية لحزب العمل الكردستاني المحظور، فإنها ستعرض مصالحها للخطر، ولن تتردد تركيا آنذاك في الدخول في صراع مسلح في المنطقة[215]. وأشارت المصادر التركية عام 1989 الى أن هناك وجهتي نظر بين الاوساط التركية المسؤولة بشأن امكانية استخدام المياه ضد سوريا بسبب دعمها لأنشطة هذا الحزب، الاولى يتبناها 'أوزال' والمؤسسة العسكرية، وترى ضرورة اللجوء الى خفض تدفق مياه الفرات الى سوريا لاجبارهم على فهم أهمية الحفاظ على علاقات جيدة مع 'أنقرة' والثانية تأخذ بها وزارة الخارجية التركية وتقوم على الفصل بين المسائل السياسية والاقتصادية عند التعامل مع سوريا. ومتابعة السياسة التركية تبين أنه بعد كل تصريح من قبل المسؤولين الاتراك يولد توتر في العلاقات بين تركيا ودول الجوار وبالذات سوريا، تعلن وزارة الخارجية التركية عن تصريحات لتهدئة الموقف. فعقب تصريحات دميريل مثلاً سارع حكمت جنين وزير خارجية تركيا الى القيام بزيارة الى سوريا وصرح قبل وصوله الى دمشق بما يأتي : إن مساندة سوريا لتركيا بشأن المسألة الكردية قد تفتح الطريق أمام تعاونهما في مجالات أخرى مثل التجارة والطاقة ... خصوصاً بعدما أغلقت سوريا معسكرات تدريب الحزب في سهل البقاع اللبناني وحظرت انشطته في الاراضي السورية، ونعتقد أن موقف الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية هو موقف واحد تجاه المياه وكل القضايا الأخرى إلا أنها تتبادل الادوار فيما بينها في محاولة لخلط الاوراق والحقائق الخاصة بهذا الموضوع[216].

المبحث السادس

العجز المائي في الاحتياجات السورية - العراقية المائية

المبحث السادس

العجز المائي في الاحتياجات السورية ـ العراقية المائية

الموقف العراقي ـ السوري المائي :

لقد أظهرت الاحداث روح التناقض والتضاد بين العراق وسوريا، مع العلم أن العراق سعى في مفاوضاته الثنائية مع سوريا الى تنسيق المواقف الخاصة بالمياه منذ الستينات (1962)، ودعا العراق الى اتخاذ موقف موحد لسوريا والعرق تجاه تركيا (1966) وأبدى استعداده للمشاركة في نفقات سد الطبقة السوري. وفي عام 1972 اتفق الطرفان على وضع أسس مقبولة بينهما لغرض تحديد موقف موحد في المفاوضات المشتركة التي يجرونها مع تركيا، إلا أن الجانب السوري وضع العراقيل من أجل عدم التوصل الى اتفاق[217]. وهناك دلالة بسيطة على توصل العراق وسوريا الى اتفاق مؤقت بينهما وذلك قبل اقدام تركيا على ملء سد كيبان عام 1974[218].

لقد تجاهلت تركيا حقوق العراق وسوريا في تناقص كمية المياه الواردة اليهما عندما أقدمت تركيا عام 1990 على ملء سد أتاتورك دون استشارة العراق وسوريا، مما أدى الى حدوث تقارب سوري – عراقي، وخاصة في قطع مياه نهر الفرات لمدة شهر واحد عنهما، فاتفق الطرفان على تقسيم مياه نهر الفرات الواردة عبر الحدود التركية السورية بنسبة 58٪ للعراق و 42٪ لسوريا[219].

إن تعارض موقف سوريا في قضية المياه خلال الاربعين سنة الماضية ظهر منذ عام 1962 عندما قررت سوريا وتركيا وضع برنامج مشترك بينهما لاستغلال مياه نهر الفرات وذلك ببناء سد كيبان في تركيا والطبقة في سوريا دون الاتفاق مع العراق[220]، كما أن الوفد السوري أدلى خلال الاجتماعات المنعقدة في بغداد أيلول 1965، أن لسوريا حصة في مياه نهر دجلة على أساس أنها متشاطئة مع تركيا والعراق لبضعة

كيلومترات عبر ذلك النهر، فقد طالب الوفد بضم حصة سوريا في مياه النهر الى الحصة التي تستغلها في مياه نهر الفرات بدلاً من دجلة، نظراً لصعوبة ايصال الماء لأراضيها من دجلة[221]. وفي عام 1967 ذكر أن العراق وسوريا لايزالان على غير وفاق في مسألة تقسيم المياه، حيث طلب العراق كمية من المياه مقدارها 16.000 مليون م3/ ثا من سوريا، في حين تصر سوريا أن العراق لايحتاج الى أكثر من 9.000 مليون م3/ ثا[222]. كما أن سوريا قامت بملء سد الطبقة وحجز الكميات الاضافية من المياه التي وافقت تركيا على اطلاقها في أواخر مايس عام 1974، فلم تكتف سوريا بعدم تنفيذ الاتفاق، بل أخذت تضاعف من تخزين المياه في سد الطبقة بدون النظر لحاجة العراق الملحة للمياه. وفي شهر شباط 1975 بلغت نسبة التخزين 39٪ من المياه الواردة من تركيا في حين ارتفع في شهر آذار الى 60٪ وفي شهر نيسان الى 67٪، وبعد أن ضاق خزان الطبقة عن استيعاب أي كمية أخرى من المياه اضطرت سوريا لاطلاقها[223]. لقد كادت كمية المياه التي احتجزتها سوريا في مقدم سد الطبقة، ومانجم عنها من هبوط هائل في الانتاج الزراعي والحيواني وهجرة مئات الالوف من الفلاحين الى المدن بعد أن انقطع مورد رزقهم، كادت أن تؤدي الى حرب رغم تدخل الجامعة العربية والسعودية مما أسفر عن اطلاق سوريا لكمية اضافية من المياه الى العراق[224].

إن الجانبان العراقي والسوري تجاوزا طبيعة الخلافات السياسية[225]، تحقيقاً لموقف قوي تجاه تركيا في قطع مياه الفرات لمدة شهر، ووقعا اتفاقية بمقر جامعة الدول العربية في تونس نظراً لأن مصالح البلدين المشتركة تتهدد فعلاً إذا ماتعرضت مياه الفرات لأي خلل في تدفقها الى أراضي سوريا والعراق[226]. ومن المفارقات أن القرار التركي الاخير لم يثر مشاكل بين سوريا والعراق كما ذكر السيد عبدالرحمن مدني، وأكد الوزير السوري أنه منذ تلك الازمة لم تشهد أي مشاكل مع العراق بشأن الفرات ولم يحل قطع العلاقات الدبلوماسية بين بغداد ودمشق دون تبادل المعلومات والتعاون بين

البلدين بشأن هذا الموضوع[227]. وأخيراً فإن الاوضاع المائية ليست في صالح الاقطار العربية، فتركيا ماضية في خططها المائية وسياستها في أن تصبح دولة مائية وذات وزن في الشرق الاوسط، لذا ينبغي تسوية المشاكل والخلافات والنزاعات العربية كافة سواء مائية أو سياسية فذلك سيعزز القدرات العربية في مواجهة الضغوط السياسية التي يمكن أن تلجأ اليها دول المنبع أو أي دولة أخرى في المستقبل.

وقفة قبل التخطيط للمستقبل العراقي المائي :

يتميز العراق بموقعه في المناطق الجافة، وتبلغ المساحة الكلية 174 مليون دونم، 43 مليون منها صالحة للزراعة، والمصدران الاساسيان للموارد المائية هما دجلة والفرات وينبعان من مناطق جبلية[228]، وأن 75٪ من مجموع الوارد الكلي للنهرين من خارج القطر و 25٪ تقع منابعها أو أحواضها داخل العراق[229]. وقد كانت الانهار وطنية في العهد العثماني[230] وأصبحت دولية بعدما انفصلت كل من سوريا والعراق عن الدولة العثمانية[231].

يعد نهر الفرات من أطول أنهار غرب آسيا، فيبلغ طوله من منابعه العليا حتى ملتقاه مع نهر دجلة داخل العراق 2940 كم منها 1176 كم في تركيا و 604 كم في سوريا 1160 كم في العراق، أي يتوزع بنسبة 41٪ و 24٪ و 35٪ على التوالي[232]، أما مساحة حوض تغذيته فهي 444 ألف كم، يساهم تركيا 87٪ من مياه النهر، وسوريا 13٪ من مياهه، الايراد السنوي يصل الى 33.6 مليار م3 سنوياً[233].

أما نهر دجلة فيبلغ طوله 1900 كم منها 441 كم في تركيا و 44 كم في سوريا و 1415 كم في العراق أي بنسبة 17٪ و 2٪ و 81٪ على التوالي[234]، مقابل وارد مائي سنوي قدره 48.49 مليار م3/ سنوياً[235]، ويبلغ الايراد السنوي لنهري دجلة والفرات من تركيا 57 مليار م3 سنوياً، منها 33.6 مليار م3 من الفرات و 25.2

مليار م3 من دجلة[236]، وهذا يختلف من سنة لأخرى تبعاً لكمية الامطار المتساقطة في تركيا[237].

لقد كانت بدايات الاهتمام بتطوير الموارد المائية واحكام السيطرة عليها من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، بالدرجة الاولى التركيز على درء أخطار الفيضانات لنهري دجلة والفرات، بسبب طبيعة النهرين، لذا أنشأت بعض الخزانات كالحبانية ودوكان ودربندخان لتنظيم جريان الانهر ودرء أخطار الفيضان، وتطورت بعدها الاستفادة من مياه الانهار والبحيرات من خلال المناقلة من مكان لآخر وحسب الحاجة ومن خلال شبكات الري التي أنشأت لهذا الغرض، مما جعل منشآت السيطرة على الموارد المائية لاتخدم فقط، الوقاية من الفيضان وإنما توفر الفرصة للتوسع في رقعة الاراضي الزراعية المروية.

لقد أحرز تطوير مصادر المياه تقدماً كبيراً في العقود السابقة وذلك لتوفير المياه اللازمة لمختلف الانشطة الاقتصادية للمياه وخاصة للزراعة الكثيفة، اضافة الى توليد الطاقة الكهربائية من السدود.

إن ايراد نهري دجلة والفرات في العراق يتفاوت من سنة الى أخرى[238]، فضلاً عن العوامل السابقة التي ذكرت، بسبب التوسع العشوائي في بناء السدود، وعلى سبيل المثال فإن بناء سد أتاتورك وطريقة إملائه، واتفاق عام 1989 بين سوريا وتركيا على أثر زيارة أوزال[239] الى سوريا والذي أقر فيه بتصريف 500 م3/ ثا عند الحدود التركية السورية، واتفاق شهر نيسان من عام 1990 بين العراق وسوريا والذي أصبحت بموجبه حصة العراق 290 م3/ ثا أي بحدود 15 .9 مليار م3 سنوياً، وهذا يعني أن العجز المائي في العراق من نهر الفرات سيصل الى 10 مليار م3 سنوياً، كما أن نوعية المياه الداخلة الى العراق ستتصف بالطمى ونسبة في الاملاح.

وتقدر احتياجات العراق بصورة عامة للاغراض المختلفة من زراعة وري واستهلاك بشري وأسماك وغابات وأهوار بحدود 500 .58 مليار م3 سنوياً (وحسب احتياجات عام 1990) منها 26 مليار م3 لأغراض الزراعة[240].

إن التخطيط المائي للمستقبل يجب ان يأخذ بعين الاعتبار النقص الذي سيحصل نتيجة للاستغلال المتزايد في أعلى حوض النهرين، بالاضافة الى الزيادة السكانية ومايرافق ذلك من تطور لمستوى المعيشة وزيادة الاستهلاك السكاني من المنتجات الزراعية والحيوانية والتطور الصناعي المتوقع، فعندما يكون عدد السكان 52 .26 مليون نسمة تكون الحاجة المائية 400 .74 مليار م3 سنوياً وسوف يصبح عدد السكان 37 مليون نسمة عام 2010 و 73 مليون نسمة عام 2030. هذا فضلاً عن احتياجات العراق المائية في سعيه الى تطوير الزراعة واقامة مجمعات صناعية ضخمة تعتمد بصورة رئيسية على استهلاك المياه، كذلك الضائعات المائية من المسطحات المائية والخزانات والنقل داخل الاراضي الزراعية.

إن تركيا تستهدف استغلال 208 .24 مليار م3 سنوياً من الفرات وسوريا 6 .11 مليار م3 أيضاً من الفرات، ومن دجلة تستهدف تركيا 312 .9 مليار م3 سنوياً وسوريا بحدود 5 مليار م3. لذا فإن الوارد المائي للقطر في حالة استكمال المشاريع الاروائية التركية والسورية سينخفض دون الصفر. أما في حالة التزام الطرفين التركي والسوري بقاعدة 500 م3/ ثا فإن الواصل سيكون في أحسن الاحوال 9مليار م3 سنوياً في حوض الفرات وبحدود 11 مليار م3 من دجلة[241].

اشكالية المياه بين تركيا وسوريا والعراق :

لقد وضعت تركيا أهداف ستراتيجية يجري تنسيق مخرجات عقد التسعينات لانجاح التخطيط المستقبلي التركي وتمحورت هذه الاهداف في اتجاهات عدة : أولها التحول النوعي من القوة العسكرية التقليدية الى قوة عسكرية نووية بحلول عام 2020

أو قبلها بقليل[242]، والثاني اقامة تركيا الكبرى على المستوى الجغرافي والسياسي والاقتصادي فضلاً عن المستوى العسكري[243]، والثالث منع تنامي قوة اقليمية منافسة ويشمل ذلك العراق وايران وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية وقفقاسيا وافراغ مكامن الثروة العربية الخليجية من النفط والعوائد المالية[244]، والرابع الهيمنة على الموارد ومخرجاتها وبشكل خاص فيما يتعلق بالمياه والانتاج الزراعي.

فتنمية تركيا لسياستها المائية كان مناقضاً لما درج عليه القانون الدولي والمعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف مثل قانون استخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية الذي صادقت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة في ايار 1997[345]. كما أن سكان تركيا في تزايد مستمر حيث سيصبح عدد سكانها 91 مليون عام 2025 مما يتطلب كميات اضافية من المياه[246]. أضف الى ذلك طبيعة التربة التركية حسب ادعاء وزارة الخارجية التركية[247] بأنها ذات خصوبة عالية قياساً بالتربة السورية والعراقية، ففي تركيا ستحتاج كل وحدتين من الارض الى وحدة واحدة من المياه في حين تحتاج وحدة واحدة من الارض الى وحدتين من المياه في كل من سوريا والعراق.

العجز المائي في الاحتياجات السورية والعراقية المائية :

لقد أدعت الخارجية التركية أن نصيب الفرد التركي من المياه كان 1830 م3 سنوياً عام 1993 مقابل 2110 م3 للفرد العراقي و 1420 م3 للفرد السوري، وأن هذه الارقام لابد وأن تتغير في ضوء التغيرات السكانية التركية حيث سيتغير اجمالي السحوبات المائية التركية من 5 .19 مليار م3 عام 2000 الى 28 .26 مليار م3 عام 2025.

وبدراسة الاحتياجات المائية لكل من العراق وسوريا، جدول (14)، نلاحظ الاحتياجات المقبلة للعراق لعام 2025 و 2048 أكبر من الموارد وأن هناك عجز قدره 24 .15 مليون م3 و 94 .24 مليون م3 للاعوام 2025 و 2048، كما أن نصيب

الفرد العراقي يتناقص من 2240 م3 عام 1990 الى 1637 م3 عام 2000 و 887 م3 عام 2025 و 501 م3 عام 2048، أما الموارد المائية المتاحة لسوريا فهي كافية حتى الخمسين عاماً القادمة، فالاحتياجات المائية حتى عام 2048 هي 79 .31 مليون م3 بينما المتاح 60 مليون م3، من ناحية ثانية نرى أن نصيب الفرد من الماء متناقصاً بسبب النمو السكاني، فالمتوقع أن يصبح نصيب الفرد عام 2025 776 م3 و 489 م3 عام 2048.

جدول (14)

الاحتياجات المائية للعراق وسوريا للسنوات المقبلة

السنة	عدد السكان مليون نسمة		الموارد المائية مليون م3		الاحتياجات مليون م3		نصيب الفرد مليون م3	
	العراق	سوريا	العراق	سوريا	العراق	سوريا	العراق	سوريا
1990	19	12	42. 56	56. 44	34. 3	8. 95	2240	746
2000	26	18	42. 56	60. 1	47. 33	12. 1	1637	783
2025	48	35	42. 57	60. 1	57. 84	22. 45	887	776
2048	85	66	42. 58	60. 1	67. 52	31. 79	501	489

المصدر : خالد حجازي وسامر مخيمر، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 209، الكويت، 1996، ص ص 73-77.

إن الاكثر تضرراً هو العراق وثم سوريا جراء السياسة المائية التركية، كما أن نوعية المياه في العشر سنوات الاخيرة زادت فيها مقادير الايونات والكاتيونات والكبريتات في دجلة والفرات[248].

استراتيجية التنمية المائية المطلوبة :

1. اتباع الاساليب الحديثة في ادارة واستغلال الموارد المائية للاستخدامات الزراعية بحيث تراعي هذه الاساليب الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية وتبني الوسائل الناجحة في تقليل التبخر من المسطحات المائية وتقليل الفاقد من النبات وتقليل تسرب المياه من خلال التربة.

2. اتباع نظام ارشادي قوي لتغيير المفاهيم التقليدية حول الري بالغمر وأهمية التحول الى نظام الري بالتنقيط وتأصيل مفهوم الارشاد المائي بجانب الارشاد الزراعي وتطوير أجهزة الارشاد العربية.

3. ترشيد استخدام المياه الجوفية ومحاولة تغذيتها بشكل مستمر طبيعياً أو صناعياً والحد من تدهور تلك المياه ومنع زيادة تركيز أملاحها.

4. التنسيق بين الدول العربية التي تجمع بينها أحواض مائية مشتركة بحيث تستطيع أي من هذه الدول مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الحاق ضرر بهذه الاحواض وكذلك استغلالها بما يتمشى مع حجم الموارد المائية المتاحة بها.

5. تنمية الموارد المائية البديلة والقيام بدراسات جدوى فنية واقتصادية لاستغلالها كما هو الحال في استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي، كما يجب تشجيع مراكز البحوث المختصة باعطاء اهتمام خاص لتلك الموارد البديلة وتبادل نتائج البحوث بينها والتوسع في اتجاه القيام ببحوث مشتركة متكاملة.

6. توجيه البرامج البحثية الوطنية والقومية للتركيز على بحوث الاحتياجات المائية وبرامج وميزانيات الري للمحاصيل الهامة المختلفة وكذلك بحوث استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في ضخ وتحلية المياه واستنباط الاصناف الجديدة ذات الاحتياجات المائية المحدودة واستخدام الري التكميلي وكذلك طرق حصر المياه وتوجيهها للمسارات المطلوبة.

7. تدريب الكوادر البشرية لرفع كفاءتها خاصة العاملين في مجال الزراعة من أجل ترشيد استخدام المياه وتقليل الهدر منها وكذلك تنمية الموارد المائية والارضية.

8. توفير المعدات والاجهزة اللازمة المستخدمة في نظام الري والصرف الحديثة واقامة المشروعات المشتركة لانتاجها باستخدام أحدث التقنيات مع مراعاة عامل التكلفة المعقولة في نفس الوقت.

9. حماية الموارد المائية من التلوث وتحديد مصادر التلوث سواء للمياه السطحية أو الجوفية ووضع مواصفات قياسية يمكن اتباعها لتحديد الكمية لمستوى التلوث وكذلك مواصفات نوعية كما يجب دراسة الآثار المترتبة على استخدام المياه المعالجة في الزراعة بحيث لا تؤثر على جودة الارض الزراعية أو المحاصيل الناتجة منها واعداد الخرائط والرسوم التخطيطية لبيان المصادر المحتملة لتلوث المياه الجوفية.

10. بناء قاعدة معلومات أو تطوير الموجود منها فعلياً من الموارد المائية على أن تبدأ بمستوى قوي تمتد لتشمل البلدان العربية وتكون هذه القاعدة مرتبطة بالاجهزة الزراعية حتى يتم التنسيق بينها بحيث تؤدي في النهاية الى رفع مستوى الانتاجية.

المبحث السابع

الاستراتيجية الصهيونية في المياه العربية

المبحث السابع

الاستراتيجية الصهيونية في المياه العربية

جذور الاستراتيجيات المائية المعادية :

لقد بدأت الاطماع الصهيونية في البلاد العربية ومياهها منذ تأسيس الحركة الصهيونية التي أخذت مصادر المياه بعين الاعتبار كعنصر استراتيجي مهم في أحلامهم لانشاء ما يسمى (اسرائيل الكبرى)، وأدركت أن الامن المائي لها من المرتكزات الاساسية لأمنها القومي. فالعجز المائي يكمن وراء سياسة التوسع وأطماع الكيان الصهيوني في المياه العربية وجزءاً من استراتيجيته الاستيطانية. فمنذ القرن التاسع عشر بدأت بدراسة الاحتياجات المائية، ورأت أن مصادر المياه الرئيسية التي تمكنها من تغذية احتياجاتها الزراعية والصناعية هي نهر الاردن والليطاني لمواجهة الاحتياجات المائية في فلسطين، ونهر الفرات والنيل في حالة نجاحها في التوسع خارج الاراضي الفلسطينية[249].

لقد قدمت السلطات العثمانية في القدس تسهيلات للبعثة الامريكية من رجال البحرية التي وصلت فلسطين، حيث حملت البعثة خطاب توصية من حاخام اليهود في نيويورك فنزلت عند حاخام أمريكي. وكانت حجة البعثة تقدير وتعيين منسوب البحر الميت، فالولايات المتحدة كانت مهتمة بنهر الاردن والبحر الميت منذ وقت مبكر، حيث أخذت تساعد الصهيونية في مشاريعها لاغتصاب الارض والمياه العربية[250]. ويعود اهتمام الكيان الصهيوني بالمياه العربية الى هرتزل عندما كتب يصف طبيعة المجتمع اليهودي الذي سيأخذ على عاتقه استيطان فلسطين بقوله (إن المؤسسين الحقيقيين للارض القديمة - الجديدة هم مهندسو المياه، فعليهم يعتمد كل شيء في

تجفيف مستنقعات الماء في المساحات المجدبة وانشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء).

وورد في كتاب الصهيوني فريتش فايسر (حدود أمة) أنه لما كانت المنظمة الصهيونية تهدف الى جمع أكبر عدد ممكن من اليهود في أرض محدودة المساحة لذا أصبح من الواجب وضع مخططات واسعة النطاق للري ولما كانت الموارد المائية محدودة فيجب وضع خطط واسعة للري تشمل الاراضي الواقعة في شمال وشمال شرق فلسطين كي تصل الى منابع نهر الاردن والليطاني وثلوج جبل حرمون واليرموك.

لقد انتهزت الحركة الصهيونية وهي في بداياتها وجود قوات الاحتلال البريطاني في مصر فعمدت الى التفاهم مع الحكومة البريطانية لابقاء لجنة فنية لدراسة إمكانية سحب مياه النيل الى سيناء من أجل اقامة مستعمرات لاستيطان اليهود فيها، وكان ذلك تمهيداً لسحب مزيد من المياه في المستقبل داخل الاراضي الفلسطينية والى منطقة النقب خاصة وقد حاول تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية توقيع اتفاق مع السلطات البريطانية على أساس استغلال أراضي سيناء لمدة 99 سنة قابلة للتجديد، إلا أنه وجد من هذه السلطات رفضاً للمشروع بعد أن تبينت أن سحب المياه الى سيناء سيؤثر على سياسة التوسع الزراعي في مصر[251]. وبمرور الوقت اكتسبت المياه أهمية في الفكر التوسعي الاقليمي والاستيطاني الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة.

واكتسبت هذه المزاعم أهمية كبرى في الفكر الصهيوني وحددت طبيعة نظرة الكيان الصهيوني الى ما يسمى بالحدود الآمنة لفرض الواقع الصهيوني في البناء الجيوبولتيكي للنظام الاقليمي بعد أن دخلت المياه كمحور أساس من محاور النظرية الامنية الاسرائيلية وهي بالتالي احدى التهديدات الخطيرة للامن العربي القومي، حيث تشير كافة الدلائل بأن الدول العربية تعاني من أزمة مياه شديدة[252].

إن الصهاينة باختيارهم فلسطين ذاتها وعدم تفضيلهم مناطق أخرى إنما يمارسون الفكر الجيوسياسي الالماني الضيق[253]، فقد صرح ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر الصهيوني في خطابه الذي ألقاه في مدينة مونتريال بكندا عام 1947 بأنه كان يمكن لليهود أن يحصلوا على أوغندا أو مدغشقر ليقيموا في أي منها وطناً يهودياً، ولكن لا يريد اليهود إلا فلسطين، لأنها ملتقى الطرق بين أوربا وآسيا وأفريقيا، ولأنها القوة الحقيقية للقوة السياسية العالمية، ولأنها المركز العسكري الاستراتيجي[254]، وهذا الاصرار على فلسطين يؤكد النقطة المحورية في الفكر الجيوسياسي ويؤكد أهمية الموضع الجغرافي للدولة.

وفي هذا المجال يشير الجغرافي البريطاني السير هالفورد جون ماكندر في بحثه الموسوم 'المحور الجغرافي للتاريخ' الذي ألقاه عام 1904 أمام الجمعية الجغرافية البريطانية، وصور أفكاره في كتابه 'المثل الديمقراطية والواقع' الذي صدر عام 1919[255] والذي عبر فيه ماكندر عن تأييده الوطن القومي لليهود في فلسطين.

لقد حاولت الوكالة اليهودية تعديل الحدود التي اتفقت عليها فرنسا وبريطانيا في معاهدة سايكس بيكو 1916، والتي كانت تقضي بجعل نهر بانياس داخل الحدود السورية، ونهر الحاصباني داخل الحدود اللبنانية وأن تقع الشواطيء الشرقية لبحيرة طبريا ضمن الاراضي اللبنانية ونهر الليطاني فكان يقع بأكمله داخل الاراضي اللبنانية، حينما شعرت أن المياه الموجودة في فسلطين غير كافية لاستيعاب المستعمرين اليهود الجدد. وقد وجه حاييم وايزمن خطاباً الى اللورد ترزن وزير خارجية بريطانيا في 30 تشرين الأول 1920 يوضح أن الحركة الصهيونية لا تطالب بأراضي فلسطين فحسب بل ترى أن تمتد حدود ما سمي بالوطن القومي اليهودي لكي تشمل جنوب لبنان وبذلك يدخل حوض نهر الليطاني ضمن هذه المنطقة. فكان حاييم وايزمن يقصد تخزين مياه نهر الاردن في بحيرة طبريا، وهو ما ورد في مشروع أمريكي عام

1953، ولكن مؤتمر الصلح في باريس رفض هذه المقترحات بناء على رفض فرنسا التي تولت الانتداب على سوريا ولبنان آنذاك[256].

إن ارتباط الصهيونية العالمية بالرأسمالية اليهودية يفسر طموحها في أن يصبح هناك كيان صهيوني ويكون مركزاً للاستثمار في المنطقة، كما أن ارتباطها بالاستعمار في المنطقة، وما لهذا الاستعمار من مصالح وأطماع تلتقي مع الاطماع الصهيونية لاستغلال الخيرات العربية. فالاستراتيجية الصهيونية والمتمثلة في بيان مسارات التوجه الصهيوني وآلياته في التفكير والعمل الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية المنطلق من الافكار الجيوسياسية النازية وتحولها بعد ذلك نحو الافكار الجيواقتصادية[257].

وبايحاء من الحركة الصهيونية أرسلت الحكومة الامريكية عام 1938 بعثة فنية الى فلسطين بحجة دراسة وقاية التربة الانهيار، وكان رئيس البعثة دبليو. إس. لوردميلك فكتب تقريراً بعنوان أرض الميعاد Land Of Promise سنة 1939، وقد وضع لوردميلك تقريره هذا بتكليف من الوكالة اليهودية، وتذكر الباحثة الامريكية إيزلي شميدا Schmidea رئيسة قسم الابحاث والنشر بالمؤسسة الامريكية للخدمات التعليمية والتدريسية في الشرق الاوسط، بأن تقرير لوردميلك كان من بين أقوى الاسلحة تأثيراً على جذب الرأي الاوربي المبكر لصالح استراتيجيات المياه الصهيونية[258]. ويظهر من المشروع أنه يسعى الى استغلال مياه الاردن العلوي واخراجها خارج الحوض الى الساحل، وتعويض مياه البحر الميت بقناة تشق من حيفا الى جنوب بيسان، ثم تسير موازية الى البحر الميت حتى تصب فيه مع استغلال هذا السقوط البالغ حوالي 390 م في توليد الطاقة الكهربائية لاستخدامها في الصناعة والري[259]. وبعد اعطاء تقرير لودرميلك من قبل الوكالة اليهودية الى مستر هيز ليحوله الى واقع هندسي، وأعلن عن مشروع هيز الذي هو عبارة عن خطة هندسية لاخراج مياه نهر الاردن العلوي الى خارج الوطن.

الاستراتجية المائية الصهيونية ـ الامريكية :

لقد جاء تصريح آرثر جيمس بلفور عام 1917 الذي وعد فيه (وعد بلفور) باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وكان وعده جزءاً من المخططات الهادفة الى السيطرة على كثير من الاقطار في العالم وبالذات المنطقة العربية، فكان قيام (اسرائيل) الكيان الصهيوني عام 1948[260]، وبعد مضي بضعة أعوام على قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، عقدت عدة مؤتمرات لدراسة احتياجات هذا الكيان من المياه، فكان مؤتمر القدس لعام 1953 درس فيه المشروع الذي سبق أن رفضته فرنسا والذي يقوم على أساس تخزين مياه نهر الاردن في بحيرة طبريا، كذلك نوقشت في هذا المؤتمر سبل استغلال كل نقطة من المياه التي بحوزة الكيان الصهيوني في الزراعة والصناعة[261].

وفي نفس العام عهدت وكالة الاغاثة بتكليف من الحكومة الامريكية الى كوردن كلاب Gordon Clapp رئيس هيئة وادي تينيسي Tenness الامريكية بوضع خطط لاستثمار نهر الاردن[262]. لقد عهدت ادارة الوكالة الى شركة شارل مين Main بوضع مخطط هندسي لهذا المشروع، فدرسته ثم وضعت كافة تفاصيله في 31 /8 /1953[263].

وفي تشرين الأول 1953 أرسل الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور وتحت ضغط قوي من الكونغرس الامريكي لوضع حد لمشكلة اللاجئين، لما سببته من ضغط على ميزانية الولايات المتحدة، أريك جونستون الى الشرق الاوسط، والذي حاول خلال زيارته التي استمرت حتى خريف 1955 الدعوة لمشروع الاستثمار المشترك لمياه نهر الاردن وفقاً لمشروع كلاب[264]. كما أن الولايات المتحدة اهتمت عام 1954 بمشروع هيز من خلال ما كان يعرف بالنقطة الرابعة التي كان موفدوها يعملون في حفر الاراضي حفراً يستخدم لسقي المواشي في الطريق بين بغداد وعمان ثم عدل مشروع

هيز بعد أن أصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الاردنية وعرف المشروع بصيغته الجديدة باسم مشروع كتون - هيز[265]. وحين تقدمت سوريا بشكاوى كثيرة الى مجلس الامن في الخمسينات حول أنشطة الكيان الصهيوني التحويلية في المنطقة المنزوعة السلاح، أذيع مشروع بوبجر Bungar Plan[266].

بعد ذلك طرح الكيان الصهيوني مسألة الاستثمار المشترك لمياه نهر الاردن ضمن المقترحات التي أعلنها موشي شاريت خلال محادثاته في واشنطن مع الرئيس الامريكي ايزنهاور في 21/11/1996 أعقبها وفي أواخر 1959 تغيير الكيان الصهيوني خطته مؤقتاً بالنسبة لتحويل نهر الاردن في جنوب جسر بنات يعقوب داخل المنطقة المجردة من السلاح حتى يتفادى الدخول في صراع مسلح مع العرب، فقرر انشاء محطة ضخ كبيرة لرفع المياه من الزاوية الشمالية لبحيرة طبريا الى قناة مكشوفة، وأتم الكيان الصهيوني مد أنابيب خاصة لتحويل مياه الينابيع المالحة التي تصب في بحيرة طبريا بعملية فنية لتصب في مجرى نهر الاردن السفلي وذلك لتخفيف حدة الملوحة[267]. وكان من نتائج حرب 1967 اكمال الكيان الصهيوني تنفيذ مشروعاته المائية التي أعلن عنها عام 1953[268]. وبعد حرب 1973 عادت الى البروز المشاريع الامريكية - الصهيونية الخاصة بالمياه عبر وثيقة التسوية التي قدمها هارولد ساوندرز Sawnders[269]، وفي تموز من عام 1979 عاد هارولد ساوندرز الى التأكيد على المسألة ذاتها[270]، وذكر أن قضايا المياه ستشغل على نحو متزايد اهتمام الزعامات السياسية في المنطقة خلال السنوات المقبلة وأضاف أنه من المحتمل أن يكون لضغط الطلب المتزايد على مصدر مائي ثابت ومحدود الكمية، هو أكثر أهمية وحيوية من النفط[271]. وأشار الى أن حدة مشاكل مياه الشرق الاوسط ستزداد بدرجة كبيرة في نهاية القرن العشرين وخاصة شبكة نهر الاردن[272]، وأن اسرائيل تسيطر الآن من خلال وجودها العسكري في جنوب لبنان، على نسبة من المياه في أعالي نهر الليطاني[273].

كما تشير الدراسة الى نتيجة مهمة وهي أن اسرائيل تستخدم حالياً كل مصادرها الجديدة في المياه وأن أغلب من ثلث المياه يأتي من الضفة الغربية، ونتيجة لذلك فإنها حصلت عليها ولن تسحب سيطرتها من هذه المنطقة كما أنها تسيطر من خلال وجودها على مرتفعات الجولان على المصادر الأساسية لنهر الاردن ومحطة الضخ الرئيسية في اسرائيل، لذا فإن اسرائيل لن تتخلى عن الجولان مهما حصل لغرض تجنب تحول المياه. كما أشارت الدراسة الى أن 80٪ من المياه التي تأخذها اسرائيل من نهر الاردن تستخدم لأغراض الزراعة وأن المياه التي تستخدمها العاصمة الاسرائيلية وحدها تبلغ 500 متر مكعب وهذه الكمية تساوي الكمية التي تستخدمها الاقطار الصناعية المتطورة التي تمتلك موارد مائية تفوق بكثير موارد اسرائيل(274). ومن الجدير بالذكر أن اسرائيل تستهلك من المياه لكل فرد ما يعادل عدة أضعاف الكمية التي تستهلكها الاقطار العربية المجاورة(275).

يحاول الكيان الصهيوني بدعم من الولايات المتحدة استخدام ادعاءات المياه لفتح سبيل للتفاوض مع الدول العربية(276). وخاصة أنه بعد 1967 أصبح يطل على الضفة السفلى لنهر الاردن، ويقع أيضاً ضمن الضفة العليا باتجاه وامتدادات الاردن عند مصبها بين ضفاف الشرق والغرب، فكان تحركه نحو ادعاء السيادة الاقليمية المطلقة وعزز ذلك احتلاله لجنوب لبنان مما جعل الكيان الصهيوني أكبر دول الضفاف العليا المطلة على الاراضي الاردنية(277) وقد تأكدت المطامع الصهيونية في المياه العربية من خلال الدراسة التي أصدرتها مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن في أواخر 1987 والموسومة "السياسة الخارجية الامريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الاوسط"، وقد تنبأت بأن الشرق الاوسط يقف على شفا أزمة مصادر مياه رئيسية، ودعت الدراسة الحكومة الامريكية بأن تبذل ما في وسعها لتأمين سيطرتها الراهنة على الشرق الاوسط واعتبار التكنولوجيا المائية أداة ابتزاز سياسي وأداة ضغط جديدة على

حلفائها وخصومها في آن واحد، كما أن الصراع حول المياه قد يمزق الروابط الهشة بين دول المنطقة[278].

لقد أصبحت قضية ربط قضية المياه وقضية الصراع العربي الصهيوني جزء من السياسة الخارجية الامريكية، وذلك من خلال تسوية شاملة تقوم على أساس تقسيم الثروات ودمج اسرائيل في المنطقة باعتبارها قوة اقليمية. وفي أواخر تشرين الأول 1991 وخلال انعقاد مؤتمر مدريد أرسل هليل شوفال[279]، مذكرة في هذا الشأن الى الوفد الصهيوني المشارك في المؤتمر تصور وجهة نظر صهيونية لجدول المفاوضات راسماً خريطة تظهر إمكانية ضخ المياه في أنابيب من نهر الليطاني الى الجليل في شمال فلسطين المحتلة ومن تركيا عبر اسرائيل الى الضفة الغربية والاردن، ومن النيل الى غزة وشمال النقب[280]. ويعبر شمعون بيريز عن الوضع ويقول لو اتفقنا على الارض ولم نتفق على المياه سنكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي، ويذكر مايير بن مايير[281] أنه في حالة فشل المفاوضات فإن الحرب ستكون حتمية، كما أن زفي أوزتنبرغ[282] أشار الى أنه إذا ازداد نقص المياه في اسرائيل ولم تستطع التوصل الى حل المشاكل بالطرق السلمية فلا بد من حلها بواسطة الحرب، فالماء كالدم لا يمكن العيش بدونه[283].

وتظهر الاطماع الصهيونية الراهنة أكثر وضوحاً من خلال السياسة الصهيونية الحالية ازاء أزمة المياه، فقد كشف التقرير السري الصهيوني الموسوم "مشاكل المياه في اطار الاتفاقيات بين اسرائيل والعالم العربي"[284] والذي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب سنة 1991، وقد نشرت جريدة هاآرتس مقتطفات منه في 1993/10/8، وقد وضح واضعا التقرير يهودا شوارتز و أهارون زوهار أنه في حالة انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة فإن عليها أن تتأكد من امكان استيراد المياه من الخارج أو امكان تنويع معامل تحلية مياه البحر[285]. وأضافا أن مجالات الخلاف الرئيسة هي الآبار الجوفية في الشمال عند تقاطع الحدود الاسرائيلية -

السورية - الاردنية وبين اسرائيل ولبنان[286]. فإذا انسحبت اسرائيل الى حدود ما قبل سنة 1967 في الجولان فإنها ستفقد 40 مليون متر مكعب سنوياً من المياه، ومن هنا يمكن أن نفهم طبيعة الضغوط الامريكية على دول المنطقة من أجل دفع مفاوضات التسوية الى أمام، فالحديث عن السلام والتطبيع والانتعاش الاقتصادي يخفي وراءه مطامع في الارض والمياه العربية[287].

إن مسألة المياه تزودنا بالمفتاح التحليلي لفهم السياسة الخارجية الاسرائيلية، وأن الاستخدام الصهيوني للمياه العربية يرتبط بالايديولوجية الصهيونية التوسعية والاستطيان والرفاهية والنمو السكاني وتعزيز قوة الجيش لممارسة العدوان على العرب وتحقيق الامن الصهيوني، فالمياه دم الحياة[288].

السياسة المائية الصهيونية في غزة :

لقد عمد الكيان الصهيوني الى استنزاف كل قطرة ماء في غزة، فقد اتبع ومنذ احتلاله للقطاع في حزيران 1967 سياسة استيطانية مكثفة وانشاء العديد من المستوطنات اليهودية التي تقوم في أغلب الاحوال على الزراعة، وقد انعكست التصرفات الصهيونية على مخاطر أمنية للمواطنين العرب الفلسطينيين. كما أن تملح الآبار العربية ومواجهة المشاريع العربية في القطاع صعوبات عديدة أهمها خضوعها ليس لحاجة القطاع وإنما لأوامر ومصالح الحاكم العسكري الصهيوني وشركات المياه الصهيونية، كذلك تسرب المياه المالحة الى أعماق الآبار العربي وفساد وتدهور نوعية تلك المياه ولذلك تعاني قطاعات كبيرة من السكان العرب من العطش وتحطيم القطاع الزراعي[289]. فضلاً عن تزايد المشاكل الصحية والاجتماعية بين السكان الفلسطينيين بعد أن انخفضت مساحة الاراضي العربية المروية من 27٪ الى 4٪[290].

إن الاستثمارات الراسمالية في القطاع الزراعي تدنت بسبب صغر حجم المدخرات والمخاطرة التي تصاحب الاستثمار في مجال الزراعة لقلة المياه. كما أن

الاوامر المجحفة للحاكم العسكري الصهيوني ومصالح شركات المياه الصهيونية أدت الى عدم وصول المياه 62٪ من سكان المخيمات الفلسطينية و 89٪ من البيوت العربية[291]. ولقد تأثرت مياه الشرب المخصصة للسكان العرب، كما أدت الى مشاكل صحية خطيرة على حياة المواطنين العرب، فضلاً عن الاضرار بالامكانات العربية بسبب استغلال سلطات الاحتلال لضعف الطاقة المائية لتلك الاراضي[292]. فيتضح من ذلك البعد الاستراتيجي للسياسة المائية الصهيونية في القطاع وهو السيطرة الاقتصادية التي تهدف من ورائها الصهيونية الى اخضاع سكان القطاع سياسياً.

لقد أدت عمليات الضخ الى استنزاف الاحتياطي المائي في الآبار الجوفية العربية وزيادة نسبة الملوحة فيها حيث تقدر حالياً 600 ملغ في اللتر الواحد وهي المعدلات المرتفعة دولياً، إذ يجب أن لا تزيد نسبة الملوحة المسموح بها صحياً عن 250 ملغ / لتر حسب ارشادات منظمة الصحة العالمية، كما أدت السياسة الصهيونية الى افقار القطاع وذلك بتدمير الحمضيات التي تكون 20٪ تقريباً من قيمة الناتج الزراعي، كما سببت عدم قدرة المزارعين العرب على ري مزروعاتهم أو توسيع استثماراتهم الزراعية بسبب قلة الامدادات المائية وتحديد كميات المياه[293]. ولقد حصل اختلاط مياه البحر المتوسط المالحة مع مياه الآبار العربية بسبب الاجراءات الصهيونية، وهذا بدوره أدى الى تحديات أمنية خطيرة فقطاع غزة من أكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان إذ يسكن 700 ألف فلسطيني في مساحة لا تزيد على 360 كم2.

لقد لجأت سلطات الكيان الصهيوني الى اجراءات مجحفة في قطاع غزة، وتنطلق هذه الاجراءات في فحوى الفهم على أنه من الصعب اقامة أية تسوية سياسية في القطاع يترتب عليها التخلي عن الموارد المائية، فهي في نظره إرثاً للشعب اليهودي. ولقد وضعت سلطات الاحتلال خطة زراعية تقوم على أساس استنزاف ما مجموعه 85٪ من المياه، فالمستوطنين اليهود يقومون بزراعة محاصيل زراعية تحتاج الى كميات

كبيرة من المياه كالقطن. كما قامت بمصادرة ما مجموعه 80٪ من الاراضي العربية المزروعة بالكروم والحمضيات واجتثت المتبقي منها ثم أصدرت غرامات مالية كبيرة على كل من يتجاوز على كميات المياه المسموح بها من قبل سلطات الحاكم العسكري الصهيوني[294]. وقامت السلطات المحتلة بانشاء مشاريع وأحزمة مائية تمتد من القطاع الى السهل الساحلي لتزويد المستوطنات والمنازل اليهودية بالمياه على حساب حقوق المواطنين العرب، وحفر آبار بأعماق كبيرة لتجفيف الآبار العربية. كما حددت سلطات الاحتلال بواسطة عدادات نصبت على صنابير المياه العربية كميات المياه التي يجب أن يستهلكها المواطنون العرب في منازلهم ومعاقبة كل من يتجاوز تلك الكميات[295].

لقد قامت سلطات الاحتلال باغلاق الآبار الارتوازية التي حفرها المواطنون العرب وتدخلت في اختيار أنواع النباتات وتحديد نوع الزراعة ومحاربة الزارعة العربية الناجحة، وطالبت السكان العرب بزراعة أصناف زراعية لا تستهلك كميات كبيرة من المياه. كما تقوم بسحب المياه الجوفية التي تكون عماد مصادر المياه العربية لقلة الامطار وتحرم الزراعة العربية التي تعتمد بنسبة 85٪ على تلك المياه. كما قامت سلطات الاحتلال بمصادرة 5000 دونم من أراضي القطاع وأجبرت المواطنين العرب إما بزراعة المحاصيل التي تريدها والتي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه أو بهجرة أراضيهم، كما اغلقت 25 بئراً عربياً واجتثت 25٪ من أشجار الحمضيات[296]، كما قام المستوطنون اليهود بحفر أكثر من 35 بئر ارتوازي تضخ المياه على مدى 24 ساعة[297].

السياسة الصهيونية في مياه اليرموك :

إن نهر اليرموك هو أكبر روافد نهر الاردن، ويقدر التصريف السنوي له حوالي 475 مليون/ م3، وتساهم الاراضي السورية بحوالي 100 مليون/ م3 سنوياً

والاراضي الار دنية بـ 75 مليون/ م3[298]. وكانت هناك خطط صهيونية قديمة لسرقة مياه نهر اليرموك[299]، وفي عام 1939 أطلق المهندس الامريكي أيونيدس مشروعه الذي اقترحه وفيه تحويل نهر اليرموك وجعل بحيرة طبريا خزان طبيعي لمياهه، وفي عام 1948 دعا المهندس الروسي اليهودي روتنبرغ الى استغلال نهر اليرموك لمدة 70 سنة، واقترح اليهودي هيس في مشروعه عام 1948 تحويل مياه النهر وتخزينها في بحيرة طبريا، بعدها في عام 1953 دعا مبعوث الرئيس الامريكي الاسبق ايزنهاور جونستون، الى تحويل مياه النهر خارج حوضه الطبيعي. وفي عام 1954 وضع الامريكي جون كوتون أسس مشروع كبير يدعو الى استغلال مياه نهر اليرموك على حساب حقوق كل من سوريا والاردن[300].

في عام 1967 قام الكيان الصهيوني بضرب منشآت ونفق تحويل مياه اليرموك الى الاردن مما أدى الى هجرة 60 ألف أردني عن منطقة الاغوار، وفي عام 1980 قام الكيان الصهيوني بشق طريق من المرتفعات السورية الى نفق تحويل مياه النهر الى الاردن، والهدف هو سرقة مياهه[301]. وعندما أتفقت سوريا والاردن على بناء سد المقارن على النهر تحركت سلطات الاحتلال وبمباركة أمريكية لايقاف تنفيذ المشروع[302]، وبالرغم من أن النهر يجري في أراضي عربية. ففي الوقت الذي وافقت وكالة الولايات المتحدة للتعاون الفني مع الحكومات الاردنية على التعاون في تمويل سد المقارن[303]، نجح الكيان الصهيوني في تأجيل قرض المشروع لتعطيل بناء السد حيث نرى بأن مشروع السد يهدد مشاريعها الاستيطانية غرب وادي الاردن، والمجمع الصناعي لمنشآت البوتاسيوم في منطقة سدوم، لذا نرى بأن تدمير سد المقارن سيكون أقل كلفة وفاعلية في حل المشكلات الناجحمة من وجود هذا السد.

وفي عام 1990 قام الكيان الصهيوني باجراء مباحثات سرية مع الاردن بعد المحادثات الاردنية - السورية بشأن مياه النهر. وتعمدت المخابرات الصهيونية

بتسريب المحادثات لانهاء أي اتفاق سوري - أردني بشأن اليرموك[304]. ويقوم الكيان الصهيوني حالياً بسرقة 100 مليون/ م3 سنوياً من مياه النهر، إذ قامت بتحويل جزء من هذه المياه عن طريق هضبة الجولان بعد ربطها بسدي يكونا وبين ضخ حوالي 22 مليون مليون/ م3 الى بحيرة طبريا ووادي الاردن لتلبية احتياجات المستوطنات اليهودية مسببة بذلك أضراراً اجتماعية واقتصادية وأخطاراً أمنية جمة للاردن الذي يعتمد على مياه اليرموك بشكل كبير، خاصة في المناطق الصحراوية[305].

في خضم ذلك تبرز لنا مسألة مهمة جداً، وهي أن الاردن يعاني من مشكلات سكانية خطيرة تكون ضغطاً على مشاريع تحسين مصادره المائية، وأن توزيع سكانه غير متساوي، مع عدم وجود احتياطي استراتيجي من المياه، مما يزيد من خطورة تلك الضغوط، إذ لا تزيد كمية المياه المتوفرة في الاردن عن 450 مليون/ م3، بينما تبلغ مجموع احتياطياته 835 مليون/ م3، ولذا فهو يعاني من عجز شديد مقداره 350 مليون / م3. وقد زادت المخاطر بزيادة المساعي الصهيونية لسرقة مياه اليرموك، كما سببت أخطاراً أمنية كبيرة للاردن، حيث أدت الى حرمان الاراضي الزراعية في الاردن بضفتيه الشرقية والغربية من المياه وأضافت حوالي 160 الف طن من الاملاح الى أراضي المملكة[306].

إن المخاطر الامنية تتزايد في ظل الازمة المائية التي يعاني منها الاردن، فقد اتبعت الحكومة نظام تقنين خفض كميات المياه المستهلكة، فقد طلب وزير الزراعة الاردني من المزارعين استخدام 1/ 3 أراضيهم وترك 2/ 3 لقلة المياه، مما جعل القطاع الزراعي يكون عبئاً على الاقتصاد الاردني، فهو يستوعب 70٪ من القوى العاملة أي حوالي 60 الف شخص عامل. لقد ازدادت خطورة أزمة المياه وعدم الكفاية المائية بعد العدوان الامريكي الصهيوني الاطلسي على العراق وابعاد 300 الف أردني وفلسطيني من الكويت[307].

السياسة الصهيونية في مياه الجولان السوري :

تعد هضبة الجولان أحد مصادر المياه المهمة للكيان الصهيوني، حيث تقدر طاقة الهضبة المائية بحوالي 60 مليون/ م3 من المياه سنوياً، وتزود الكيان الصهيوني بحوالي 30٪ من استهلاكه السنوي تقريباً، لذا فقد أعلن عام 1981 ضم منطقة الجولان سياسياً وادارياً اليه لاعتبارات مائية بحتة، إذ تشرف الهضبة على سهول الحولة وبحيرة طبريا ووادي اليرموك كما أنها تشتمل على بعض روافد نهر اليرموك وجزء مهم من مواقع المشروع العربي لاستغلال نهر اليرموك وروافده لذلك فإن سيطرة سلطات الاحتلال على الجولان تعني السيطرة على منابع عربية هامة مثل منابع نهر الاردن الرئيسة وبحيرة طبريا .

وقد بدأت سرقة سلطات الاحتلال لمياه الجولان منذ عام 1971 بواسطة شركة ميكوروت، إذ قامت هذه الشركة بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لضخ مياه الهضبة الى المستوطنات اليهودية، وأقامت محطة تابعة لترعة الام الواقعة على حافة الهضبة[308].

لقد وضع الكيان الصهيوني خطة في عام 1985 تقضي باستغلال أكثر من مليون/ م3 من المياه سنوياً في المستوطنات المقامة في الجنوب و 6 ملايين/ م3 للمستوطنات في وسط الهضبة و 8 مليون/ م3 الى المستعمرات المقامة في شمال الهضبة هادفة من وراء ذلك اسكان 50 ألف مهاجر يهودي في الجولان، كما قامت أيضاً بانشاء خزانات كبيرة لتجميع مياه السيول والثلوج المنحدرة من الهضبة والتي تقدر بـ 4.5 مليون/ م3 من المياه سنوياً، وكان لهذا المسعى الصهيوني مخاطر أمنية خطيرة وأبعاد استراتيجية أخطر وهي : إن ما تسرقه من مياه الهضبة السورية سيمكنها من اسكان 70 ألف مهاجر يهودي مقابل تهجير 90 ألف مواطن عربي سوري، وبالتالي سيعمل ذلك على تهويد الجولان والمساومة عليها في أية تسوية مستقبلية[309]. كما ستؤدي الى جعل سوريا خاضعة لأية مساومة سياسية ورهن ادارتها السياسية بيد

الكيان الصهيوني، لما تمثله الجولان من مكانة استراتيجية لسورية بسبب موقعها المهم استراتيجياً وتعبوياً، بالمقابل استفادة الكيان الصهيوني سياسياً وعسكرياً ضد سوريا[310].

لقد أدى احتلال الهضبة السورية أيضاً الى زيادة مشاكل سوريا المائية بسبب شحة مواردها المائية وجفاف بعض آبارها نتيجة لموجات الجفاف وانخفاض مستوى المياه الجوفية منها، وهذا سيؤدي الى اضعاف الموقف السوري تجاه تركيا فيما يتعلق بنهر الفرات ويضع سوريا أمام كماشتين فكاها تركيا والكيان الصهيوني، وسينعكس سلبياً على العلاقات السورية - العراقية بشأن مشكلة الفرات[311]. كذلك ستؤدي الاجراءات الصهيونية الى صرف سوريا عن مصالح حيوية متعلقة بأمنها الوطني والاهتمام بموضوع جديد يتعلق بحياة أو موت سكانها، مما سيؤدي الى اضعاف الموقف السوري ضدها على جبهتين، الأول يتعلق بالجولان والآخر تجاه لبنان.

إن سيطرة الكيان الصهيوني على هضبة الجولان ستمكن الكيان الصهيوني من خلال تحكمه بمياه الجولان من التصدي لأي جهد سوري - أردني لتحويل مياه الاردن وتنمية حوضه الجغرافي وبالتالي حرمان كل من سوريا والاردن في تحسين مواردهم المائية، كما سيمكن من احكام السيطرة على منابع بانياس والانطلاق نحو نهري الليطاني والوزان وجعل القرار السياسي السوري[312] مرتهن بالارادة الصهيونية، لذا فقد عرض الكيان الصهيوني تسوية لسوريا تضمنت الانسحاب من أربعة أخماس الجولان وتجريدها من السلاح مع وجود نظام للانذار المبكر مقابل احتفاظ الكيان الصهيوني بالخمس الذي يحتوي على المياه.

السياسة الصهيونية في مياه سيناء المصرية :

إن المخطط الصهيوني لسرقة مياه سيناء يعود الى منتصف الخمسينات، ففي عام 1952 أجرى ايزاركلوس المهندس اليهودي دراسة أكد فيها وجود خزان من المياه

الجوفية يقدر بحوالي 200 مليون/ م3 في صحراء سيناء، وأشار الى ضـرورة استغلال هذه المياه واستخدامها لاحياء صحراء النقب وتحويلها الى جنة خضراء لاغراء اليهـود بالهجرة اليها واقامة المستوطنات الزراعية فيها والتي يمكن تحويلها بوجود هذه المياه الى منطقة زراعية ذات كثافة سكانية هائلة تكون بعداً استراتيجياً هاماً، وعلى أثر ذلك بدأت مجموعة شركات أمريكية وصهيونية بـاجراء مجموعـة مـن الدراسـات واعـداد الخطط الهندسية لاستغلال هذه المياه وقامـت شـركة ميكسوروت بحفر 12 بئـر علـى الحـدود المـصرية وبمـساعدة أمريكيـة لـسحب الميـاه الجوفيـة مـن أعمـاق الاراضـي المصرية[313].

ثم أقامت بعد ذلك الشركات سداً على منطقة حفلتك قـرب نقطـة التقـاء وادي الجرافي بوادي الجدايد واللذان يقع حوضـهما الجغـرافي في الاراضـي المـصرية بهـدف سرقة مياه السيول والامطار التي تهطل على جبل خشم الفاروق والمقدرة بحـوالي 10 مليون/ م3 سنوياً والمتجمعة داخل الاراضي المصرية، ثم أقامت خزان خلـف الحـدود المصرية مباشرة يستوعب كل ما يسقط من الامطار ويتجمع من الـسيول علـى شـرق صحراء سيناء وتعيد ضخها واستثمارها في احياء مساحات واسعة من صحراء النقب لايجـاد بيئـة ملائمـة لليهـود المهـاجرين مـن الاتحـاد الـسوفييتي الـسابق ودول أوربـا الشرقية[314]. فتسببت بذلك تحديات أمنية خطيرة لمـصر، وتهـدف مـن وراء ذلـك الى قطع الطريق أمام مصر حتى لا تقوم بانشاء مجتمعات زراعية وعمرانية في سيناء خاصة في ظل تجريد المنطقة من السلاح ومنع دخول الجيش المصري اليها، بمقتضى اتفاقيـات كامب ديفيد لعام 1979. أما الهدف الآخر فهو سعي الكيان الصهيوني لتأمين حدوده عن طريق خلـق حـزام أمـني مـن المـستوطنات الزراعيـة تكـون حـائط جيـد وعـائق استراتيجي تعبوي أمام تحرك أي جندي مصري على الجبهة[315].

جذور الاطماع الصهيونية في نهر النيل :

لقد وردت فكرة تحويل المياه من نهر النيل الى سيناء في مطلع القرن العشرين عن الصهيوني تيودور هرتزل عام 1903[316]. وقد أعد هرتزل بعثة استكشافية برئاسة كسلر لدراسة إمكانية استيطان شبه جزيرة سيناء[317]، وقد حدد هرتزل الوسيلة لايصال مياه النيل الى الصحراء من خلال مد خط أنابيب بسيطة، ولكن هذا مستحيل بسبب قناة السويس لأن الماء يجب أن يضخ من فوق على علو السفن أو يضخ من تحت على عمق كبير وهذه الطريقة تبدو أسهل بكثير. إن هذا الضخ قد يكلف مليون جنيه لكن هذا ليس بكثير على هذا المشروع. وفي رسالة هرتزل الى كرومر أكد بأنهم سوف يحتاجون الى الماء من النيل وأنهم يطلبون فقط المياه الفائضة من نهر النيل[318]. كما حاول تيودور هرتزل اقناع الحكومة المصرية بتأجير سيناء لليهود لمدة 99 عاماً قابلة للتجديد ورفدها والنقب بمياه النيل، لكن حكومة الخديوي رفضت كلا العرضين[319]. وقد انتهزت الصهيونية العالمية فرصة عقد مؤتمر السلام عام 1919 في باريس الذي تلا الحرب العالمية الاولى، لترويج أفكارها حول المياه دولياً، وقد وصف وايزمان للمؤتمر حدود الدولة التي تريدها الصهيونية بشكل مفصل مضمناً أياها منابع نهر الاردن والاجزاء السفلى من نهر الليطاني واليرموك[320].

السياسة المائية الصهيونية في نهر النيل :

مع زيارة السادات الى الكيان الصهيوني تجدد احياء الامل القديم في نفوس الصهاينة حيث طرح السادات فكرة نقل مياه النيل عبر ترعة السلام. وكان الكيان الصهيوني قد وضع خطط لسرقة مياه النيل منذ عام 1974 وذلك عبْرَ نموذج مشروع اليشع كالي والذي يتركز حول مشكلة المياه المستعصية والتي يمكن حلها عن طريق نقل 1٪ فقط من مياه نهر النيل عبر الترعة الاسماعيلية لتتمكن من مد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقطاع. أما النموذج الثاني فيتمثل بمشروع يثيور ويتركز

حول إمكانية نقل مياه النيل عبر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس لارواء المستوطنات اليهودية التي ستقام لاستيعاب يهود المعسكر الشيوعي[321].

وفي عام 1986 وضع المخططون الصهاينة مشروعاً تدعمه أمريكا وهو جزء من مشروع اقتصادي يتضمن نقل مياه النيل الى الكيان الصهيوني عبر مشروعات دولية لاحياء منطقة النقب والقضاء على مشكلة تزويد المستوطنات اليهودية في الضفة وقطاع غزة[322]. وسيترتب على هذه المساعي الصهيونية نتائج خطيرة لمصر وأهمها : أن الكيان الصهيوني سيضاعف مساحة أرضه الزراعية عشرين مرة، نتيجة مد مياه النيل للكيان الصهيوني، وسيمكنه من زراعة 500 ألف فدان جديد في النقب وبالتالي زيادة عدد المهاجرين اليهود لمضاعفة عدد سكانه مما يؤدي الى تدعيم قوته العسكرية مقابل الاقطار العربية ودعم توجهاته التوسعية، كما سيترتب على هذا النقل حقوقاً قانونية للكيان الصهيوني في مياه النيل وبالتالي اعطائه ورقة رابحة في سلوكه تجاه مصر[323]. كما سيعطي ذلك للكيان الصهيوني الحق في التوسع بموجب نظرية المجال الحيوي ويحقق حلمه في السيطرة على مياه النيل، وسيصفي وينهي مشكلة اللاجئين العرب في قطاع غزة.

إن مصر تعاني أصلاً من مشكلة مائية خطيرة وعجز متراكم في اقتصادها المائي يقدر بحوالي 35 مليون/ م3 منذ عام 1986، فعندما يصل عدد سكانها الى 70 مليون نسمة سيبلغ عجزها المائي 20 مليار/ م3 في ظل حصتها المائية من مياه النيل والبالغة 52 مليون/ م3 سنوياً وستؤدي هذه المشكلة الى التأثير على أوضاع مصر الاقتصادية وخاصة الزراعة التي تكون عصب الحياة والانتاج القومي المصري والركيزة الأساسية في اطار الزيادة السكانية المتوقعة[324]. وإن سيطرة الكيان الصهيوني على نهر النيل سوف تعمل على تحجيم دور مصر العربي وخنق حركتها الافريقية وفتح مجال استراتيجي له من خلال المساومة بورقة النيل (وستكون مياه النيل لجام مصر في حالة

تنصلها من اتفاقيات كامب ديفيد وانغماسها في الصف العربي) كما ذكره أولي لوبراني[325].

وكما هو معلوم أن جمهورية مصر العربية تفتقر الى المياه باستثناء مياه النيل ولا توجد فيها مياه يعتمد عليها كمخزون استراتيجي، فأمطارها قليلة ونسبية ومياهها الجوفية غير متجددة، كما أن قسم كبير منها قد سحبت الى ليبيا عبر مشروع النهر الصناعي العظيم ولذلك فهي بحاجة الى كل قطرة ماء في ظل انفجارها السكاني المتوقع وخطط الحكومة امصرية في تحسين وتوسيع قطاعها الزراعي[326].

مشاريع نقل مياه النيل :

في منتصف السبعينات ظهرت مقالات في الصحف الاسرائيلية تدعو الى شراء مياه النيل وتحويلها الى النقب، وبعد ذلك جاء طرح الرئيس المصري الراحل أنور السادات فكرة[327] بايصال مياه النيل لاسرائيل في حالة استتباب الامن الشامل[328]. وقد تضمنت المفاوضات بعد زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات الى القدس مناقشات حول مستقبل السياسة المائية للكيان الصهيوني، وركزت تلك المناقشات على أنه يجب أن يستمر الكيان الصهيوني في السيطرة على الموارد المائية في هذه المناطق وأن تضمن وصول نهر النيل لقطاع غزة[329].

إن بيع مياه النيل الى الكيان الصهيوني هي فكرة (اسرائيلية) وهي فكرة المهندس اليشع كالي الذي يعمل في شركة كاحال، وهي الشركة (الاسرائيلية) الحكومية المسؤولة عن تخطيط المياه في الدولة، ويرى اليشع كالي أن الكيان الصهيوني سوف يضطر لمواجهة مشكلة المياه في السنوات القليلة القادمة وأن الحل في جلب مياه من دول مجاورة أو احضار مياه النيل الى النقب الشمالي[330]. كما أعلن حايين بن شامر[331] أن مصر واسرائيل قادرتان على حل جميع مشكلات النقص في المياه في يهودا والسامرة (الضفة وغزة) وشمالي سيناء دون نفقات خارقة[332]. وإذا حصل

الكيان الصهيوني على مياه النيل فإنه سيوصل المياه التي كانت توجه للنقب من نهر الاردن الى الضفة الغربية والاردن[333].

إن فكرة المشروع تستند الى أن نقل المياه الى الضفة الغربية وغزة والاردن أكثر تعقيداً، وغير ممكن من الوجهة الاقتصادية إلا عن طريق التبادل، فمصر تزود النقب (الاسرائيلي) بمياه النيل، وفي المقابل تزود اسرائيل يهودا والسامرة والاردن بمياه طبريا. وقد أفصحت عن هذا التوجه صحيفة داخار في الأول من حزيران 1986[334]، وأن أبرز المشاريع التي طرحت لنقل مياه نهر النيل هي مشروع اليشع كالي[335]. ويقوم المشروع على استغلال نسبة 1٪ من مياه النيل (0.8 مليار/ م3 من حوالي 80 مليار م3/ سنة) التي تصل الى منطقة العريش في سيناء وجرها في قطاع غزة والنقب، حيث تقدر كمية المياه التي يقترح الحصول عليها حوالي 47٪ من اجمالي الموارد المائية في اسرائيل والبالغة 1.7 مليار م3.

أما المشروع الثاني فهو مشروع شاؤول أرلوزوروف[336]، ويرى صاحب المشروع أن ثمة بدائل ثلاثة تتناول رفع مياه النيل فقط كلها قائمة على نفس العملية الهندسية، وفي هذا النطاق يتم حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها قناة المياه العذبة، تلك القنوات تدفع المياه الى نقطة سحب رئيسية في سيناء وليست بعيدة عن البالوضة في محطة الضخ[337].

إن المشروعين السابقين يهدفان الى تزويد صحراء النقب بنصف مليار متر مكعب، وقد وجدا طريقهما للتحقق بعد تصريح الرئيس المصري الراحل أنور السادات في حيفا[338]. إلاّ أن هذه الفكرة رفضت من قبل الشعب المصري والاصرار على عدم تزويد الكيان الصهيوني بقطرة ماء واحدة[339].

الاستراتيجية الصهيونية في دول حوض نهر النيل غير العربية[340] :

وهي محاولات الكيان الصهيوني غير المباشرة لاستخدام مياه النيل كوسيلة ضغط على مصر والسودان، ويشمل الموضوع نفوذ الكيان الصهيوني في كل من أثيوبيا ودول البحيرات الاستوائية. فنلاحظ الكيان الصهيوني يساعد أثيوبيا بكل السبل الممكنة[341]، بما فيها تنمية مواردها المائية وتقديم مساعدات تقنية لاستغلال مياه النيل[342]. وقد كان لاعادة العلاقات الدبلوماسية الاثيوبية الاسرائيلية في تشرين الثاني عام 1989 عبارة عن مرحلة جديدة لتنفيذ مخططات اسرائيل في القرن الافريقي، ففي الشهر نفسه الذي أعيدت فيه العلاقات، أعلنت مصادر المعارضة الاثيوبية عن وصول وفد اسرائيلي يتجاوز 400 خبير في مختلف المجالات بالاضافة الى موضوع المياه حيث اقامت اسرائيل قواعد عسكرية بحرية في جزيرتي حالب وفاطمة بالقرب من باب المندب. وتعهدت في حينها بتغطية نفقات الحرب التي تخوضها أثيوبيا ضد أرتيريا، والتزمت بتدريب عشرة آلاف من يهود الفلاشا الاثيوبيين تدريباً عسكرياً خاصاً لحماية الحكومة الاثيوبية[343].

أما منطقة النفوذ الثانية في حوض النيل غير العربية فهي دول البحيرات الاستوائية، وقد حاولت اقناع تنزانيا في نهاية الستينات باستخدام مياه النيل في الزراعة[344]، وفشلت المحاولة بسبب يقظة مصر التي وضعت الحقائق أمام الحكومة التنزانية فصرفت النظر عن المشروع. كما قامت اسرائيل بالتنسيق مع الدول النيلية الأخرى في هذا المجال حيث قامت بالتعاون مع أوغندا والكونغو باعداد دراسة لانشاء مشروع قناة صرف في الجزء الغربي لمستنقعات بحر الغزال[345]. كما يقوم الكيان الصهيوني حالياً باحتكار مناجم الماس في الكونغو أيضاً، فضلاً عن نفوذه الكبير في كل من الكونغو وكينيا ورواندا حيث تتعثر مجموعة أندوجو (الاخاء) لدول حوض النيل[346].

كما أن دول حوض النيل الأخرى لها مطالب في مياه النيل[347]، إذ أن بعضها قد طالب بتخصيص حصص له، كما أن البعض بصدد اقامة خزانات وسدود على منابع النيل وروافده الموجودة في أراضيه، فهناك مشروعاً مشتركاً بين تنزانيا وروانـدا وبورندي على نهر كاجيرا منذ عام 1977[348]، كما أن لتنزانيا مشروعات مباشرة للري على ساحل بحيرة فكتوريا (خطة 76/ 1981)، ولأوغندا مشروعات في منطقة تونجا تؤثر على التخزين في بحيرة البرت، كما تتضاعف مخصصات الري في كينيا بأكثر من 50٪ عام 1982/ 1983 عن عام 1978[349].

السياسة المائية الصهيونية في مياه الوزاني :

يبلغ التدفق السنوي لمياه نهر الوزاني 65 مليون/ م3، ويسيطر عليه الكيان الصهيوني (اسرائيل) سيطرة شبه تامة، وقد أكملت ضم منابع النهر وأجرت تغييرات طبوغرافية على حوض مجراه، وذلك باقتطاع جزء من الاراضي اللبنانية في محور الغجر - الوزاني ثم نقلت الشريط الحديدي الشائك الفاصل بين الحدود الدولية في أراضي بلدة الغجر السورية المحتلة للضفة الشرقية لمجرى نهر الوزاني[350]، بهدف تلبية احتياجات المهاجرين السوفييت كما أنها تستخدم جزءاً من مياه النهر عبر خط أنابيب الجولان الى الارض المحتلة ولأجل الافادة منها لتوليد الطاقة الكهربائية.

لقد أدت الاجراءات الصهيونية هذه الى ايقاع لبنان بمشاكل اقتصادية واجتماعية، حيث لا يوجد فائض مائي فيه بسبب شحة أمطاره واستيلاء الكيان الصهيوني على مياه الليطاني. فأعطت الموازنة المائية للكيان الصهيوني دفعة جديدة للتخلص من العجز المتراكم فيه وبالتالي اعطائه حرية المناورة الاستراتيجية لمعالجة مشاكله الاجتماعية والاقتصادية، وكان هذا كمنفذ سياسي - استراتيجي للكيان الصهيوني في معالجة مشاكله الناجمة عن الهجرة اليهودية وسياسته الاستيطانية والتوسعية.

كما أدت الاجراءات الصهيونية في الاراضي اللبنانية الى اسناد نظرية الامن الاسرائيلي برافد قوي حيث ستعيق المشاريع الصهيونية لنقل مياه الوزاني أي تحرك سوري في الجنوب اللبناني، فضلاً عن ايجاد ورقة أمنية ضاغطة أخرى ضد لبنان فيما يتعلق بالجنوب اللبناني واضعاف موقفه السياسي وفك عرى الارتباط السوري - اللبناني حيث ستمكن الصهيونية من خلال ذلك من ابعاد الموقفين السوري - اللبناني بزرع الخلاف بينهما[351].

الاستراتيجية التركية ـ الصهيونية في نهر الفرات :

إن الاطماع الصهيونية في مياه نهر الفرات تعود الى عام 1918، حينما قال بن غوريون أن حدود فلسطين تبدأ من البحر المتوسط غرباً الى سوريا شرقاً، كما أن مقولة موشي دايان المشهورة في عام 1967 (لقد استولينا على أورشليم ونحن في طريقنا الى يثرب وبابل والطريق الى بابل يمر عبر الفرات)[352]. ومن خلال المشروع التركي - الامريكي "أنبوب السلام" والذي أعلن عنه الرئيس التركي الراحل توركوت أوزال في عام 1988، دخلت الخطط الصهيونية لسرقة مياه الفرات حيز التطبيق العملي، فمنذ لقاء وزير الخارجية الصهيوني السابق شمعون بيريز نظيره التركي مسعود يلماز كان الحديث بينهما حول كيفية افادة الكيان الصهيوني من مياه الفرات لمعالجة مشكلاته المائية[353]، وفي عام 1989 وافقت تركيا سراً على بيع كميات من مياه الفرات الى الكيان الصهيوني[354] بهدف التخلص من العجز المتراكم في ميزانه المائي.

إن الكيان الصهيوني سيحقق مكاسب كثيرة من ذلك فضلاً عن المياه وهي تحجيم الدور السوري في لبنان وامتلاك ورقة جديدة تجاه سوريا فيما يتعلق بالجولان وفك الارتباط السوري - المصري ضمن دائرة التحرك العربي الافريقي الآسيوي[355]. كما يعمل على تحقيق الغرض الاساسي وهو ضرورة ارتباطه واندماجه بالدول العربية ودول الجوار بوجهة اقتصادية معها لكسر حاجز العزلة السياسية الذي يعاني منه.

كما أن الماء هو القضية المركزية لسوريا في مطلع القرن الحالي، فالبنيان السياسي والاقتصادي لسوريا سيصبح في مهب الريح إذا لم تنفذ الاجراءات السريعة لزيادة مصادر سوريا المائية، إذ تعاني سوريا من زيادة هائلة في السكان تقدر بـ 8 .3٪ سنوياً وهي من النسب العالية عالمياً، كما أنها تعاني من موجة جفاف وانخفاض مستويات مياهها الجوفية وجفاف آبارها وعدم كفاية انتاجها القومي من الحبوب لعدم تكافؤ مواردها المائية مع مساحتها الزراعية فهي تستورد 300 الف طن من الحبوب سنوياً[356]. كما أن مبدأ السيادة التركية المطلقة على جزء من مياه الفرات الذي يجري في الاراضي التركية يرتبط بمفهوم خاطيء للسيادة، إذ ينجم عن هذا المفهوم استخدام تركيا لمياه الفرات والتصرف فيه بشكل يضر بالدولة المتشاطئة وحيث يتنافى ذلك مع مبدأي حسن الجوار وعدم الاضرار بالغير دون أن يكون لهذه الدول أي حق بالاعتراض[357]. وقد تخلت معظم دول العالم عن مبدأ هارمون (نظرية السيادة المطلقة) بسبب طبيعته التمييزية[358]. إن مواد قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية قد أشارت بشكل واضح لا يقبل اللبس الى رفضها لنظرية السيادة المطلقة[359].

وتعاني سوريا حالياً من عجز خطير في المياه يصل الى 4 مليار/ م3 في ضوء استراتيجيتها الزراعية المستقبلية وحصتها الحالية من مياه نهر الفرات والبالغة 4 مليار/ م3 سنوياً سيبلغ عجزها المستقبلي 10 ملايين/ م3، لذلك فسوريا بحاجة الى كل قطرة ماء، وكل قطرة ستكون لها آثار أمنية حاسمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السوري.

من ناحية ثانية فإن العراق لا يحصل إلا على 10 مليار/ م3 من مياه نهر الفرات سنوياً بينما يبلغ احتياجه السنوي 18 مليار/ م3 من المياه سنوياً، لذا فهو يعاني من عجز قدره 8 مليار/ م3 وارتفاع في نسبة الملوحة التي تصل الى 60٪ من مجموع أراضيه

المروية، كما أن العراق سيبلغ عجزه المستقبلي حوالي 30 مليار/ م3 حيث ستبلغ احتياجاته المستقبلية 42 مليار/ م3. فالعراق لا يحصل إلا على 138/ م3/ ثا في حين أنه يحتاج فعلياً الى 520/ م3/ ثا لتحقيق كفايته المائية[360].

لقد أدى ذلك الى اضعاف موقف سوريا والعراق تجاه تركيا حيال قضايا أمنية خطيرة منها ما يتعلق بالقضية الكردية ولواء الاسكندرونة والنفط ومياه الفرات. كذلك أدى الى تحجيم دور العراق عربياً وأقليمياً واضعف موقفه القومي تجاه الصراع العربي - الصهيوني بانشغاله بقضايا مصيرية داخلية بهدف اخراجه من دائرة المواجهة مع الصهاينة[361].

التوصيات :

- ادخال الارشاد المائي كعنصر رئيسي للارشاد الزراعي، فضلاً عن تضمين السياسة المائية في أي ستراتيجية زراعية.
- يجب أن يكون للمرأة دورها الفاعل في مجال ترشيد استخدام المياه سواء المرأة الريفية أو الحضرية، وأن يقوم الاتحاد العام للنساء بدوره الفاعل في ذلك من ناحية الارتقاء بمستوى المرأة الثقافي والاجتماعي، وتنمية مهاراتها وايجاد برامج خاصة تساعد على تنويع مصادر الدخل للاسرة العربية وبما يتناسب مع قدرات المرأة كربة بيت ومنتجة للغذاء.
- يجب عقد الاجتماعات الدورية للتعرف على الجديد في مجال السياسات المائية، فضلاً عن السياسات الزراعية والاساليب الانتاجية المتقدمة، والتعرف على الجهود الدولية في هذا المجال.

- ضرورة زيادة التعاون بين البنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعتبار أن المنظمة تمثل عنصر ثقة من قبل جميع الاقطار العربية.

- ادخال أساليب الري الحديثة في الزراعة العربية والتوسع فيما هو قائم بالفعل وبصفة خاصة الري بالرش والتنقيط مما يقلل استهلاك المياه ويقلل الفاقد منها، كذلك التوسع في زراعة المحاصيل الاقل حاجة الى المياه والمقاومة للجفاف.

- تنمية مصادر المياه غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر وتنقية مياه المجاري والمياه الثقيلة والصرف الزراعي، واعادة استخدامها في ري المحاصيل الزراعية بشرط عدم الاضرار بصحة الانسان أو الحيوان أو البيئة.

- الحفاظ على منسوب المياه الجوفية وعدم اللجوء الى الضخ الجائر لئلا تتأثر الاحواض المائية وترتفع درجات الملوحة ويحدث خللاً في المخزون المائي.

- يجب التنسيق في مجالات الانتاج بمعنى التخصص في انتاج منتجات زراعية معينة في دولة أو عدة دول يكون لها خبرة نسبية في انتاجها، ويمكن حساب الميزة النسبية في اتجاهين : ميزة نسبية للحاصلات الزراعية بشكل عام وميزة نسبية لحاصلات التصدير، ومن خلال هذا التخصص وتقسيم العمل يمكن تخفيض حدة التنافس في الاسواق العربية والعالمية لدول عربية تشترك في انتاج معين.

- زيادة فعالية الاتحادات النوعية مثل اتحاد منتجي الاسماك، واتحاد منتجي الاسمدة الكيمياوية، واتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، وألا يقتصر دورها على اقتراح المشروعات فقط، وإنما يمتد ذلك ليشمل ترويج

تلك المشروعات بالبحث عن مصادر التمويل من قبل القطاع الخاص أو القطاعات المشتركة.

- إن مسألة الامن القومي العربي كل متكامل، لذا ينبغي أن يكون هناك قوام جديد للامن القومي العربي، بحيث يلبي مقتضيات اقليمية دولية جديدة، وهذا يستدعي العمل الجاد من مختلف الاوساط الثقافية والسياسية في الوطن العربي من أجل التنبيه الى هذه المخاطر والتهديدات وضرورة مواجهتها بصياغة ستراتيجية عربية قادرة على انتاج تصور ناجح لمسألة الامن القومي العربي في اطار حركة عربية نهضوية، بتعزيز الحياة الديمقراطية، والمشاركة السياسية الشعبية، والتعددية السياسية.

- إن الانظمة العربية مدعوة لتطوير مواقفها والعمل على دفعها نحو اتجاهات التعاون والتكامل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فلا بد من حشد الجهود بشكل متكامل حتى تتحقق التنمية على المستوى القومي الذي سيعزز الامن القومي العربي، وهذا التحدي الذي واجه الامة العربية ومازال.

- تطوير أنماط استخدام الموارد المائية بما يحقق أعلى قيمة مضافة من استخدام هذا المورد وذلك في ظل العوامل الحاكمة في التجارة الدولية والاقليمية وبما يحقق التوازن بين الصالح الاقتصادي العام دون التضحية بالحواجز الانتاجية.

- الاسهام في حشد الجهود العربية لتخطيط وتنفيذ برامج بحثية مشتركة لتطوير ماتملكه المنطقة من تقنيات أكثر ملائمة للبيئات المحلية.

- في ضوء التقييم الموضوعي لأوضاع الزراعة العربية والامن الغذائي للدول العربية، وفي اطار ماتحتاجه التغيرات الاقتصادية والسياسية في العالم وتماشياً مع أوضاع القطاعات الزراعية العربية، يجب تحديد التوجهات التي يمكن أن تسهم في تحسين أوضاع الزراعة والامن الغذائي في الدول العربية، واتاحة الفرصة للمختصين والخبراء العرب لتبادل نتائج تجاربهم في مجالات نقل التكنولوجيا.

- العمل على تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية ودول العالم المتقدم في المجال الزراعي على ألا يقتصر الامر على مجرد نقل هذه التكنولوجيا دون احراز تقدم واضح في مجال تطوير الانتاج والانتاجية الزراعية، وخاصة السلع التي يتوقع أن تشهد أسعارها ارتفاعاً واضحاً للسلع ذات الميزة التنافسية والارتقاء بنوعية وجودة المنتجات الزراعية.

- التركيز على تطوير تكنولوجيا استخدام الموارد المائية سواء تمثل ذلك في تطوير نظم الري أو تطوير الاصناف الاقل في احتياجاتها المائية ويتطلب ذلك بدوره تطوير الاداء في المجالات البحثية والارشادية، وتوجيه المزيد من الاهتمام بمجالات تنمية الموارد وخاصة المائية وصيانتها مع مراعاة معايير الكفاءة وترشيد استخدامها ليس فقط بل وأخذ البعد البيئي في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية.

- يجب الاستثمار في مشاريع البنيات الاساسية من طرق ومياه وخدمات مساندة من بحوث وارشاد وازالة التشوهات السعرية وايقاف التدخلات المباشرة في تحديد الاسعار، فضلاً عن رصد مايتحقق على الساحة الدولية

من تغييرات تكنولوجية في المجالات الزراعية والتعريف بها، وذلك بهدف المساهمة في التخفيف من حدة الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها المنطقة.

- تضمين تكلفة الانتاج الزراعي تكلفة المياه أو جزء منها وذلك لتحقيق الاستخدام الرشيد لهذا المورد الاقتصادي الهام دون التضحية بالعدالة بين المنتجين، فضلاً عن التعاون مع الجهات المختلفة لصياغة عدد من المشروعات لتطوير وتحسين الانتاجية والمساهمة في تطوير المعدات الانتاجية والتسويقية للسلع والمنتجات الزراعية لزيادة قدرة الاقتصاديات العربية ومرونتها في التعامل مع مقتضيات السوق الدولية، وتطوير الزراعة العربية بما يتلائم مع الاوضاع والتغيرات التي تسود المنطقة سواء كانت محلية فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي والاصلاح الهيكلي، أو اقليمية فيما يخص جهود السلام في الشرق الاوسط، أو عالمية ومايرتبط بالاتفاقيات العالمية والتكتلات الاقتصادية، وأن يتم ذلك دون حدوث تعارض بين السياسات المختلفة.

- تطوير قاعدة معلومات احصائية لغرض اتخاذ القرار المناسب في ظل سياسات تحكمها عوامل وقوى السوق، فضلاً عن التعرف على الوضع الاقتصادي العام في الدولة أمام المستثمرين، وزيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعي، وهذا يعني السعي الى جذب الفوائض المالية والعربية لاستثمارها داخل الوطن العربي، وتحسين المناخ الاستثماري في الاقطار العربية بوجه عام ومايتطلبه ذلك من الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما يجب وضع خريطة للاستثمار الزراعي في الاقطار العربية تهتم بتوضيح المجالات والمشاريع الزراعية التي يمكن الاستثمار فيها، وتحديد

مواقعها وتقديم مشروعات تمت دراستها بصورة أولية توضح العائد والتكاليف والمزايا المكفولة للمستثمرين.

- تفعيل اتفاقيات التعاون الزراعي العربي بتشجيع الاتفاقيات القطاعية بهدف استغلال الموارد المائية المتاحة في الاقطار العربية طبقاً لمبدأ الميزة النسبية، وفي هذا الاتجاه يمكن أن تكون هناك اتفاقيات خاصة بانتاج السكر والزيوت النباتية واللحوم والاسماك وغيرها وحسب الاولويات.

- استخدام أسلوب حق الامتياز الذي يعني منح الدول حق الامتياز لاستغلال الموارد المتاحة لفترات زمنية طويلة، وهذا الاسلوب معمول به في كثير من دول العالم، وقد ثبت نجاحه حيث أنه يأخذ في الاعتبار توزيع المنافع والاعباء.

ومن هذه الزاوية يمكن اقامة مخزون استراتيجي عربي من الغذاء، وقد سبق أن طرحت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مطلع الثمانينات فكرة حول الامن الغذائي العربي، كما قامت في عام 1993 باعداد دراسة للجدوى الفنية والاقتصادية لاقامة مخزون.

الهوامش

حسب ورودها في متن الكتاب

الهوامش حسب ورودها في متن الكتاب:

(1) محمود رياض، اسرائيل والمياه العربية، القضية وتطورها، الباحث العربي، العدد 6، 1986، ص 11.

(2) محمود سمير أحمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الاوسط، مجلة الوحدة الاسلامية، القاهرة، 1992، ص 47.

(3) جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، مجلة الزراعة والمياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي، مجموعة أعداد لعدة سنوات.

(4) مياه المبازل.

(5) لقد اتخذت اجراءات بالنسبة للعراق، للحد من تردي نوعية المياه الواردة الى القطر من الخارج بعد أن تم وضع الخطط اللازمة لتخليص الاراضي الزراعية مما اصابها من أملاح وازالة التغدق عنها، وشملت تلك الاعمال شبكات ري وبزل حديثة وعمليات تعديل وتسوية لتقليل الفواقد المائية، وقد بذلت في هذا المجال جهود كبيرة وصرفت أموال طائلة كان حصيلتها في عام 1991 أكثر من250 الف دونم، علماً أن أطوال المبازل الرئيسية بلغت 2929 كم والمبازل الفرعية 7425 كم والمبازل الجمعة المفتوحة 70815 كم والمبازل الحقيقية المغطاة 53985 كم.

– نصير الانصاري، حوض الفرات والامن الغذائي الستراتيجي للعراق، نقابة الجيولوجيين، بغداد، 1990، ص ص 22 – 44.

- د. محمد جواد علي، نحو ستراتيجية مائية وطنية، مجلة أم المعارك، السنة الاولى، العدد الثالث، 1995، ص ص 61 – 67.

(6) ويجدر بالذكر أن نهر صدام الذي أنشأ عام 1992، يجمع معظم مياه البزل المتأتية من المشاريع الاروائية في المنطقة الوسطى والجنوبية، وهذا النهر مجرى رئيسي يبلغ طوله 576 كم ويمتد من شمال بغداد ويصب في الخليج العربي.

(7) وذلك بانشاء سدود ترابية أخرى على الوديان.

(8) وتقدر كميته المتجددة في منطقة الصحراء الغربية بما لايقل عن 700 مليون م3 سنوياً، وفي مناطق حافات الصحراء الغربية بما لايقل عن 200 مليون م3 سنوياً، وبهذا يصل الخزين الى مليار م3، علماً أن كمية المياه المستثمرة في هذه المنطقة قليلة جداً قياساً بما هو متوفر من احتياطي، وأن المساحات التي يمكن ارواؤها بالاعتماد على الخزين المتجدد وباستخدام الرش المحوري في الصحراء الغربية وحافاتها تبلغ 435000 دونم ويمكن اضافة حوالي 000 .500 دونم عند استخدام جزء بسيط من الخزين الثابت للمياه الجوفية وبذلك تصل المساحة التي يمكن ارواؤها بحدود مليون دونم.

(9) إن توطيد الامن في المنطقة عن طريق استغلال المياه في الصحراء والذي يساعد على استقرار الانسان فيها وبالتالي ارتباطه السريع بالتطور المستمر مما يجعله يواكب التطور الحضاري ويرفع من حسه الوطني وارتباطه بالارض. ويشجع ذلك أيضاً على قيام زراعة دائمية ويرافق ذلك قيام ثروة حيوانية.

- نصير الانصاري، مصدر سابق، ص ص 22 – 24.

(10) لقد قامت مراكز البحوث بالعديد من الدراسات حول امكانية استخدام المياه الثقيلة المعالجة للأغراض الزراعية وغسل التربة، وهي خطوة يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار مستقبلاً مع تعميقها وتوسيعها.

(11) من المتوقع أن تصل كمية هذه المياه للتجمعات السكانية الرئيسية في القطر حسب احصاء عام 1987، ويعد تنفيذ شبكات مجاري لها حوالي 800 مليون م3 سنوياً، ويصل هذا الرقم الى أكثر من ذلك عند ادخال تجمعات سكانية أخرى، والتزايد السكاني المتوقع عن اكمال شبكات المجاري.

- جميل محمود خاور، تقرير عن الاستقلال المائي والمستقبلي للمياه في أعالي الانهر ومفاوضات المياه المشتركة، 1992، ص ص 18 – 28.

- د. محمد جواد علي، نحو ستراتيجية مائية وطنية، مصدر سابق، ص 68.

(12) إن طرق الري المتبعة في ري هذه المحاصيل هي السيحية أو المكننة.

(13) ومن الممكن في المستقبل القريب اجراء تجارب حقلية ودراسات علمية تطبيقية حول استخدام المياه الثقيلة المعالجة في العراق، من دون استعمالها لأغراض الشرب والاستعمالات المنزلية، وحول امكانية استخدامها للأغراض البلدية لري الاشجار والمتنزهات والحدائق العامة، وفي مجال الصناعة مثل التبريد والمراجل، وللأغراض الزراعية لري الاشجار والغابات والمحاصيل العلفية.

- محمد جواد علي، المصدر السابق، ص 69.

(14) راجع الدراسة التي قامت بها وزارة الري أواخر عام 1992، حول امكانية استخدام مياه نهر صدام، وملوحة البزل التي تقدر بثلاثة أضعاف ملوحة مياه

الري بعد الوصول الى حالة التوازن الملحي مابين الري والغسيل والمياه الخارجة من منطقة الجذور كما هو مؤشر في المراجع ذات العلاقة.

(15) المهندس عبدالستار سلمان حسين، مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) في تركيا، بغداد، 1998.

(16) يجب أن يسبق ذلك اجراء تجارب موقعية عديدة وضمن برنامج واسع لكشف الظروف والملابسات والعوامل التي تساعد أو تحد من استخدامها.

(17) لقد ثبت نجاح طريقة الري بالتنقيط في مثل هذه المناطق. ومن الجدير بالذكر أنه لم تجري محاولات لتحلية المياه المالحة للأغراض الزراعية لعدم الحاجة لذلك، على الاقل في الوقت الحالي.

(18) عبدالعزيز حسين الصويغ، الامن القومي العربي، رؤية مستقبلية، القاهرة،1991، ص ص 13 – 16.

(19) علي الدين هلال، الامن القومي العربي والصراع الستراتيجي في منطقة البحر الاحمر، المستقبل العربي، السنة الثانية، العدد التاسع، 1979، ص ص98 – 99.

(20) أي أن الامن القومي قضية تمتزج فيها السياسة الاقتصادية والجغرافيا والعسكرية والاوضاع الاجتماعية مع قوة الدولة ونظامها السياسي مع الستراتيجية القومية.

(21) وخاصة إذا كانت الموارد المائية سلعة نادرة.

(22) د. عدنان هزاع البياتي، مجلة شؤون عربية، حزيران، 1997، 90، ص ص 83 – 98.

(23) د. مجذاب بدر العناد، أزمة التنمية الزراعية العربية وانعكاساتها على الامن الغذائي العربي، شؤون عربية، بغداد، كانون الاول، 1996، ص ص 107– 125.

(24) الانهار الدولية هي الانهار التي تصطف دولتان أو أكثر بشكل متتابع على حوض أحد الانهار، أو أن تقع بشكل متقابل، بحيث تشترك في النهر بوصفه حداً دولياً.

(25) مصطفى كمال طلبة، انقاذ كوكبنا : التحديات والآمال، حالة البيئة في العالم 1972 – 1992، برنامج الامم المتحدة للبيئة والتنمية، نيروبي، 1992، ص 72. نقلاً عن د. عدنان هزاع البياتي، مجلة شؤون عربية، 1996.

(26) راجع برنامج الامم المتحدة للبيئة، 1991، حالة البيئة في العالم 1991، نيروبي، ص ص 48 – 49. نقلاً عن د. عدنان هزاع البياتي، المصدر السابق.

(27) د. عبدالفتاح علي الرشدان، الازمة الراهنة للامن القومي العربي في التسعينات، دراسة في أسباب الازمة ومصادر التهديد، مجلة شؤون عربية، العدد 91، أيلول، 1997، ص 91.

(28)

– عبدالله فكري أبو النور، بعض الانشطة والانجازات التي تقوم بها مصر في مجال مكافحة التصحر، مشروع الحزام الاخضر لدول شمال أفريقيا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995، ص ص 33 –36.

- د. محمد رضوان الخولي، التصحر في الوطن العربي، انتهاك الصحراء للارض عائق في وجه الانماء العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 109.

- جمال شريف دوغرامة جي، الموارد الطبيعية والتصحر في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، دمشق، 1983.

(29) كما عرفه برنامج الامم المتحدة للبيئة.

(30) على الاقل تحت الظروف الطبيعية.

(31) د. محمد رضوان الخولي، التصحر في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 100.

(32)

- رياض محمد عبدالعال، التصحر وتدهور الاراضي المصرية، مشروع الحزام الاخضر لدول شمال أفريقيا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995، ص 52.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ستراتيجية المنظمة للتنمية في التسعينات، ص 9.

(33) د. محمد علي الفرا، واقع الامن الغذائي العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 1987، ص 56.

- محمد الشحاتر، التصحر في الوطن العربي أسبابه ونتائجه، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987.

- محمد الحنش، التصحر وتأثيره على الامن الغذائي، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، 1986.
- د. محمد المطالبي، العنصر الانساني وعلاقته بالتصحر في دول المغرب العربي، مشروع الحزام الاخضر لدول شمال أفريقيا، تونس، 1995.
- عصام مجيد سليمان، التصحر، أخطاره، أسبابه، طرق علاجه، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1987.
- د. نجيب خروفة، د. مهدي الصحاف، وفيق الخشاب، الري والبزل في العراق والوطن العربي، مطابع المنشأة العامة للمساحة، بغداد، 1984.

(34) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول المراعي المتدهورة في الوطن العربي والمشروعات المقترحة للتطوير، الخرطوم، 1995، جدول (1-6) ص 33.

(35) لقد أبرزت هذه الدراسة أن ملوحة البزل تقدر عادة بثلاثة أضعاف ملوحة مياه الري بعد الوصول حالة التوازن الملحي مابين الري والغسل والمياه الخارجة في منطقة الجذور، فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الملوحة جراء زيادة تركيز الاملاح في السنوات اللاحقة بسبب تردي نوعية مياه الانهار في اجمالي حوضي التغذية قبل دخولها الاراضي العراقية ومن ذلك وبافتراض أن ملوحة مياه البزل للمشاريع في وسط وجنوب وادي الرافدين سوف تبقى وبمستواها المرتفع نسبياً في السنين القادمة. إن نوعية مياه البزل قد تتحسن على الامد الطويل إذا ماتحسنت نوعية مياه الري وحصل توازن ملحي بين المياه السطحية ومياه البزل عند تكامل شبكات الري والبزل والاستصلاح. ومن توصيات هذه الدراسة :

- اجراء تجارب ميدانية في استخدام مياه نهر صدام للمحاصيل الزراعية ومعرفة تأثيراتها المختلفة.
- استخدام هذه المياه لأغراض التشجير ومكافحة التصحر.

(36) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الامن الغذائي العربي، 1996، ص 169.

(37) منظمة الاغذية والزراعة الدولية، الامم المتحدة، الكتاب السنوي للتجارة، 1994.

(38) ارتفعت من 4 .19 مليار دولار عام 1991 الى 6 .24 مليار دولار عام 1993.

(39) ازدادت من 9 .4 مليار دولار الى 2 .5 مليار دولار.

(40) ولو أضيفت الى كلفة الواردات الزراعية في عام 1993 ماتوفرت من احصاءات عن كلفة استيرادات 15 بلد عربي من الاسمدة الخام المصنعة ومن المبيدات ومن الآلات الزراعية والبالغة مجموع قيمتها 2 .1 مليار دولار، فإن تكاليف الاستيرادات ترتفع الى حوالي 8 .25 مليار دولار. أما الواردات من سلع الغذاء الرئيسة لعام 1993، فقد بلغت 6 .14 مليار دولار مقابل 3 مليار دولار للصادرات منها.

(41) إن الفجوة الغذائية في التسعينات سجلت تقلصاً ملموساً عن الارقام المسجلة خلال أواسط الثمانينات، على كل فإن البلاد العربية مرشحة لأن تستمر في الاعتماد على المصادر الخارجية، خاصة بالنسبة للقمح والحبوب الخشنة.

(42) وتظهر بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن عام 94/ 95 أن مستوردات القمح في مصر كانت بنسبة 82٪ من الولايات المتحدة و 10٪ من الاتحاد الاوربي، وفي الجزائر بنسبة 45٪ من الاتحاد الاوربي و 40٪ من كندا و 11٪ من الولايات المتحدة، وفي اليمن بنسبة 55٪ من الولايات المتحدة و 32٪ من الاتحاد الاوربي، وفي تونس بنسبة 52٪ من الاتحاد الاروبي و 32٪ من الولايات المتحدة و 12٪ من كندا، وفي المغرب بنسبة 84٪ من الاتحاد الاوربي و 15٪ من الولايات المتحدة، وفي الاردن بنسبة 64٪ من الولايات المتحدة و 28٪ من الارجنتين و 7٪ من الاتحاد الاروبي، وفي سوريا بنسبة 81٪ من الاتحاد الاوربي و 17٪ من كندا. وكذلك الامر بالنسبة للواردات من الحبوب الخشنة التي تم استيرادها عام 94/ 95 من الولايات المتحدة بنسبة 89٪ لمصر و 80٪ بانسبة للجزائر و 73٪ بالنسبة لليمن و 52٪ بالنسبة لتونس و 77٪ بالنسبة للمغرب و 65٪ بالنسبة لكل من الاردن وسوريا و 22٪ للسعودية فضلاً عن 61٪ من الاتحاد الاوربي.

(43) د. عدنان هزاع البياتي، مصدر سابق، ص96.

(44) مصطفى كمال طلبة، انقاذ كوكبنا : التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم 1972-1992)، برنامج الامم المتحدة للبيئة، نيروبي، 1992، ص72.

(45) علي الدين هلال، الامن القومي العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الاحمر، المستقبل العربي، السنة الثانية، العدد التاسع، 1979، ص ص98-99.

(46) برنامج الامم المتحدة للبيئة، 1991، حالة البيئة في العالم 1991، نيروبي، ص ص48-49.

(47) عبد العزيز حسين الصويغ، الامن القـومي العربـي، أوراق للنـشر والاعـلام، القاهرة، 1991، ص ص13-16.

(48) جان خوري وعبد الله الدروبي، الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسـات المنـاطق الجافـة والاراضـي القاحلـة والمكتـب الاقليمـي للعلـوم والتكنولوجيا في الدول العربية، دمشق، 1990، ص ص26-34.

(49) عدنان هزاع البياتي، أزمة الميـاه في الـوطن العربـي، المستقبل العربـي، الـسنة الثامنة عشرة، العدد 204، 1996، ص ص89-91.

(50) نجيب خروفة، الري والبزل في العراق والوطن العربي، 1984، ص85.

(51) نعمان دهش العقيلي، تكامل المـوارد المائيـة في دول الخلـيج العربـي، النـدوة العلميـة العالميـة الرابعـة لمركـز دراسـات الخلـيج العربـي، البـصرة، 1988، ص193.

(52) سعدي السعدي، التوجيهات التنموية والتخطيطية الاساسية للثـروة المائيـة في العراق والبلاد العربية، الندوة العلمية لجامعة الموصل، الآفاق المـستقبلية لـسد صدام، 1986، ص3.

(53) د. كاظم موسى محمد الطائي، استراتيجية الامن المائي العربي، رؤية مـستقبلية للقرن القادم، بحوث مستقبلية، عدد 3، 2001، الموصل، العراق، ص72.

(54) قيس ناطق محمد، تركيا وحرب المياه، مجلة العلـوم الـسياسية، العـدد العاشـر، 1993، ص137.

(55) محمد جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الاوسط، مجلة الباحـث العلمـي، العدد 22، 1990، ص10.

(56) أحمد حسن المجيد، السياسة المائية التركية والخيارات المتاحة، العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين، تأليف مجموعة من الباحثين، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2000.

(57) محمود رياض، اسرائيل والمياه العربية : القضية وتطورها، الباحث العربي، العدد السادس، 1986، ص11.

(58) ليزلي شميدا، مشروعات اسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي- الاسرائيلي، الباحث العربي، العدد 6، 1986، ص19.

(59) د. عدنان هزاع البياتي، دول الجوار العربي، مصدر سابق، ص ص89-91.

(60) د. عدنان هزاع البياتي، نفس المصدر السابق، ص91.

(61) عبد الاله بلقزيز، 1991، الاقتصادي، السياسي، العسكري، في الامن المائي العربي، الوحدة، السنة السابعة، العدد 76، ص10.

(62) عباس قاسم، 1993، الاطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولوتيكية، المستقبل العربي، السنة السادسة عشرة، العدد 147، ص51.

(63) د. عدنان البياتي، دول الجوار العربي، مصدر سابق، ص92.

(64) عبد الفتاح الجبالي، قمة عمان بين أوهام السلام وطموح التسوية، المستقبل العربي، السنة 18، العدد 204، جدول (1)، 1996، ص16.

(65) العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين، نخبة من الباحثين، مركز الدراسات التركية، 2000، ص454.

(66) د. كاظم الطائي، استراتيجية الامن المائي العربي، مصدر سابق، ص75.

(67) جلال عبد الله معوض، تركيا والامن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 6، 1995، ص111.

(68) عبد الفتاح الجبالي، قمة عمان : بين أوهام السلاح وطموح التسوية، المستقبل العربي، السنة الثامنة عشرة، العدد 204، جدول (1)، 1996، ص16.

(69) عباس قاسم، الاطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولوتيكية، المستقبل العربي، السنة السادسة عشرة، العدد 147، 1993، ص 51.

(70) كاظم موسى محمد، سياسة تركيا المائية، المؤتمر الاول لمركز الدراسات التركية، 1989، ص9.

(71) جلال عبد الله معوض، تركيا والامن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 6، 1992، ص99.

(72) د. ابراهيم خليل، مشروع مياه السلام التركي، في عبد الرزاق عبد المجيد شريف وآخرون، الموارد المائية لدول حوض دجلة والفرات، مركز الدراسات التركية، الموصل، ص ص184-208.

(73) د. عوني السبعاوي، العلاقات العراقية – التركية مكامن العداء ونقاط التفاهم، في العلاقات العراقية التركية، الموصل، العراق، 1999، ص ص40-51.

(74) د. صبحي قاسم، الامن الغذائي في الوطن العربي، حاضره ومستقبله، مؤسسة شومان، الاردن، 1993.

(75) وينتقد نظام تسعيرة المياه الثابتة لأنها لاتشجع على الاقتصاد في استخدام الماء ولكنها الوسيلة المفضلة لدى كثير من الدول لسهولة ادارتها، إذ أن نظم

التسعيرة الاخرى تتطلب أجهزة قياس لاستخدام الماء وجهاز اداري كبير لمراقبتها وللاشراف على صيانتها. وهناك عدة بدائل لنظم تسعيرة المياه ولكل محاسنها وعيوبها، ومثال ذلك التسعيرة المبنية على مبدأ تغطية متوسط التكلفة الكلية لشبكة الري المستخدمة، والمبدأ الآخر الذي يمكن أن يستخدم في التسعيرة هو مبدأ التكلفة الحدية والبعض يفضل تأسيس التسعيرة على المبدأ المعروف في الآلية العامة بمبدأ المقدرة على الدفع.

(76) FAO:The State of Food and Agriculture, 1993.

(77) إن الزراعة تعد المستخدم الرئيسي لموارد المياه المتاحة في المنطقة العربية، حيث تقدر الاستخدامات المائية لهذا القطاع حوالي 143 مليار م3/ هكتار/ سنة، ويتفاوت هذا المعدل تفاوتاً واضحاً من دولة الى أخرى حيث يبلغ نحو 7 الف م3/ هكتار في المغرب، ويرتفع الى أن يصل الى 32 الف م3/ هكتار في البحرين.

وفي هذا المجال تشير الدراسات التطبيقية الى أنه في حالة اعتماد نظام دوري للتشغيل والقنوات الموزعة للمياه تكون غير مبطنة وغير أنبوبية تنخفض الكفاءة الى حدودها الدنيا والقدرة بنحو 51٪ للري بالرش في المناخ الجاف الحار. كما لوحظ أن كفاءة الري الحقلي تكون هي نقطة الضعف الرئيسية إذا أعتمد نظام مستمر للتشغيل أي التوصيل والتوزيع وتبطين القنوات حيث أن ذلك يتيح كفاءة تصل الى 80٪، إلا أن كفاءة الري على مستوى الحقل تتراوح بين 50٪ - 80٪ بالنسبة للري السطحي والى 60٪ - 80٪ بالنسبة للري بالرش و 55٪ - 70٪ للري السطحي حسب قوام التربة. وفي حالة واحدة فقط تتساوى قيمة كفاءة الحقل وكفاءة التوزيع وهي عند استعمال تقنية الري

الموضعي على مستوى الحقل حيث تقدر الكفاءة بنسبة 80٪ وأن 90٪ من المساحات المروية العربية تعتمد نظم ري بكفاءة متدنية.

(78) لذا فإن الكمية المسحوبة من مصدر الري الرئيسي لوحدة المساحة تبعاً للظروف المناخية السائدة تحدد كفاءة الري بأربع عناصر هي : كفاءة قنوات الري والري الحقلي وكفاءة التوزيع والري الحقلي. وتتوقف كفاءة هذه العناصر على طبيعة البنى الانشائية والهندسية والهيدروليكية لمشروعات الري، وكذا على تقنيات وطرق الري على مستوى الحقل وكذلك التشغيل والاستثمار من ناحية أخرى.

(79) حيث تبين اختلاف انتاجية المحاصيل تحت النظم الاروائية المختلفة، فترتفع كفاءة وفعالية استخدام عنصر المياه، بتحقيق انتاجية عالية تحت نظم الري الحديثة حيث يصبح ممكناً استخدام التقانات الحديثة في الانتاج، وفي هذا الاطار لابد من تحقيق تحديد قيمة للمياه كآلية وفعالة لترشيد استخدام المياه مع ازالة التشوهات في الاسعار بازالة المعوقات التسويقية وكل مايحد من سهولة النفاذ للاسواق.

(80) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الامن الغذائي العربي، 1996، ص 64.

(81) يقصد بالمفهوم الحديث للري جملة من الاجراءات المترابطة والمتكاملة فيما بينها (ادارية، فنية، اقتصادية، اجتماعية، تشريعية) لتحقيق أكبر عائد اقتصادي من وحدة المياه المستغلة في انتاج محصول ما أو لتركيب محصولي لدورة زراعية مناسبة للظروف المناخية السائدة في الموقع المحدد ويعبر عن ذلك

كغم/ م3/ هكتار أو قيمة/ م3/ هكتار وبما يحقق ديمومة المورد المائي وحماية الموارد الطبيعية الاخرى من التصحر والاستنزاف والتلوث.

(82) ترتبط امكانية تحقيق تنمية زراعية في قطاع الحبوب بالوطن العربي بمحورين أساسيين الاول : التوسع الافقي باضافة مساحات جديدة الى الرقعة الزراعية الحالية، والثاني : التوسع الرأسي عن طريق زيادة الغلة الهكتارية بتطبيق الحزمة الزراعية المفضلة كزراعة البذور والاصناف المحسنة واستخدام المكننة والمدخلات والمبيدات.

(83) وقد قدمت توصيات لدراسة متعددة قام بها المركز الدولي لتطوير المناطق الجافة (ايكاردا) والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (أكساد) باستبدال البور بمحاصيل بقولية أو علفية مثل العدس والفصة الحولية Medics التي ثبت نجاحها في مثل هذه المناطق، والتي تحسن من نوع وخواص التربة الكيمياوية والفيزياوية.

(84) لقد أشارت دراسات أكساد الى وجود تقنيات بديلة للمحافظة على رطوبة التربة فالفرحة السطحية أو عدم الفلاحة وفي ذلك تحسين للغلة الهكتارية.

(85) لقد ازدادت المساحة المروية العربية خلال الفترة من 1974 – 1988 بحوالي 1.6 مليون هكتار وبحوالي 200 ألف هكتار خلال الفترة 1982 – 1991، وقد أشارت الدراسات الى وجود امكانية لزيادة المساحة المروية بمعدل 400 ألف هكتار سنوياً لو توافرت الاموال اللازمة لاقامة البنية الاساسية لمشروعات الري.

– د. صبحي قاسم، الامن الغذائي العربي، مؤسسة شومان، 1993.

(86) د. فارس حمد عماشة ومطني عبدالنبي، تبعات الابعاد الستراتيجية للامن الغذائي، النفط والتنمية، 7، 1982، ص 55.

(87) صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998، 1994، 1990، 1984.

(88) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، جدول 18.

(89)

- صالحي صالح، التبعية الغذائية، مصدر سابق، ص 100.
- د. سمير أمين و د. فيصل باتشر، البحر المتوسط في العالم المعاصر، الوطن العربي وتركيا وجنوب أوربا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص ص 90 - 91.

(90) من الناحية المطلقة ممثلة في متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد، أما الناحية النسبية فهي مقارنة مع باقي مناطق العالم.

(91) لقد تفاقمت ندرة المياه خاصة فيما يتعلق بنصيب الفرد، فالوطن العربي الذي تعادل مساحته 4 .10٪ من اجمالي مساحة اليابسة، ويعادل من حيث سكانه 26 .4٪ من اجمالي سكان العالم طبقاً لبيانات عام 1992، يحتوي على 7 .0٪ فقط من اجمالي الجريان السطحي في العالم ويتلقى سنوياً نحو 1 .2٪ فقط من اجمالي أمطار اليابسة، علماً بأن حوالي 15٪ من أمطار المنطقة العربية تعتبر عديمة الفائدة، وأن كميات أخرى هائلة تصل أحياناً الى 80٪-90٪ تضيع بالتبخر.

وتعد الموارد المائية أهم العوامل المحددة للانتاج الزراعي الغذائي في الاقطار العربية، فعلى الرغم من أهمية الموارد الارضية والموارد المالية أو التمويل، إلا أن الموارد المائية تعتبر العامل الاكثر تحديداً للانتاج الغذائي، فهو الذي يتحكم بالتركيبة المرحلية، فضلاً عن تأثيرها المباشر على الانتاجية المكتارية من خلال استخدام المدخلات الحديثة للانتاج عند توفير الري، أما الانتاجية المكتارية تحت ظروف الانتاج المطري فتتحكم فيها الكثير من عوامل المخاطرة نسبة لتقلب مستويات هطول وتوزيع الامطار مما لايشجع على استخدام المدخلات الحديثة للانتاج.

(92) فقد انخفض مثلاً المتوسط السنوي لنصيب الفرد من مياه النيل من 3428 م3 عام 1927 الى 1660 م3 عام 1970 ثم الى 1050 م3 عام 1990 و820م3 عام 2000.

(93) تتباين الاستخدامات على المستوى القطري من دولة الى أخرى تأثراً بالعديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها مدى اتاحة الموارد المائية، والثقل السكاني، ومدى التطور في الانشطة الصناعية المستهلكة للمياه.

(94) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصاءات السنوية الزراعية، الخرطوم.

(95)

- Dos Santos, Theotonic The Stracture of Dependence American Economic Review, Vol. 60, 2 September, 1990.

- Karam Antonios, Economic Dependence and Size of Nation Journal of Social Science, April, 1970.

(96)

- د. محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصادات العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 62، 1984.
- د. ابراهيم سعد الدين، التبعية والتنمية الاقتصادية العربية، المستقبل، 17، 1980.

(97) صالحي صالح، التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الامن الغذائي في اطار التكامل بين الاقطار المغاربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 211، أيلول، 1996، ص 106.

(98)

- د. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، 1995، ص ص 207 – 220.

(99) د. ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 17.

(100) د. عدنان هزاع البياتي، التحفز العشوائي والعجز الغذائي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 78، 1993، ص 106.

(101) د. مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير، نـداء المستقبل، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 86.

(102) د. خلاف خلف خلاف، آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة، مجلـة شـؤون عربية، العدد 78، 1993، ص 133.

(103) د. برهان الدجاني، المفهوم لتعبير الامن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنميـة، السنة 7، 1982، ص 196.

(104)

- د. منصور الراوي، الامن الغذائي، ص 18.
- د. خالد تحسين علي، الامن الغذائي العربي هل أصـبح أسـطورة، مجلـة العرب الكويتية، العدد 302، كانون الثاني، 1984، ص 45.

(105) Mavin G. Weinbaum, Food, Development and Politics in the Middle East, Weatmen Press, Boulder, 1982, PP. 157-186.

(106) د. فارس حمد عماشة ومطـني عبـدالنبي، تبعـات الابعـاد الـستراتيجية للامـن الغذائي، النفط والتنمية، 7، 1982، ص 55.

(107) صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتـصادي العربـي الموحـد، 1998، 1994، 1990، 1984.

(108) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنميـة البـشرية لعـام 1994، بـيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، جدول 18.

(109)

- صالحي صالح، التبعية الغذائية، مصدر سابق، ص 100.
- د. سمير أمين و د. فيصل باتشر، البحر المتوسط في العالم المعاصر، الوطن العربي وتركيا وجنوب أوربا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص ص 90 - 91.

(110) د. هنري عزام، التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي، أنماطه وأشكال ترابطه، مجلة المستقبل العربي، العدد 52، 1983، ص 116.

(111) عمر صخري، شركات الغذاء المتعددة الجنسيات، مجلة الفلاح، العدد 137، ص 40.

(112) إن الجيوبولوتيك هو العلم الذي يدرس العلاقة بين المكان والسياسة، ويهتم بتناول تأثير التغيير الجغرافي فيما يتعلق بالسياسة الدولية، في محاولة للربط بين السلوك السياسي والعسكري للدول، وبين ظروف البنية الجغرافية البشرية أو الطبيعية، فيجيب على تساؤلات مثل كيفية تأثير المعطيات المكانية في السياسة، أين تؤثر المعطيات المكانية في السياسة ؟ لماذا يستخدم الساسة المكان وكيف ؟ أي أنه يدرس المواقف السياسية في ضوء البيئة الجغرافية، ثم يضع الاهداف الستراتيجية والجيوستراتيجية (الاهداف المكانية) ثم يوصي بالوسائل (التكتيك) ويصنع الملامح المستقبلية للاهداف، فهو الضمير الجغرافي للدولة.

- د. عدنان هزاع البياتي، دول الجوار العربي والاطماع الجيوبوليتيكية في المياه العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 90، حزيران، 1999.

- Defarges , P. M. , 1990 , Introduction a la geopolitique , Doussoi , Paris

- رسل بيلتز وراتزل بيرسي، الجيوبوليتيكيا، ترجمة يوسف محلي ولويس اسكندر، مراجعة عبدالمنعم الشرقاوي، دار الكرنك، القاهرة.

(113) جان خوري وعبدالله الدروبي، الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة والمكتب الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية، دمشق، 1990، ص ص 26 – 34. نقلاً عن: د. عدنان هزاع البياتي، مصدر سابق، ص 88.

(114) عبدالله بلقزيز، الاقتصادي السياسي العسكري في الامن العربي المائي، الوحدة، السنة السابعة، العدد 76، 1991، ص 10.

(115) جورج مصري، حرب المياه في الصراع العربي الصهيوني، الوحدة، 76، 1991، ص ص 64 – 66.

(116) وتقدر كميته المتجددة في منطقة الصحراء الغربية بما لايقل عن 700 مليون م3 سنوياً، وفي مناطق حافات الصحراء الغربية بما لايقل عن 200 مليون م3 سنوياً، وبهذا يصل الخزين الى مليار م3، علماً أن كمية المياه المستثمرة في هذه المنطقة قليلة جداً قياساً بما هو متوفر من احتياطي، وأن المساحات التي يمكن ارواؤها بالاعتماد على الخزين المتجدد وباستخدام الرش المحوري في الصحراء الغربية وحافاتها تبلغ 435000 دونم ويمكن اضافة حوالي 000 .500 دونم عند استخدام جزء بسيط من الخزين الثابت للمياه الجوفية وبذلك تصل المساحة التي يمكن ارواؤها بحدود مليون دونم.

(117) إن توطيد الامن في المنطقة عن طريق استغلال المياه في الصحراء والذي يساعد على استقرار الانسان فيها وبالتالي ارتباطه السريع بالتطور المستمر مما يجعله يواكب التطور الحضاري ويرفع من حسه الوطني وارتباطه بالارض. ويشجع ذلك أيضاً على قيام زراعة دائمية ويرافق ذلك قيام ثروة حيوانية.

- نصير الانصاري، مصدر سابق، ص ص 22 – 24.

(118) لقد قامت مراكز البحوث بالعديد من الدراسات حول امكانية استخدام المياه الثقيلة المعالجة للأغراض الزراعية وغسل التربة، وهي خطوة يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار مستقبلاً مع تعميقها وتوسيعها.

(119) من المتوقع أن تصل كمية هذه المياه للتجمعات السكانية الرئيسية في القطر حسب احصاء عام 1987، ويعد تنفيذ شبكات مجاري لها حوالي 800 مليون م3 سنوياً، ويصل هذا الرقم الى أكثر من ذلك عند ادخال تجمعات سكانية أخرى، والتزايد السكاني المتوقع عن اكمال شبكات المجاري.

- جميل محمود خاور، تقرير عن الاستقلال المائي والمستقبلي للمياه في أعالي الانهر ومفاوضات المياه المشتركة، 1992، ص ص 18 – 28.

- د. محمد جواد علي، نحو ستراتيجية مائية وطنية، مصدر سابق، ص 68.

(120) بعد مضي بضعة أعوام على قيام الكيان الصهيوني في فلسطين سنة 1948، عقد مؤتمران لدراسة احتياجات اسرائيل من المياه، وتكرس مؤتمر القدس سنة 1953 لدراسة المشروع الذي سبق آن رفضته فرنسا والذي يقوم على أساس تخزين مياه نهر الاردن في بحيرة طبريا، كما نوقشت السبل لاستغلال كل قطرة مياه بحوزة اسرائيل في الصناعة والزراعة. وعهدت في سنة 1953 وكالة الاغاثة بتكليف من الحكومة الامريكية الى كوردن كلاب Gordon Clapp

رئيس هيئة وادي تينسي Tenness الامريكية بوضع خطط استثمار نهر الاردن. وعهدت هذه الادارة الى شركة شارل مين Main لوضع مخطط هندسي لهذا المشروع، ويصف العناصر التي يتألف منها تنظيم فعال لادارة المياه التي تتوافر في نهر الاردن، ولايكيف مقترحاته للحدود السياسية الراهنة.

- محمود رياض، اسرائيل والمياه العربية، القضية وتطورها، مجلة الباحث العربي، العدد 6، كانون الثاني / آذار، 1986، ص ص 11 – 13.
- فايز المرعي المياه العربية للكيان الصهيوني عبر خط أنابيب تركي، مجلة الطليعة العربية، العدد 218، 13 تموز، 1987، ص ص 15 – 16.

(121) محمد أحمد سليم، دبلوماسية المياه أو الجديد في نهر الاردن، مجلة الهلال، تشرين الثاني، 1964، ص ص 42 – 47.

(122) وقد وردت هذه الفكرة لأول مرة في دراسة أشرفت عليها وكالة الاستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الامريكية، وقام باعدادها نخبة من الخبراء في قضايا مياه الشرق الاوسط، ومن أبرز الذين وضعوا الدراسة توماس ناف وروث سي باتسون من معهد بحوث الشرق الاوسط التابع لجامعة بنسلفانيا. المياه في الشرق الاوسط : صراع أم تعاون ؟ ص 13. وهذه الدراسة قامت مديرية التطوير القتالي في وزارة الدفاع العراقية بترجمتها (نشرها محدود)، بغداد، أيار، 1987.

(123) وقد جاء في الدراسة أن حدة مشاكل مياه الشرق الاوسط ستزداد، ففي جو محتدم بالخلافات السياسية يعمل نقصان المياه على زيادة حدة التوتر، مثل الصراع حول مياه نهر الاردن، فإذا لم يحصل تغيير جذري في وسائل استهلاك المياه فإن اسرائيل والاردن والضفة الغربية المحتلة سوف تستنفذ كافة المصادر

الجديدة للتزود بالمياه النقية وتصبح شبكة نهر الاردن المنطقة الرئيسية التي قد يحصل حولها الصراع، فاسرائيل تتزود بحوالي 40٪ من مياهها من الضفة الغربية.

(124)

- صبري فالح الحميري، الاطماع الصهيونية المائية وأبعادها الجيوبولوتيكية، جريدة القادسية، بغداد، 6 تشرين الثاني، 1993.
- المياه في الشرق الاوسط:صراع أم تعاون، مصدر سابق، ص ص 22 -24.

(125) المياه في الشرق الاوسط، المصدر السابق، ص 89.

ويمكن ملاحظة ذلك من متابعة النشاطات التي تبذلها القوى الصهيونية والامريكية لطرح العديد من المشاريع والمقترحات حول مسألة المياه فعلى سبيل المثال مؤتمر مشاكل المياه والري في منطقة الشرق الاوسط الذي أشرفت عليه الدكتورة جويس ستار رئيسة قسم الشرق الاوسط في معهد الدراسات الستراتيجية والدولية التابع لجامعة جورج تاون الذي عقد في 24/11/1986.

(126) لقد كان الكيان الصهيوني يستعمل مصادر المياه الجوفية منذ 1967، ولكن بعد احتلاله للضفة الغربية فرض سيطرة صارمة على الآبار الفلسطينية، حيث لم يسمح للعرب بحفر آبار جديدة، لكن سمح باستعمال المضخات القوية في المستوطنات الاسرائيلية الجديدة في الضفة الغربية، هذا فضلاً عن أن الضخ من الآبار الموجودة قد تحد من الكميات التي صممتها اسرائيل والتي ضخها منذ عام 1967، ثم تم تسبيل المياه الفائضة الموجودة الى الطبقات السفلى من

الامتدادات الاسرائيلية لما وراء نطاق حدود الطبقات الصخرية وهذا خرق فاضح للقانون الدولي المتعلق بالاراضي المحتلة.

(127) غسان شهابي، السياسة المائية للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، مجلة صامد الاقتصادي، السنة 14، العدد 89، تموز، أيلول، 1992، ص 150.

(128) فحين انعقد مؤتمر مدريد أواخر تشرين الاول 1991، أرسل هليل شوفال خبير قضايا المياه في الجامعة العبرية في القدس مذكرة في هذا الشأن الى الوفد الصهيوني المشارك في المؤتمر تصور وجهة نظر صهيونية لجدول المفاوضات راسماً خريطة تظهر امكانية ضخ المياه في أنابيب نهر الليطاني الى الجليل في شمال فلسطين المحتلة. من تركيا عبر اسرائيل الى الضفة الغربية والاردن، ومن النيل الى غزة وشمال النقب وطبقاً لحسابات شوفال فإنه خلال الخمسين عاماً القادمة سيكون حصول اسرائيل على المياه من الاراضي المجاورة أرخص من تحلية مياه البحر ولن يكون بامكان الصهاينة أن يحصلوا على هذه المياه إلا من خلال اتفاقيات السلام.

(129) نافذ أبو حسنة، الابعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الاوسط، مجلة صامد الاقتصادي، السنة 14، العدد 89، تموز، أيلول، 1992، ص 32.

(130) إن التقرير الصهيوني الذي أعده مركز الدراسات الستراتيجية في جامعة تل أبيب سنة 1991 كشف عن طبيعة الاطماع الصهيونية ويحمل عنوان مشاكل المياه في اطار الاتفاقات بين اسرائيل والعالم العربي وقد أعد في 1991 لكن كان سرياً وظل محظوراً حتى نشرت جريدة هارتس مقتطفات منه في 8 تشرين الاول 1993، وذكر فيه أن الترتيبات الامنية مستحيلة بدون حل لمشكلة المياه

وأن على اسرائيل أن تفعل كل شيء للمحافظة على مصادر المياه الواقعة تحت سيطرتها حالياً في الاراضي المحتلة.

(131) تزداد حاجة الكيان الصهيوني للمياه مع استقباله موجات جديدة للمهاجرين.

(132) إن المياه ارتبطت بشكل قوي بالايديولوجية الصهيونية فالمياه دم الحياة وشـرط أساس من شروط بقائه فالزراعة ليست مجرد موارد اقتصادية، أو حتى أسلوب حياتي وإنما قطاع يرتبط بالاستيطان الذي يعد شيئاً أساسياً لأغـراض الامـن، وتعزيز التمسك بالارض وتزويدها بالمقاومة، والميـاه تحتـاج الى الطاقـة وهـي تسهم بشكل مباشر في تحقيق الرفاهية والنمـو الـسكاني وتعزيـز قـوة الجـيش لممارسة العدوان.

- المياه في الشرق الاوسط : صراع أم تعاون ؟، مديرية التطـور القتـالي في وزارة الدفاع العراقية.
- د. ابرهيم خليل، السياسة المائية الـصهيونية، مركـز الدراسـات التركيـة، الارشيف والتوثيق، 1995.

(133) مريم السلماني، النظرة الامريكية لاستراتيجية المياه في الشرق الاوسـط، مجلـة السياسة الدولية، العدد 133، السنة 34، مركز دراسـات الاهـرام، القـاهرة، 1982، ص ص 80- - 85.

(134) وقد صرح أحد المسؤولين الاتراك أن تركيا قـد دفعـت 4 ملايـين دولار لقـاء ذلك.

(135) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الاوسط من الفرات الى النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، السنة 29، كانون الثاني، 1993، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ص 63.

(136) ويقصد بهذه الحاويات البلاستيكية صهاريج ميدوزا ذات سعة 600 ألف م3.

(137) د. جمال مظلوم وآخرون، الصراع على المياه في الشرق الاوسط، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ص 103.

(138)

- يوسف عبدالحميد، تركيا، رؤية ستراتيجية، انعكاس وفرة المياه على مستقبلها السياسي والاقتصادي، مجلة صادر الاقتصادي، العدد 89، عمان، الاردن، 1992، ص 177

- د. قبيس محمد نوري التحديات التي يفرضها التعاون العسكري التركي- الاسرائيلي على الامن القومي العربي، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص ص 76 – 91.

- د. رواء زكي يونس، أبعاد العلاقات التركية – الاسرائيلية وأثرها على الامن القومي العربي، دراسة قياسية، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل، 2000.

(139) عوني عبدالرحمن السبعاوي، أبعاد ومؤشرات مشروع جنوب شرق الاناضول (غاب) من الامن المائي العربي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1988.

(140) John Holars , The Hyder - imperative of Turkey Search for Energy , The middle East Journal , Vol. 40 , 1986 , P. 18.

(141) نفس المصدر السابق.

(142) بدأت فكرة مشروع Gap عام 1966 حيث وضع حجر الاساس لسدي كيبان وقرة قايا، وتضمن المشروع انشاء 32 سد و 10 محطة هيدروكهرمائية، وتم انفاق أكثر من 12 مليار دولار وتم انجاز 90٪ من الجزء الفعال من المشروع إلا أن 7٪ فقط من خطط الارواء والتي لها تأثير حقيقي على الاقتصاد المحلي تحققت.

(143) والذي يتضمن مد خطي أنابيب الى الشرق الاوسط وصولاً الى الخليج العربي ويقترح على الدول العربية بيعها مياه للشرب من نهري سيحان وجيحان الواقعين الى الشمال الغربي من خليج الاسكندرونة، ولكن الرفض العربي للمشروع السعودي لكلفته الباهضة والسوري لاستفادة اسرائيل منه دفع تركيا للمضي قدماً في استكمال مشروع جنوب شرق الاناضول.

(144) مأمون كيوان، الخلاف المائي التركي – السوري – العراقي، شؤون عربية، القاهرة، أيلول، 1996، ص ص 129 – 130.

(145) بطرس لبكي، العلاقات الاقتصادية التركية العربية حالياً، ورقة قدمت في الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 125.

(146) فتقوم تركيا بحماية منابع النفط مقابل تجهيزها باحتياجاتها منه التي تتراوح بحدود 60٪ منها من دول المنطقة.

(147) مشاكل تركيا مع دول الجوار الجغرافي في صراعها مع اليونان حول جزيرة قبرص وبحر ايجة، ومع سوريا والعراق حول قضايا الامن الحدودي والمياه، وتفاعلات المشكلة الكردية، وبقايا مشكلة الاقلية التركية في بلغاريا، ومطالبة الارمن بأراضي تركية وتقديم تعويضات كبيرة للمذابح التي ارتكبتها تركيا بحق الارمن عام 1915.

(148)

- د. عوني عبدالرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية، مكامن الغذاء ونقاط التفاهم، كلية التربية، جامعة الموصل، 1999.
- د. ابراهيم خليل، مشروع مياه السلام التركي، أهدافه وآثاره على مستقبل المصادر المائية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ص 184 –208.

(149) يقع سد بير جيك في منطقة كركميس جنوب تركيا في محاذاة الحدود مع سوريا وهو السد الخامس على نهر الفرات.

(150) كاظم هاشم نعمة، التعاون التركي الاسرائيلي، قراءة في الدوافع الخارجية، المستقبل العربي، العدد 220، 1997، ص ص 14 – 15.

(151) السيد عليوه، العلاقات العربية – التركية في ظل الشرق أوسطية، الباحث العربي، العدد 39، تموز، تشرين الاول، 1995، لندن، مركز الدراسات العربية، ص ص 4 – 5.

(152) جلال معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية،، شؤون عربية، نيسان، 1991، ص 134.

(153) Turkish Dialy News , 11 May , 1998.

(154)

- د. صباح محمود محمد و د. وليد أبو سليم، الامن المائي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد، الاردن، 1998.
- د. عبدالجبار عبد مصطفى، اسرائيل وتركيا نحو تكتل اقليمي محوره العراق، رؤية مستقبلية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 1998.
- ناصيف متي، تأثير تركيا في الامن القومي العربي، ندوة المستقبل العربي، تركيا والامن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 160، السنة 15، بيروت، 1992، ص117.

(155) د. ابراهيم خليل أحمد، مشروع مياه السلام التركي، في د. عبدالرزاق عبدالحميد شريف وآخرون، الموارد المائية لدول جوضي دجلة والفرات، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1994، ص ص 184 – 208.

(156) Najeeb Essa, Proceedings of the centre for Arab Unity Studies on Turkish - Arabic Relations, Beirut, 1993, P. 385.

(157) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، بيروت، 1997، ص 105.

(158) جلال معوض، تركيا والامن القومي، السياسة المائية والاقليات، مجلة المستقبل العربي، العدد 160، حزيران، 1992، ص 111.

(159) Cooperation on water resources in the Middle East , Middle East Multinational Negotiations

Working Group on water resources, May 13 - 15, 1992, Vienna.

(160) د. عوني عبدالرحمن السبعاوي، التأثير الصهيوني في المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على الامن القومي العربي، في د. عبدالرزاق شريف، الموارد المائية، مركز الدراسات التركية، 1993، ص 212.

(161) عبدالستار سلمان حسين، مشروع جنوب شرق الاناضول في تركيا، بغداد، 1998، ص 1.

(162) عبدالستار سلمان حسين، مشروع جنوب شرق الاناضول (الكتاب)، مصدر سابق، 1998، ص ص 3 – 9.

(163) تصريح رئيس تركيا السابق توركت أوزال، صحيفة العرب القطرية، 8 كانون الاول، 1982.

(164) تصريح مصدر صهيوني، صحيفة أضواء الانباء التركية، 10 حزيران، 1987.

(165) حسام شحاذة، موقع الفرات في عملية التنمية والصراع في المنطقة، مجلة صامد، العدد 89، 1992، ص ص 92 – 93.

(166) نافذ أبو حسنة، الابعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الاوسط، مجلة صامد، العدد 89، 1992، ص 45.

(167) عمران أبو صبيح، المياه والصراع في الشرق الاوسط، مجلة صامد، العدد 89، 1992، ص 27.

(168) د. ابراهيم خليل أحمد، خط أنابيب السلام، مصدر سابق، ص ص 185 – 207.

(169) د. طارق نافع الحمداني، سياسة تركيا المائية وغياب الموقف العربي الموحد، في د. عبدالرزاق شريف، الموارد المائية لحوضي دجلة والفرات، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص 269.

(170) توماس ناف وروث بي هاكسون، المياه في الشرق الاوسط، صراع أم تعاون ؟ ترجمة دائرة التدريب، سلسلة بحوث عسكرية، الرقم72، 1987، ص 37.

(171) الوطن العربي في 26/ 9/ 1990.

(172) السيد عبدالستار سلمان – الوكيل الاقدم لوزارة الزراعة والري العراقي في 30 ك2 1993.

(173) جريدة الجمهورية العراقية، العدد 8393 في 26 ك2 1993.

(174) السيد عبدالوهاب محمود – وزير الزراعة والري في العراق.

(175) جريدة الجمهورية العراقية، العدد 8395 في 30 كانون الثاني 1993.

(176) المهندس عبدالستار سلمان حسين (وكيل وزارة الري الاقدم)، مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) في تركيا، بغداد، 1998، ص ص 10 – 11.

(177) فايز المرعي، المياه العربية للكيان الصهيوني عبر خط أنابيب تركيا، مجلة الطليعة العربية، العدد 218، 13 تموز، 1987، ص ص 16 – 17.

(178) عن صحيفة صباح التركية في 15 آذار 1990 أنه في حالة اكتمال المشاريع المائية التركية سيكون بامكان تركيا قطع مياه الفرات خاصة عن سوريا كرد فعل لمساعدتها الاكراد.

(179) جلال عبدالله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، شؤون عربية، نيسان، 1991، ص 134.

(180) د. عبدالرزاق عبدالحميد شريف، الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص 216.

(181) كاب : تعني مشروع جنوب شرق الاناضول GAB : guney anadoiy proges.

(182) لقد عرف قانون استخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية، المجرى المائي الدولي في مادته الثانية، الفقرة الاولى، أنه "يقصد به المجرى الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة" وأضافت الفقرة الثالثة من المادة نفسها في تعريفها لدول المجرى المائي أنها الدول التي تقع في اقليمها جزء من المجرى المائي الدولي. قانون استخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية، الامم المتحدة، 1997، ص68.

(183) إن اعتبار تركيا الانهار التعاقبية بينها وبين بلغاريا أنهاراً دولية وبينها وبين الدول العربية أنهاراً عابرة للحدود يعبر عن تناقض واضح في الموقف التركي وابتعاد عن قواعد القانون الدولي على الرغم من أن تركيا قد اعترفت اعترافاً صريحاً بأن نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وذلك من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات التي عقدتها مع كل من سوريا والعراق منذ بداية عقد العشرينات من القرن العشرين. كما أن رفض البنك الدولي تقديم قرض لتركيا لانشاء سد أتاتورك نتيجة الاعتراضات السورية والعراقية دليل على دولية نهري دجلة والفرات، إذ لو كانا نهرين وطنيين تركيين لمنحهما البنك الدولي قروضاً لهذا الغرض.

(184) الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، بدر الكسم، القواعد القانونية للانهار الدولية ونهر الفرات، ص ص122-127.

(185) ويجري في تركيا بحدود ثلاثة عشر نهراً ينبع معظمها ويصب داخل الحدود التركية، كما يوجد اثنتا عشر بحيرة، وتتوزع الانهار والبحيرات في الاقاليم التركية كافة. وتدعي وزارة الخارجية التركية أن هناك انطباعاً غير صحيح حول اعتبارها دولة فائضة في امكانياتها من المياه وهي ليست دولة غنية بمصادر المياه وأن متوسط التدفق للمياه في تركيا 186 مليار متر مكعب في السنة، تستخدم منه 9 .25 مليار متر مكعب سنوياً من مجموع 110 مليار متر مكعب أما المتبقي فهو 1 .84 مليار متر كعب فهو ليس مما لا تحتاجه تركيا وإنما هو الكمية التي يمكن أن يخصص لاحتياجاتها.

- الجمهورية التركية، وزارة الخارجية، مصدر سابق، ص ص2-3.
- صباح محمود محمد وعبد الامير عباس، السياسات المائية التركية، بيروت، 1998.
- جلال عبد الله معوض، تركيا والامن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 6، 1992.
- د. رواء زكي يونس الطويل، الامن الغذائي العربي وترشيد استخدام المياه، المجمع العلمي العراقي، 2000.

(186) نبيل السمان، المياه وسلام الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص85.

(187) الموارد المائية لدول حوض دجلة والفرات، واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، تأليف نخبة من الباحثين، 1993، ص ص263-264.

(188) د. كاظم يونس الطائي، تركيا والامن المائي العربي، رؤية مستقبلية، في كتاب العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين، تأليف نخبة من الباحثين، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2000، ص453.

(189) والهدف من ذلك فتح ثغرة في سياج الامن المائي العربي وخلق نظام مائي شرق أوسطي يكون لتركيا الدول الفعال فيها.

(190) في 18/ 5/ 1991.

(191) سعدي السعدي، التوجهات التنموية والتخطيطية الأساسية للثروة المائية في العراق والبلاد العربية، الندوة العلمية لجامعة الموصل، الآفاق المستقبلية لسد صدام، 1986

(192) عدنان هزاع البياتي، أزمة المياه في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 120، 1996.

(193) حيث أشار شمعون بيريز في أيلول 1990 الى اقامة سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التكنولوجيا الاسرائيلية والمياه التركية والاموال الخليجية والعمالة المصرية.

(194) جان خوري، الموارد المائية واستخدامها في البلاد العربية، 1981.

(195) تصريح وزير الدولة التركي في 9/آب/ 1993.

(196) تصريح مسعود يلماز رئيس الوزراء السابق.

(197) جلال عبد الله معوض، تركيا والامن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 6، 1992.

(198) الجمهورية التركية، وزارة الخارجية، ادارة مجاري المياه الاقليمية والعابرة للحدود، ص30.

(199) المرجع نفسه، ص3.

(200) الجمهورية التركية، وزارة الخارجية، ادارة مجاري المياه الاقليمية والعابرة للحدود، ص9.

(201)

- المصدر السابق، ص23.
- علي احسان باغيش، اشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية العربية، ط1، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، كانون الاول، 1994، ص177.

(202) عبد الامير عباس عبد الحيالي، نهر الفرات والامن المائي العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية التربية بغداد، العراق، 1995، ص171.

(203) طارق المجذوب، اشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية العربية، الورقة الثانية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 1995، ص179.

(204) جلال عبد الله معوض، تعقيب أثناء مناقشة اشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية العربية، الورقة الثانية، ط1، بيروت، مركز دراسات الواحدة العربية، كانون الثاني 1995، ص212.

(205) مريم السلماني، النظرة الامريكية الستراتيجية للمياه في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، (أيلول، 1998)، ص83.

(206) صباح محمود محمد، وعبد الامير عباس، السياسة المائية التركية، بيروت، مطبعة المتوسط، 1998، ص62.

(207) مريم السلماني، مصدر سابق، ص83. شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ط1، عمان، دار الجيل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، 1994.

(208) صباح محمود محمد، وليد محمود أبو سليم، الامن المائي العربي، ط1، اربد، دار الكندي للنشر والتوزيع، 1998، ص1. خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد، مطبعة الراية، 1990، ص ص164-171.

(209) مريم السلماني، مصدر سابق، ص84.

(210) صباح محمود محمد، وعبد الامير عباس، مصدر سابق، ص ص62-63.

(211) علي احسان باغيش، مصدر سابق، ص ص178-179.

(212) جلال عبد الله معوض، تركيا والامن القومي العربي السياسة المائية والاقليات، مجلة المستقبل العربي، العدد 160، حزيران 1992، ص196.

(213) نبيل محمد سليم، الابعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية، في عبد الرزاق شريف وآخرون، مرجع سابق، ص224.

(214) علي احسان باغيش، مصدر سابق، ص179.

(215) جلال عبد الله معوض، مصدر سابق، ص ص212-213.

(216) نفس المصدر السابق، ص ص213-214.

(217) علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه نهر الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون مقدمة الى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1976، ص ص 275 – 276.

(218) حسين علي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها على أمنه القومي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1992، ص 37.

(219) القبس الكويتية، العدد 6506 في 18/ 6/ 1990.

(220) السلامي الحسين، الصراع على المياه في الشرق الاوسط، الدستور الاردنية، العدد 645 في 9/ 7/ 1990.

(221) السعيد حسين علي الحكيم، حوض الفرات في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ص 361 – 362.

(222) توماس ناف وروث بي هاكسون، المياه في الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص 33.

(223) د. طارق نافع الحمداني، سياسة تركيا المائية وغياب الموقف العربي الموحد، في د. عبدالرزاق شريف، الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص 277.

(224) د. أحمد عباس عبدالبديع، أزمة المياه من النيل الى الفرات، السياسة الدولية، العدد 104، ابريل، 1991، ص 147.

(225) محمد عبدالحميد، أزمة نهر الفرات وماوراء موقف تركيا، آخر ساعة، العدد 884 في 31/ 1/ 1990.

- القبس الكويتية، العدد 6506 في 18/ 6/ 1990.

(226) الشرق الاوسط اللندنية، دمشق تتبنى لغة الحوار لمعالجة قضية مياه الفرات، 25/ 6/ 1990.

(227) فرانسواز شيبو، الفرات يثير خلافاً بين تركيا وجيرانها، الوطن، العدد 362 في 20/ 1/ 1990.

(228) وهذا يعني أن تغذية النهرين ثلجية وبدرجة أقل مطرية.

(229) جمهورية العراق، وزارة الزراعة والري، مؤشرات الموازنة المائية، 1985، ص 68.

(230) فقبل الحرب العالمية الاولى، لم تثر أي مشكلة قانونية أو سياسية حول استخدام نهري الفرات ودجلة بسبب وقوع النهرين من منبعهما والى المصب تحت سيادة الدولة العثمانية، إلا أنه بانتهاء هذه الحرب أصبح نهرا دجلة والفرات من الانهار الدولية حيث قسمت مجاري هذين النهرين بين تركيا دولة المنبع وسوريا دولة الوسط والعراق دولة المصب وبذلك انتقل الاختصاص من القانون الداخلي الى القانون الدولي، وعندما انفصلت سوريا والعراق عن الدولة العثمانية ووضعتا تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، ظهرت الحاجة الى أن تحفظ حقوقهما فرنسا وبريطانيا، ازاء تركيا، وفي مقابل ذلك يتم التنازل للاخيرة عن العديد من المناطق.

(231) عز الدين الخيرو، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي، دار الجليل للطباعة، القاهرة، 1975، ص 554.

(232) R. Musalam , Waker , The Middle East Problem in 1990 , Gulf Report , PP. 8-9.

(233) سعيد حسن عبدالكريم، حوض الفرات في العراق، دراسة هيدرولوجية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد، 1976، ص 2.

(234) M. G. Inidies the regine of Rivers Euphrate and Tigris , London , 1973 , P. 115.

(235) والذي تحتل تركيا منه 2 .25 مليار م3 والتي تتشكل من حاصل جمع عمود دجلة 43 .19 مليار م3 والخابور 1 .2 مليار م3 وجزء من الزاب الكبير 67 .4 مليار م3 لتصل نسبتها الى 56٪ وماتبقى فإنه يأتي من ايران بنسبة 12٪ ومن العراق 32٪

ففي الفترة مابين 1967 – 1987 نجد أن الايراد المائي لنهر الفرات قد تراوح مابين (14 – 9 .48) مليار م3، أما بالنسبة لدجلة فقد بلغ بين 1987 – 1992 (6 .21 – 2 .25) مليار م3. وفي ضوء المشاريع المائية الحالية والمستقبلية التي ستقيمها كل من تركيا وسوريا ومدى تأثر العراق بذلك، لذا مطلوب من العراق وضع خطة لضمان أمنه المائي.

(236) ويمثل هذا أعلى ايراد مائي سطحي في تركيا.

(237) ففي الفترة مابين 1967 – 1987 نجد أن الايراد المائي لنهر الفرات قد تراوح مابين (14 – 9 .48) مليار م3، أما بالنسبة لدجلة فقد بلغ بين 1987 – 1992 (6 .21 – 2 .25) مليار م3. وفي ضوء المشاريع المائية الحالية والمستقبلية التي ستقيمها كل من تركيا وسوريا ومدى تأثر العراق بذلك.

- د. محمد جواد علي، نحو استراتيجية مائية وطنية، مجلة أم المعارك، السنة الاولى، العدد الثالث، 1995، ص ص 61 – 78.

- عبدالستار سلمان حسين، مستقبل الموارد المائية في العراق، بحث مقدم لندوة الموارد المائية في فلسطين والوطن العربي، 1993، ص 4.

(238) حيث أن نظام الانهار يتسم بعدم الثبات، ويختلف حسب السنة المائية.

(239) توركوت أوزال، الرئيس التركي الراحل.

(240) جامعة الدول العربية، حالة الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، كانون الثاني، 1992، ص ص 38 – 39.

(241)

- نصير الانصاري، نادر ميخائيل وآخرون، حوض الفرات والامن الغذائي الستراتيجي للعراق، نقابة الجيولوجيين، بغداد، ص 28.

- سالار بكر سامي، قسم الموازنة المائية، بحث الظروف المايدرولوجية للقطر، وزارة الزراعة والري، 1992، ص 8.

- علي غالب عبدالخالق، أثر المشاريع المائية في أعالي الانهار على البلدان المجاورة، ورقة مقدمة لندوة مشكلة المياه في الشرق الاوسط، عمان، 25/ 11/ 1991، ص 23.

- F.M. Canaan, Waker, Resources and Irrigation perespectives for year 2000, Water and

Irrgation Review, Vol. 10, No. 3,4, 1990, pp. 18-22.

(242) وتوجد حالياً خمس قواعد عسكرية أمريكية لتخزين الاسلحة النووية في تركيا ومنها ماهو قريب جداً من الحدود العربية وخاصة قاعدة الجرليك.

- مداخلة اللواء طلعت مسلم في نـدوة المستقبل العربـي، تركيـا والامـن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، العدد 160، السنة 15، بيروت، حزيران، 1992، ص 121.

(243) ويشمل الامتداد الى الجمهوريات الاسلامية الستة ومنـاطق عراقيـة وقـبرص والجزء الشرقي من بلغاريا.

- Turkish Dialy News , June 14 , 1991 , P. 11.

(244) Gem Duna : Peace pipeline in : Joyce R. Starr Daniel C. Stoll (ed) , The pobting of scarcity; Water in the Middle East , London , Boulder , West view Press , 1985 , PP. 119 - 124.

(245) الامم المتحدة، قانون استخدام المجـاري المائيـة الدوليـة في الاغـراض الملاحيـة 1997، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل.

(246) علي احسان باغيث، اشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركيـة - العربيـة في أورهان كولغو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 18.

(247) وزارة الخارجية التركية، ادارة مجاري المياه الاقليمية والعابرة للحـدود، قـضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، أنقرة، مايس، 1997، ص 11.

(248) د. صباح محمود محمد و د. وليد محمود أبو سليم، الامن المائي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد، الاردن، 1998، ص 27.

(249) محمد أحمد سليم، دبلوماسية المياه أو الجديد في نهر الاردن، مجلة الهلال، تشرين الثاني، 1964، ص ص42-43.

(250) محمد أحمد سليم، دبلوماسية المياه أو الجديد في نهر الاردن، مصدر سابق، ص43.

(251) محمود رياض، اسرائيل والمياه العربية، القضية وتطورها، مجلة الباحث العربي، العدد (6)، كانون الثاني، آذار، 1986، ص11.

(252) حيث ستحتاج الاقطار العربية الى جميع مصادرها المائية بل ستعاني من عجز شديد في مصادرها المائية في الالفية الثالثة، وستكون المياه أحد أهم عناصر الفكر الامني العربي على مستواه القومي بعد أن ثبت بالدليل القاطع بأن كل حروب الكيان الصهيوني ضد العرب كانت تحت ذرائع مائية صرفة خاصة بعد أن أعتبر الكيان الصهيوني المياه العامل الاساسي لدعم البنية الاقتصادية للدولة اليهودية، ولهذا حددت المياه موقف الكيان الصهيوني من قضايا الحرب والسلام في المنطقة المرسومة في قرار التقسيم المرقم 181 لعام 1947 لأن ذلك سيحرمه من مصادر المياه المهمة في الاقطار العربية وبالتالي ستكون احدى تحديات الامن القومي العربي حيث سيستخدم الكيان الصهيوني المياه قضية لتبرير توسعه في الارض العربية، وتهديد الامن القومي العربي لأن امكاناته المالية الحالية لا تفي باحتياجات نمطه الاستهلاكي مما سيدفعه بالتالي للسيطرة على المياه العربية خاصة النيل والفرات. فكلفة بدائل المياه العربية من الضخامة بحيث لا يستطيع الاقتصاد الصهيوني تحمله، ومن هنا سيؤدي

السعي الصهيوني لزيادة مصادره المائية الى احداث العديد من المتغيرات في أنماط التوازن الاقليمي بمفهومه الواسع وبناء القوة والاطراف المؤثرة فيه وما يمثله ذلك من تغيير في عملية التوازن.

(253) محمود توفيق محمود، الجغرافية السياسية لاسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص ص28-29.

(254)

- خيرية قاسية، النشاط الصهيوني، مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت، 1973، ص14.
- خيري حماد، أبعاد المعركة مع اسرائيل والاستعمار، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، ص102.
- سعدي السعدي، التوزيع الجغرافي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1974، ص43-46.

(255)

- Harlford John Mackinder, The Geographical Pirot of History, Geographical Journal, Vol. XXIII, 1904, PP. 421-444.
- Democratic Ideals and Reality: A study on the politics of Reconstruction, H. Holt and Co., 1919.

(256) محمود رياض، اسرائيل والمياه العربية، القضية وتطورها، مجلة الباحث العربي، العدد 6، كانون الثاني / آذار، 1986، ص12.

(257) جواد عبد جواد، النظرة العسكرية للجيوبولتيكا الاسرائيلية،، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975، ص107.

(258) Eslie Schmida, The Implications on Israeli Water policy for the Arab-Israeli conflict from a paper given at the Internation Symposion, held in Amman, Jordan.

(259) محمد أحمد سليم، دبلوماسية المياه أو الجديد في نهر الاردن، مجلة الهلال، تشرين الثاني، 1964، ص43.

(260) إن قيام اسرائيل كان متوافقاً مع المصالح الصهيونية العالمية والامبريالية العالمية وذلك عندما تدهور موقف الحلفاء لخروج روسيا من الحرب العالمية الثانية، واتجاهها نحو عقد صلح منفرد مع دول المحور، وهو ما دعا الساسة البريطانيين الى دعوة الولايات المتحدة الامريكية للدخول في الحرب الى جانب الحلفاء، مما استلزم من بريطانيا تعديل موقفها من المشروع الصهيوني، ارضاء لمركز الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة والذي اتسم بالفتور نوعاً ما خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر والذي انحسر في طرح بدائل لفلسطين بعيداً عن ممتلكات الدولة العثمانية، ومما ساعد على ذلك هزيمة الدولة العثمانية وبالتالي ضرورة تقسيم ممتلكاتها، ومن هنا نشأت فكرة ايجاد حليف شرق قناة السويس. محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لاسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص ص28-29.

(261) محمود رياض، اسرائيل والمياه العربية، القضية وتطورها، مجلة الباحث العربي، العدد (6)، كانون الثاني / آذار، 1986، ص12.

(262) نفس المصدر السابق، ص13.

(263) لقد أشار كلاب في مقدمة الدراسة الهندسية للمشروع أن هذا التقرير يصف العناصر التي يتألف منها تنظيم فعال لادارة المياه التي تتوافر في نهر الاردن، ولا يعير التقرير أي اهتمام للاعتبارات السياسية، كما أنه لا يحاول قط أن يكيف مقترحاته للحدود السياسية الراهنة. فايز المزعبي، المياه العربية للكيان الصهيوني عبر خط أنابيب تركي، مجلة الطليعة العربية، العدد 218، 13/ 7/ 1987، ص ص15-16.

(264) ويقوم مشروع جونستون على استخدام بحيرة طبريا، ويأخذ مياه نهر الاردن العلوي كلها خارج الوادي وعلى أساس أنه يختص الكيان الصهيوني بالمراحل الاولى للمشروع ويختص الاردن وبقية الاقطار العربية بالمراحل الاخيرة، وكان واضحاً أن الهدف الاساس من هذا المشروع هو جبر الاقطار العربية الى الاعتراف بالكيان الصهيوني واقامة علاقات معه من خلال التعاون المشترك لاستثمار مياه نهر الاردن، وعندما شعرت الولايات المتحدة بخطورة موضوع المياه على مصالحها في المنطقة تقدم جون فوستر دالاس وزير خارجيتها في آب 1955 بخطة سلام وكان من أركانها الأساسية حل مشكلة المياه فرفض كل من العرب والصهاينة المبادرة.

(265) محمد أحمد سليم، دبلوماسية المياه أو الجديد في نهر الاردن، مجلة الهلال، تشرين الثاني، 1964، ص43.

(266) إن ماكس بونجر هو مبعوث الولايات المتحدة المقيم بالاردن آنذاك وكانت خطة بونجر قط حظيت بقبولها من سوريا والاردن وتهدف الى الاستفادة من نهر اليرموك، وانشاء سد المقارن على النهر، وبحفر قناة الغور الشرقية، وقد قامت وكالة الاونروا UNRWA التابعة للامم المتحدة بتقسيم مبلغ (40) مليون دولار بالتساوي بينهما لانفاقه على المشروع الذي كانت تكاليفه الاجمالية قد قدرت بـ (70) مليون دولار، كما وافقت وكالة الولايات المتحدة للتعاون الفني USTCA والحكومة الاردنية على التعاون في تحويل سد المقارن. إلا أن الكيان الصهيوني عارض ذلك وأبدى مخاوفه من أن السد قد يعوق تنمية نهر الاردن خاصة وأنه كان يطمح في مثلث اليرموك لذلك أعلن خبراء الولايات المتحدة فجأة أن خطة بونجر غير عملية وغير اقتصادية وسحبت الولايات المتحدة دعمها المالي للمشروع وضغطت على الاونروا لتقوم بالشيء ذاته، بعد ذلك نقل بونجر الى البرازيل بضغط صهيوني لأن استمرار وجوده في الاردن كان يعني احراجاً للولايات المتحدة التي كان مبعوثها في المنطقة حينئذ يعمل على تحقيق أهداف تتضارب وأهداف الكيان الصهيوني. أعقب ذلك ظهور مشروعات أبحاث توطين اللاجئين في الاقطار العربية، وبدأت دراسة مشروع اليرموك بمعاونة وكالة غوث اللاجئين، وقد رصدت الاموال لهذه الغاية من الوكالة ومن النقطة الرابعة الامريكية وأسند المشروع الى شركة بيكر هيرزا، ولم يحقق شيء في هذا المجال. محمد أحمد سليم، المصدر السابق، ص ص42-47.

(267) لقد أدركت الاقطار العربية طبيعة المخاطر الصهيونية على مستقبل مياه نهر الاردن ووضعت اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية في سنة 1960 خطة لتنمية روافد نهر الاردن لصالح كل من الاردن وسوريا في سنة 1964 بدأت

بتشييد سد على نهر اليرموك، وفي تحويل مجرى نهر الاردن، ولكن حرب 1967 وضعت نهاية لأعمال التحويل العربية، ومما هو معروف فإن مسألة المياه كانت واحدة من بين دعاوي الكيان الصهيوني الرئيسة التي كان يتذرع بها للقيام بهجوم على الاقطار العربية.

(268) وبذلك استطاع استخدام كافة الموارد المائية لنهر الاردن، كما حال دون استفادة سوريا ولبنان لمياه الحصباني وبانياس في أراضيهما.

(269) هارولد ساوندرز Sawnders مساعد وزير الخارجية الامريكي الاسبق في 11/1975، وقد كشف ساوندرز عن اهتمام الكيان الصهيوني بمصادر المياه في المنطقة معتبراً أن لا تسوية حقيقية دون الوصول الى تعاون مشترك بين الاقطار العربية والكيان الصهيوني حول مسألة المياه. فايز المرعبي، المياه العربية للكيان الصهيوني عبر خط أنابيب تركي، مجلة الطليعة العربية، العدد 218، 1987، ص15.

(270) وذلك في دراسة شاملة عرضها أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأوربا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الامريكي إذ قال ذلك في معرض حديثه عن ما أسماه بقوى وعوامل التغيير في منطقة الشرق الاوسط، وكانت قد وردت هذه الفكرة لأول مرة في دراسة أشرفت عليها وكالة الاستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الامريكية، وقام باعدادها نخبة من الخبراء في قضايا مياه الشرق الاوسط، ومن أبرز الذين وضعوا الدراسة توماس ناف وورن سي باتسون من معهد بحوث الشرق الاوسط التابع لجامعة بنسلفانيا، أكدت أن المياه عنصر صراع يحدد السياسات الداخلية والخارجية نظراً لأهمية الصحة والزراعة والطاقة والعلوم والصناعة والنقل.

(271) فايز المرعبي، المياه العربية للكيان الصهيوني عبر خط أنابيب تركي، مجلة الطليعة العربية، العدد 218، 13/ 7/ 1987، ص15.

(272) وهي المنطقة التي يحصل حولها الصراع، حيث إذا لم يحصل تغيير جذري في وسائل استهلاك المياه فإن اسرائيل والاردن والضفة الغربية المحتلة سوف تستنفذ كافة المصادر الجديدة للتزود بالمياه.

(273) وقد أثيرت بعض المخاوف حول مخطط كادت أن تنفذه اسرائيل في مرحلة سابقة وهو تحويل الجزء العلوي من نهر الليطاني الى بحيرات نهر الاردن.

(274) ومن التفاصيل الاخرى من الدراسة أنها استولت على نحو (70) مليون متر مكعب من الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى نحو (200) مليون متر مكعب من الجولان وعلى نحو (400) مليون متر مكعب من المياه اللبنانية.

(275) ويبذل الكيان الصهيوني جهداً آخر في مجال الاستحواذ على المياه الجوفية العربية، ويعد ذلك مصدراً بديلاً للمياه، فقبل عام 1967 كان الكيان الصهيوني يستعمل مصادر المياه الجوفية، وبعد احتلاله للضفة الغربية فرض سيطرة صارمة على الآبار الفسلطينية حيث لم يسمح للعرب بحفر آبار جديدة لكن سمح باستخدام المضخات القوية في المستوطنات الاسرائيلية الجديدة في الضفة الغربية، هذا فضلاً عن الضخ من الآبار الموجودة قد تحدد من الكميات التي صممتها اسرائيل والتي تم ضخها قبل سنة 1967 وتم تسبيل المياه الفائضة الموجودة في الطبقات السفلى من الامتدادات الاسرائيلية لما وراء نطاق حدود الطبقات الصخرية وهذا خرق فاضح للقانون الدولي للاراضي المحتلة.

(276) لقد أشرنا الى خطة أريك جونستون 1953-1955 والتي كان الهدف منها جبر العرب للاعتراف باسرائيل من خلال اقامة تعاون مشترك لاستثمار المياه

ومياه نهر الاردن بالذات وبعد احتلال الضفة الغربية سنة 1967 تغير الوضع ولم تعد الاردن الدولة الوحيدة الواقعة على ضفة نهر الاردن.

(277) لقد بذل الكيان الصهيوني جهوداً كبيرة من أجل تقديم مقترحات سياسية حول نهر الاردن وتحاول الولايات المتحدة أن تدخل كوسيط في هذا المجال، ويتضح هذا من خلال الاصوات التي بدأت تنطلق في الولايات المتحدة في السنوات الاخيرة وتنادي بايجاد حلول لمشكلة المياه في الشرق الاوسط كجزء من تسوية شاملة للصراع العربي الصهيوني، ويمكن ملاحظة ذلك من متابعة النشاطات التي تبذلها القوى الصهيونية والامريكية لطرح العديد من المشاريع والمقترحات حول مسألة مشكلة المياه، ومن ذلك على سبيل المثال مؤتمر مشاكل المياه والري في منطقة الشرق الاوسط الذي أشرفت عليه الدكتورة جويس ستار رئيسة قسم الشرق الاوسط في معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية التابع لجامعة جورج تاون وعقد في 24/ 11/ 1986 والذي كان يأخذ في الظاهر طابعاً علمياً لكنه في الحقيقة يعكس طبيعة الاطماع الصهيونية لاستغلال مصادر المياه العربية والاستفادة منها في ضمان قوة الكيان الصهيوني وأمنه ووجوده الاستيطاني.

(278) غسان شهابي، السياسة المائية للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، مجلة صامد الاقتصادي، السنة 14، العدد 89، تموز - أيلول، 1992، ص ص149-151.

(279) هليل شوفال خبير قضايا المياه في الجامعة العبرية في القدس.

(280) وطبقاً لحسابات شوفال فإنه خلال الخمسين عاماً القادمة سيكون حصول اسرائيل على المياه من الاراضي المجاورة أرخص من تحلية مياه البحر ولن

يكون بامكان الصهاينة أن يحصلوا على المياه إلا من خلال اتفاقيات السلام. فالح الحميري، الاطماع الصهيونية المائية والابعاد الجيوبولوتيكية، القادسية، بغداد، 1993.

(281) المفوض المائي السابق في اسرائيل.

(282) رئيس هيئة مياه طبريا.

(283) نافذ أبو حسنة، الابعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الاوسط، مجلة صامد الاقتصادي، السنة 14، العدد 89، تموز - أيلول، 1992، ص32.

(284) ويشير التقرير أن الترتيبات الامنية مستحيلة بدون حل لمشكلة المياه وأن على اسرائيل أن تفعل كل شيء للمحافظة على مصادر المياه الواقعة تحت سيطرتها حالياً في الاراضي المحتلة.

(285) وقد أوضحا أن غياب التعاون بين الدولة العبرية والفلسطينية حول هذه المسألة سيكون ذا نتائج وخيمة على تزود الاسرائيليين بالمياه وأكد بأن ندرة المياه في معظم الدول العربية المجاورة قد يجعل من هذه المنطقة حجر عثرة في المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية.

(286) من هنا تظهر لنا طبيعة الاطماع الصهيونية منذ وجوده فهو يسعى لالتهام الارض بحثاً عن المياه ثم يطالب بعد ذلك بتأمين حدود المياه حتى أن البعض يعزي جميع الحروب العدوانية الاسرائيلية مع العرب الى المياه وأنها حروب مائية.

(287) لقد أكد التقرير أن غياب اتفاق تعاون بين اسرائيل وسوريا يؤدي الى تحويل مياه نهر الاردن وأخيراً أعرب الخبيران عن خشيتهما من تلوث مصادر المياه

في الضفة الغربية من مياه الصرف الفلسطينية التي قد تؤثر على مصادر مياه الشفة في مراكز السكن الرئيسية في اسرائيل وقد أرفق الباحثان مع تقريرهما خرائط مفصلة لخطوط انسحاب اسرائيلي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي هضبة الجولان، وهذه الحدود الجديدة مرسومة بشكل يتيح استمرار السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه في جميع الاراضي العربية المحتلة.

(288) فالمياه العربية كما يقول وزير العلوم الصهيوني الاسبق يوفال تثمان مياه حياة، فالمياه شرط أساس من شروط بقائه.

(289) بشير البرغوثي، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليل للطباعة والنشر، عمان، 1986، ص89.

(290) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، ص54، نقلاً عن : حسين عليوي عيشون، جامعة الكوفة، كلية التربية، 1997، ص57.

(291) محمد شوكت، الزراعة والمياه في الضفة الغربية، مجلة صامد الاقتصادي، مؤسسة صامد، بيروت، العدد 52، 1984، ص32.

(292) د. جمال مظلوم، أزمة المياه في اسرائيل، نشرة دراسات عربية، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 29، 1990، ص11.

(293) محمد شوكت، الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي، مجلة صامد الاقتصادي، مؤسسة صامد، بيروت، 52، 1984، ص32.

(294) د. جمال مظلوم، أزمة المياه في اسرائيل وأبعادها، نشرة دراسات عربية، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، العدد 29، 1990، ص10.

(295) Green Chimpar, The Land and Economic in new Israel, Spitur press, Washington, 1991, P. 72.

(296) بشير شريف البرغوثي، الاطماع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليل للطباعة والنشر، عمان، 1986، ص89.

(297) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، نقلاً عن : حسين عليوي عيشون في الاطماع الصهيونية في المياه العربية وأثرها على الامن القومي العربي، 1997، ص56.

(298) بكر حلمي سعيد، جغرافية فلسطين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص ص18-19.

(299) بدأت الخطط الصهيونية لسرقة مياه نهر اليرموك منذ عشرينات القرن العشرين.

(300)

- ممدوح توفيق العاني، استغلال الانهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الاردن، القاهرة، 1963.
- علي غالب عزيز، فلسطين ونهر الاردن، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1964.
- علي محمد علي، اسرائيل قاعدة عدوانية، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1964.

(301) حيث نرى سلطات الاحتلال بأنه في حالة قبول سوريا والاردن بمطالبها القاضية بضرورة اعطائها 100 مليون/ م3 من مياه النهر سنوياً، فإنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ أي اجراء لارغام سوريا والاردن بتلبية هذا الاحتياج.

(302) لقد أوفدت أمريكا وفداً برئاسة فيليب جيل عام 1980 ينوب عن سلطات الاحتلال في عرض طلبها بوجوب الاخذ بنظر الحسبان ما تدعيه من حصة لها من مياه نهر اليرموك حيث ادعت أنها دولة متشاطئة أسوة بسوريا والاردن.

(303) غازي ربايعة، سياسة اسرائيل المائية في الضفة الغربية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، 52، 1987، ص177.

(304) محمود رياض، اسرائيل والمياه العربية، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، العدد 6، 1986، ص16.

(305) حسين عليوي عيشون، الاطماع الصهيونية في المياه العربية وأثرها في الامن القومي العربي، أم المعارك، بغداد، 12/ 13/ 1997، ص ص51-59.

(306) د. جمال مظلوم، أزمة المياه في اسرائيل وأبعادها، دراسات عربية، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، العدد 29، 1990، ص52.

(307) John Cooly, Israel and the Arab Water Resources, Penselvania, Groth & Reel press, 1990. P. 73.

(308) د. جمال مظلوم، أزمة المياه في اسرائيل وأبعادها، مصدر سابق، ص11.

(309) د. حسن عبد القادر، حرب المياه بين العرب واسرائيل، مجلة شؤون عربية، الجامعة العربية للدراسات والنشر، 50، 1988، ص16.

(310) لقد خططت سلطات الاحتلال الصهيوني منذ احتلالها هضبة الجولان عام 1967 الاحتفاظ بها لضمان السيطرة على مياهها أساساً ولغرض الوقوف بوجه القرار السياسي السوري ثانياً، وعليه لن تفرط اسرائيل بالهضبة على الاقل في الوقت الحاضر حيث ربط بين المياه والامن في السياسة الصهيونية.

(311) د. حسن عبد القادر، حرب المياه بين العرب واسرائيل، مصدر سابق، ص11.

(312) وأهمها قرار اعلان الحرب ضد اسرائيل.

(313) John Cooly, Israel and Arab Water Resources, Penselvaina, Groth & Real Press, 1990, P. 77.

(314) J. Allan, Israel Water Strategy in the Arabs Occupation Lands, Graft house, U.S.A., 1993, P. 87.

(315) حمدي عبد المنعم، مصر واسرائيل ما بعد كامب ديفيد، الآفاق والتصورات، الدار المصرية للكتاب، 1992، ص38.

(316) وقد تقدم الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل عام 1903 الى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فكتوريا واللورد سالسبوري وجوزيف تشمبلورن وآرثر بلفور الى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني ومصطفى باشا فهمي، وبطرس باشا غالي والمعتمد البريطاني اللورد كرومر. وقد بذل هرتزل لتحقيق المشروع نشاطاً وأظهر دهاءاً لتوطين اليهود في شبه جزيرة سيناء كنقطة للوثوب على فلسطين.

- كامل زهيري، النيل في خطر، ط1، دار ابن خلدون، حزيران، 1980، ص12

- عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1981، ص110.

(317) حيث أعد هرتزل بنفسه الخرائط والتعليمات والاتصالات ولم ينس الابحاث الجيولوجية السابقة عن سيناء أو فكرة توصيل مياه النيل أثناء حفر قناة التوصيل.

- كامل زهيري، النيل في خطر، مصدر سابق، ص55.

- عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، ط1، دار المستقبل العربي، بيروت، 1985، ص88.

(318)

- هرتزل : يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان، اعداد أنيس صايغ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ط2، حزيران، بيروت، 1973، ص255، ص722.

- كامل زهيري، النيل في خطر، مصدر سابق، ص77.

(319)

- هرتزل، يوميات هرتزل، مصدر سابق، ص283.

- جاد اسحق وهشام زعرور، مخططات اسرائيل المائيـة، مركـز الدراسـات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ندوة مشكلة المياه في الشرق الاوسـط، جـ1، ط1، بيروت، 1994، ص138.
- عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل الماضـي والحاضـر والمستقبل، ص ص92-93.
- جورج المصري، حـرب الميـاه في الـصراع العربـي - الـصهيوني، مجلـة الوحدة، ص64.

(320)

- جاد اسحق وهشام زعرور، مصدر سابق، ص137.
- عبد الله الدرويبي، المياه في الاستراتيجية الاسرائيلية، مجلة مـستقبل العـالم الاسلامي، مصدر سابق، ص48.

(321) Thomas Naff, Israel Water Policy and Arab Water Resources, Penselvania University Press, U.S.A., 1990, P. 103.

(322) د. محسن خضر، حرب الماء بين العرب واسرائيل، مجلـة النهـضة العربيـة، دار الرأي العام، الكويت، العدد 3، لسنة 1978، ص52.

(323) أزمة المياه في المنطقة العربية ومحاولة استثمارها من قبل اسرائيل، نـشرة تقـارير تصدرها الدار العربية للنشر والتربية، جمهورية مصر العربية، العدد 21، لـسنة 1990.

(324) د. عبد القادر أحمد، اسرائيل والمياه العربية، مجلة صامد الاقتصادي، مؤسسة صامد، بيروت، العدد 52، 1984، ص84.

(325) عبد المعطي محمد، الاستراتيجية الاسرائيلية بعد كامب ديفيد - الاحتمالات - التوقع، الدار العربية للطباعة، القاهرة، 1988، ص38.

(326) J. Allon, The Nile vally, London University Press, 1988, P. 73.

(327) ولم تصل هذه الفكرة الى حيز التنفيذ.

(328) ولم يكرر السادات الفكرة مرة أخرى نتيجة الحملات الداخلية المعارضة التي تزعمها في حينه وزير الري المصري عبد العظيم أبو العطا وغيره من النقابات والاحزاب.

- عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، الطبعة الاولى، دار المستقبل العربي، بيروت، 1980، ص119.
- د. محمد أحمد السامرائي، الكيان الصهيوني ونهر النيل، الموقف الثقافي، العدد 20، بغداد، 1999، ص19.

(329) عبد الرحمن حمادي، جوانب من الاستراتيجية المائية لاسرائيل وأثرها على آفاق الصراع العربي الصهيوني، مجلة الوحدة، 88، 1992، ص115.

(330) حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الاسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 104، 1991، ص141.

(331) من مركز التنبؤ التكنولوجي في جامعة تل أبيب.

(332) حلمي شعراوي، كيف تفكر اسرائيل والولايات المتحدة في مياه النيل، أزمة مياه النيل، ص12.

(333) وتقدر تكلفة نقل المتر المكعب الى غزة والضفة بنحو 50 سنتاً، وفي حالة المشروع التبادلي (مياه النيل لصحراء النقب مقابل مياه من بحيرة طبريا للضفة الغربية والاردن) فإن التكلفة تخفض الى 0.05 دولار للمتر المكعب في حالة الاردن و 0.2 دولار للمتر المكعب في حالة الضفة، وهذه التكلفة تبقى في حدود الانتاجية الحدية للمياه التي تتراوح بين 0.1 - 0.3 دولار للمتر المكعب في اسرائيل والاردن والضفة وغزة، بينما تبلغ تكلفة استيراد اسرائيل للمياه من تركيا 35 سنتاً للمتر المكعب، وبالتالي فإن التكلفة الكلية لاستيراد (250) مليون متر مكعب التي تحتاج لها اسرائيل سنوياً تصل الى 87.5 مليون دولار.

(334) بقولها يجري الاعداد لعرض مشروع نقل مياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء الى قطاع غزة والنقب أو طرح هذا الرأي في مؤتمر أرماندهار للتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط الذي أفتتح في جامعة تل أبيب. حلمي شعراوي، أزمة مياه النيل، مصدر سابق، ص119.

(335) إن اليشع كالي مهندس اسرائيلي يعمل مدير التخطيط طويل المدى لشركة كاحال، وقد تم طرح فكرة هذا المشروع عام 1974 ويقوم المشروع على توسيع قناة السلام (ترعة الاسماعيلية التي تتغذى من رافد دمياط في الدلتا) وقناة سيناء المصرية المتفرعة منها من أجل تأمين قدرة النقل المطلوب، وستتراوح هذه القدرة بين 100 مليون متر مكعب سنوياً في حال إذا اقتصر التزويد على قطاع غزة ونحو 500 مليون متر مكعب في حالة تزويد مستهلكين آخرين. وسيبلغ طول القناة بدءاً من قناة السويس (التي سيجتازها في أنبوب)

حتى حدود اسرائيل نحو 200 كم وستقسم القناة الى أقسام بطول 25 كم في الجزء الغربي المنبسط و 5 كم في الجزء الشرقي الاكثر انحداراً وستدفع المياه من قسم الى قسم بواسطة محطة ضخ. وفي الجانب الثاني تصب المياه في أنابيب مبطنة بالخرسانة، تقع شمال غرب بالقرب من طريق العريش والقنطرة، ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة العريش حتى خان يونس، وفي خان يونس يتشعب مجرى المياه، أحدهما لقطاع غزة والمجرى الثاني للنقب العربي في اتجاه أفاكيم وبير سبع.

- اليشع كالي، المياه والسلام (وجهة نظر اسرائيلية) ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، بيروت، 1991، ص ص90-92.

- محمد نعمان، النيل أسيراً (دراسة بعض الآثار المحتملة لمشروع تزويد اسرائيل لمياه النيل).

- أنيس صايغ، عبد الناصر وما بعد، كتاب قضايا عربية، الطبعة الاولى، 1980، ص289.

- عز الدين طوقان، حرب المياه في الشرق الاوسط، عمان، 1990، ص156.

- نبيل عبد الفتاح محمد، أزمة المياه والمتغيرات في الامن القومي الاسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 60، 1980، ص148.

- كامل زهيري، النيل في خطر، الطبعة الأولى، دار ابن خلدون، 1980، ص ص91-107.

- عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، الطبعة الاولى، دار المستقبل العربي، بيروت، 1980، ص97.

(336) شاؤول أرلوزوروف عالم اسرائيلي يشغل مدير هيئة تخطيط المياه الاقليمية في الكيان الصهيوني، وتم طرح فكرة هذا المشروع عام 1977.

(337) تم رفع المياه الى ارتفاع يبلغ عشرات الامتار وتم دفعها بقوة النقل على طول ساحل سيناء وفي قناة مفتوحة وحفرها غير مرتبط بالتغلب على عوائق طبوغرافية ومن تلك القناة تتفرع قنوات فرعية الى شبكات الري التي تغذي المستوطنات، وطرف القناة يعبر الحدود. وينقل المياه الى شبكة الري الموجودة شمال غربي النقب. وعند مقارنة الخريطة التوضيحية التي رسمها أرلوزوروف بالخريطة التوضيحية المنشورة بكتاب دراسة المشروع التخطيطي لترعة السلام الصادر عن وزارة الري المصرية في أيلول 1979 والتي توضح موقع ترعة السلام، يتضح التشابه الكبير بين المشروعين من حيث موقع السحارة (السيفون) التي سوف تمر منها المياه أسفل قناة السويس ومن حيث الامتداد الساحلي لكليهما مما يجعل مشروع يثور أقرب لمشروع ترعة السلام الذي بدء في تنفيذه منذ تشرين الأول 1979.

- نبيل عبد الفتاح محمد، أزمة المياه والمتغيرات في الامن القومي الاسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 60، نيسان، 1980، ص148.

- جورج المصري، حرب المياه في الصراع العربي الصهيوني، مجلة الوحدة، مصدر سابق، ص64.

- محمد نعمان، النيل أسيراً، أنيس صايغ، عبد الناصر وما بعد، كتاب قضايا عربية، الطبعة الاولى، 1980، ص299.

- عبد العظيم أبو العطا وآخرين، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، مصدر سابق، ص99.

(338) في 6 أيلول 1979 إذ ذكر (أن صحراء النقب ستستفيد من مياه النيل التي تروي سيناء. عبد العظيم أبو العطا وآخرين، مصدر سابق، ص100.

(339) لقد أمر السادات في 1979/12/16 بعمل دراسة كاملة عن توصيل مياه النيل الى القدس عندما أعطى اشارة البدء في حفر ترعة السلام (المتجهة من قرب فارسكور تحت قناة السويس الى سيناء) لتكون مياه النيل هي زمزم الجديدة فيرتوي منها المؤمنون بالاديان السماوية الثلاثة المترددين على المسجد الاقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى، وقد تم افتتاح ترعة السلام من قبل الرئيس المصري حسني مبارك في أوائل 1997. عبد العظيم أبو العطا وآخرين، مصدر سابق، ص102.

(340) منذ أن فقدت اسرائيل علاقاتها الدبلوماسية بعدد كبير من دول القارة الافريقية لم تبدأ في استعادة هذا الدور إلا بعد زيارة السادات للقدس، حيث أعادت 30 دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة مع اسرائيل. وفي اطار هذا المشروع الجديد سوف ترى اسرائيل فرصتها لتدعيم وجودها الاستغلالي في القارة الافريقية متبعة في ذلك الاساليب السابقة كاغراق الاسواق بمنتجاتها وعمل الاستثمارات المشتركة مع هذه البلدان، فضلاً عن خدمة الاستثمارات الامبريالية هناك تحت أسماء اسرائيلية، وذلك في البلدان التي ما زالت تحمل شعوراً بالعداء لبعض الدول الامبريالية.

- نعومي فران، الاتجاهات الحالية للعلاقات الاسرائيلية مع أفريقيا، ملف المنار، المجلد الأول، العدد 6، أيلول، 1984، ص485.

- محمد نعمان، النيل أسيراً، أنيس الصائغ، عبد الناصر وما بعد، كتاب قضايا عربية، الطبعة الاولى، 1980، ص317.

- د. محمد أحمد السامرائي، الكيان الصهيوني ونهر النيل، الموقف الثقافي، بغداد، 1999، ص21.

(341) إن الكيان الصهيوني ارتبط بعلاقات وطيدة وفريدة مع أثيوبيا، حيث تولي اسرائيل اهتماماً بالا يكون البحر الاحمر بحراً عربياً فقط. أمل الشاذلي، الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقي، السياسة الدولية، العدد 54، تشرين الأول، 1978، ص52.

(342) وقد تمثلت هذه المساعدات في متابعة الخبراء المائيين الاسرائيليين عملية المسح الجيولوجي الامريكية للهضبة الاثيوبية التي تم اختيارها لانشاء عدد من السدود على منابع نهر النيل، وفي الوقت نفسه تقوم اسرائيل بتحريض أثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ تلك المشروعات، كما قامت اسرائيل بالتنسيق مع أثيوبيا بالاتفاق مع جون قرنق زعيم الحركة الانفصالية في جنوب السودان على ايقاف العمل في قناة جونقلي على النيل الابيض، وقد تكفلت اسرائيل بتقديم العون المالي والعسكري الى قرنق وحركته الانفصالية لتحقيق ذلك، لتمرير المخطط الصهيوني الاثيوبي حول المياه.

- نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، الاردن، 1992، ص12.

- عبد الله الدرويبي، المياه في الاستراتيجية الاسرائيلية، مركز دراسات العالم الاسلامي، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، العدد 15، مالطا، 1995، ص67.

- د. محمد أحمد السامرائي، مصدر سابق، ص21.

(343) سيبقى اهتمام اسرائيل بأثيوبيا منهجاً ثابتاً في استراتيجياتها وقد عبر عن مضامينه أغلب كتابها، فعلى صعيد الاشارة الى هذا الاتجاه يؤكد المقال الذي نشره موشيه كومل في صحيفة يديعوت أحرونوت في شهر آذار بعنوان : تحسين العلاقات مع أثيوبيا أمر حيوي، جاء فيه : إن الخطوط الملاحية في الجنوب قد تكون أكثر ضماناً لاسرائيل إذا لم يقع البحر الاحمر تحت سيطرة عربية كاملة، وإذا كان به مركز قوى لأثيوبيا المسيحية المستقلة الصديقة، ومع ذلك فإن المشاركة الأساسية في المصالح المشتركة بين أثيوبيا واسرائيل يضمن سلامتها واستقلالها في هذه البيئة المعادية، إن هذا التعاون يجب أن يكون ثابتاً ومستقراً الى الابد، ولعل خير دليل على تنامي العلاقة بين الطرفين الاثيوبي - الاسرائيلي هو صفقة ارسال آلاف المهاجرين اليهود من الفلاشا الى فلسطين المحتلة والذي وصلت طلائعهم مع أواخر عام 1989.

- غسان دمشقية، أزمة المياه في المنطقة العربية، الاهالي للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، دمشق، 1994، ص ص141-142.

- أمل الشاذلي، الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقي، السياسة الدولية، العدد 54، تشرين الأول، 1978، ص54.

(344) في الوقت الذي كانت مشكلة تنزانيا هي كيفية التخلص من المياه الفائضة لمستنقعاتها، كما أن كمية المياه من الامطار الساقطة فيها كافية لارواء أراضيها، إلا أن اسرائيل أشارت على تنزانيا أن تردم المستنقعات ثم تعيد زراعتها رياً بمياه النيل على أن تتحمل اسرائيل نفقات هذا المشروع، ولكن هذه المحاولة فشلت.

(345) وقد توصلت الى إمكانية اقامة مشروع اروائي في المنطقة لزراعة القطن والقمح وقد تعهدت بتقديم المساعدات الفنية والمالية لتلك المنطقة.

(346) فالدور الجديد الذي ينتظر الكيان الصهيوني على طول حوض النيل سوف يتضمن تغييرات اجتماعية هامة في هذه المنطقة لتوطيد وجود طبقات قادرة على التعامل مع اسرائيل والامبريالية العالمية وسوف يعني هذا تشديد قبضة هذه القوى على الشعوب التي تعيش على ضفاف نهر النيل. كما أن حصول اسرائيل على مياه النيل سوف يضاعف من مكاسبها الاستراتيجية مقابل خسائر لمصر على كافة المستويات الوطنية والقومية والاقليمية، فالكيان الصهيوني سوف يصبح طرفاً تلقائياً في علاقات مصر المائية مع ثماني دول أفريقية بجعل لها مطالب في المياه وبجعلها طرفاً في المشاورات الخاصة بها بما يتيح لها عودة الاتصال الوثيق بهذه المجموعة من الدول بعد أن نجح الجهد العربي في تصفية الوجود الاسرائيلي بها الى حد كبير.

- حسين شعلان، اسرائيل تهدد النيل عبر أثيوبيا، مجلة اليوم السابع، شباط، 1990، ص14.
- محمد نعمان، مصدر سابق، ص318.
- حلمي شعراوي، مصدر سابق، ص121.
- عبد العظيم أبو العطا وآخرين، مصدر سابق، ص214.

(347) لكي تحد مصر من دور اسرائيل في القرن الافريقي ودول البحيرات الاستوائية يتطلب منها ذلك أن تلعب دوراً متميزاً في تحسين العلاقات مع دول حوض النيل وتقديم مساعدة في مختلف مجالات التنمية لقطع الطريق على اسرائيل، وخاصة إذا علمنا أن هناك تعاطفاً لهذه الدول مع القضية الفلسطينية. كما

استطاعت مصر توقيع اتفاقية للتعاون التجاري مع أثيوبيا في تموز 1986 وكانت فرصة لها لتقريب وجهات النظر بين كل من السودان وأثيوبيا بخصوص الخلاف بينهما. كما كان للجهود الدبلوماسية المصرية لحل العديد من المنازعات بين دول حوض النيل أثر في استقرار المنطقة وتمثلت هذه الجهود في الوساطة بين كل من بورندي وروانـدا في أعقاب الاحداث الدامية التي حدثت بين قبائل الهوتو والتوتسي.

(348) عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، الطبعة الاولى، دار المستقبل العربي، بيروت، 1985، ص ص212-2225.

(349) كما أنه لغرض اضعاف الدور الاسرائيلي في أفريقيا وضرورة معالجة غياب الدور العربي فيها وخاصة في أثيوبيا ودول البحيرات الاستوائية التي تمثل المصادر المائية المهمة لكل من مصر والسودان، يتطلب تكوين رؤية مستقبلية أبعد مدى وأكثر شمولاً لعملية التعاون العربي الافريقي. ويجب أن تمتد هذه الرؤية من مرحلة المؤسسية الى مرحلة التخطيط، أي انشاء تنظيمات ومؤسسات وهياكل الى المدخل التخطيطي للتعاون العربي الافريقي والذي يعتمد على أهداف محددة وهي التعاون العربي الافريقي في سبيل تحقيق التنمية والرخاء لشعوب المجموعتين وأن سياسة ثابتة وليس عملاً آنياً أو ظرفياً، كما يتضمن المدخل التخطيطي استراتيجية مرحلية وصولاً لتحقيق الهدف كأن يكون التمويل بشرط أن يتزامن مع تبادل الخبرة في نطاق أوسع وأرحب وأن يلعب دوراً نشطاً وليس دوراً سلبياً في الانماء الافريقي. وأخيراً يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية وضع خطة مشتركة متكاملة مع الخطط الانمائية الطويلة للمجموعتين، كذلك التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للمجموعتين في المدى الطويل. وجدير بالذكر لغرض تمتين

العلاقة بين مصر وكينيا تشكلت لجنة وزارية من البلدين وعقدت أول اجتماع لها في أواخر تموز 1987، كما لعبت مصر دور الوساطة في تحقيق حدة النـزاع بين كينيا والسودان حول مشاكل الحدود بينهما، فضلاً عما قامت به مصر من دور لانهاء النزاع الكيني الاوغندي.

- جوزيف رامز أمين، دول الاندوجو مـن التعـاون الـوظيفي الى التنـسيق السياسي، السياسة الدولية، العدد 95، كانون الثاني، 1989، ص196.
- رجاء عبد الرسول حسن، رؤيـة مـستقبلية للتعـاون العربـي الافريقـي، السياسة الدولية، العدد 80، نيسان، 1985، ص ص78-79.

(350) Thomas Naff, Water in the Middle East, Conflict of Cooperation, Penselvania University Press, 1984, P. 85.

(351)

- Thomas Naff, Israel Water Policy and Arab Water Resources, Penselvania University Press, U.S.A., 1990.
- Thomas Naff, Water in Middle East, Op. Cit., P. 26.

(352) Nishel Graff, Israel and Euphraties Vally, Tilock Press, London, 1988, P. 82.

(353)

- د. ابراهيم خليل، مشروع مياه السلام التركـي، أهدافـه - آثـاره علـى مستقبل المـصادر المائيـة في الـوطن العربـي، مركـز الدراسـات التركيـة، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل، 1995.
- د. عوني عبد الرحمن السبعاوي، أبعاد ومؤشرات مشروع جنوب شـرق الاناضول، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل، 1998.

(354) Pall Spicher, Israel and Turkish Morments in the Middle East, Holm Press, Washington, 1992, P. 13.

(355) Nishel Graff, Israel and Euphraties Vally, Tilock Press, London, 1988, P. 84.

(356) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، مصدر سابق، ص54.

(357) ففي نزاع تشيلي مع بوليفيا مثلاً حول استخدام نهر لوكا اعترفت تشيلي وهي الدولة التي تقع في أعالي النهر بأن لبوليفيـا حـق في ميـاه النهـر وأشـارت الى اعلان منتفيديو لعام 1933 الـذي يـنص علـى أن للـدول الحـق الخـالص في استغلال جزء من النهر المتاخم أو التعاقبي الذي في نطاق ولايتها ولكنه يعلـن ممارسة هذا الحق على ضرورة عدم الاضـرار بـالحق المـادي الـذي تتمتـع بـه الدولة المجاورة في الجزء الواقع في نطاق ولايتهـا. أحمـد حـسن الجيـد، الانهـار الدوليـة بـين القـانون الـدولي ونمـاذج التعـاملات الـسياسية، جامعـة البكـر للدراسات العليا، كلية الدفاع الوطني، ص31.

(358) شوكت حسن، القواعد القانونية لتنظيم استغلال مياه الانهار الدولية، مجلة الباحث العربي، العدد 24، تموز - أيلول، 1990، ص28.

(359) فالولايات المتحدة الامريكية تعتمد على هذا المبدأ في الاتفاقيات التي عقدتها مع المكسيك حول النهر بوجانيرو، كما أن الهند التي كانت ترى أن نهر الغانج يقع ضمن السيادة المطلقة تراجعت عن موقفها وعقدت اتفاقاً مع بنغلاديش عام 1977 حول النهر وعدته نهراً دولياً. احمد حسن الجيد، مصدر سابق، ص ص29-37

(360) حسين عليوي عيشون، الاطماع الصهيونية في المياه العربية وأثرها في الامن القومي العربي، مجلة أم المعارك، العدد 12 و 13، 1997، ص63.

(361) Thomas Naff, Israel Water Policy and Arab Water Resources, Penselvania University Press, U.S.A., P. 83.


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

